جامعة دمشق

كلية الحقوق

قسم القانون الجزائي

رسالة ماجستير في القانون الجزائي

فاعلية السياسة الجزائية في مكافحة التجارة غير المشروعة بالتبغ

إعداد الطالب

عهد الله منير أصلان

إشراف

الأستاذ المساعد تميم محمد مكائيل

2021

الإهداء

يامَنْ صَنَعْتمْ كُلَّ نجاحاتي بطُهْرِ دعواتِكم ، ودِفْءِ قُلوبِكُم وعَظيمِ صَبْرِكُم ، ووافرِ دعمِكُم ، وصِدقِ اهتمامِكُم

- **والدِي** الّذي كانَ عُنواناً للمحبَّةِ والتّسامُحِ ، ورمزاً للطُمَأْنينَةِ والأَمان . . الباقي معي حُبّاً ماثلاً أَمامي بنبيلِ كبريائِهِ وعظيمِ مناقبِهِ في كُلِّ مكان . . رحمَهُ الله ، وأسكنَهُ فسيحَ الْجِنان .

- **أُمي** رَمْز الدّفْءِ والحنان ، ومِشْعِلُ العطاءِ والإيمان . . أمامَ سموّ تضحياتِها ، وجلالِ جودِها أقفُ صاغراً بكُلِّ امتنان . .

- **أُخوتي** . . أشقّاء الرّوح . .

- **زوجتي** . . أولادي مَكْمَنُ السّرّ والبوح . . وبَلْسَمُ الْجُروح . .

والقلوب الحانية الّتي قاسمَتْني فَرَحي وألَمي . .

الأيادي الصّادقة الّتي كانَتْ ولا تزال سَنَدي وحُبّي الأبديّ . .

- حبيبي ورفيقي وصديقي . . شقيقي الّذي قدّمَ روحَهُ صادقاً بالعَهْدِ . . ووافياً بالوعدِ في سبيلِ الوطن ، لِيُنيرَ الطّريقَ ويُزيلَ المِحَنَ . . الشّهيد البطَل العقيد **أحمد منير أصلان** .

- إلى مَثَلي الأعلى ، ورصيدي الأغلى الّذي يبقى دعمُهُ وتشجيعُهُ ، واهتمامُهُ مَصْدَرَ إبداعي ، ومداد يراعي . . أستنيرُ بفكرِهِ ، وأسمو بنُصْحِهِ ، وأتألّقُ بهديِهِ . . يغمرُني بكرمِهِ وعطائِهِ الّذي يتجاوَزُ حدودَ الآفاق . . **الأُستاذ الدّكتور فيصل سماق** :

شُعْلةُ المحبّةِ والنّور ومَنْهَلُ السّعادةِ والْحُبُور .

أُهدي هذا العَمل

شُكر وتقدير

بداية أَشكرُ اللهَ عزَّ وَجلَّ على توفيقِهِ لي في إنجازِ هذا العمل ، ولا بُدَّ مِنْ تقديم خالصِ الشّكرِ والعِرْفان والتحيّة والامتنان لكلّ مَنْ كان له الفضل في إنجاز هذا البحث .

- أَتقدَّمُ بعميقِ الثَّناءِ ، ووافرِ الاحترام **للأُستاذ الدّكتور**

(**تميم مكائيل**) أُستاذ القانون الجزائي في كلّيّة الحقوق بجامعة دمشق على تفضُّلِهِ بالإشراف على هذهِ الرّسالة ، وعلى كُلِّ ما قدّمَهُ مِنْ إرشاداتٍ وتوجيهاتٍ وخِبْراتٍ علميّةٍ خلال كاملِ فترةِ تنفيذِ البحث .

- وكُلّ التّقديرِ والامتنان للدّكتور **حسام ساريج** الأُستاذ في قِسّم القانون الجزائيّ بكلّيّة الحقوق بجامعة دمشق الّذي كان معي موجّهاً وداعماً في تذليلِ الصّعوباتِ ، وتخطّي العقبات .

-كلّ الشّكر والتّبجيل مع الامتنان الكبير من نَبْضِ القلب مع فائق الاحترام والحبّ لصاحبةِ المَنْهَلِ العَذْب رئيسة قِسْم القانون الجزائيّ الّتي زادَ كرمُها في عطائي وفاضَ اهتمامُها وتوجيهُها :

أ . د بارعة القدسي .

- لِمَنْ تفضَّلوا بقَبولِ تحكيمِ هذه الأُطروحة ، وإعطاء الملاحظات والتّوجيهات النقديّة العلميّة لإيصال العمل إلى الشّكل الأمثل جلّ الاحترام والامتنان لحضرتكم .

أ . د بارعة القدسي الدّكتور تميم مكائيل

الدّكتور حسام ساريج

- وكلّ ما تقدّمَ من شُكر موصول لكلّ أساتذة قسم القانون الجزائيّ وأساتذة كلّية الحقوق بجامعة دمشق وإدارة الكلّيّة عميداً ونُواباً

والله وليّ التّوفيق .

المقدمة

يشكل التبغ مشكلة إنسانية قديمة التي تتمثل في تحريمه و تحليله و مكافحته و إباحته، و هي موجودة منذ أن عرف الإنسان التبغ و بدأ بتعاطيه و الاعتياد عليه ، فقد كانت قبائل المايا، سكان المكسيك، و الهنود الحمر يستنشقون التبغ المتصاعد من جراء حرق أوراق التبغ، و ذلك بمتعة و شغف أثناء ممارستهم لطقوسهم الدينية، و من أميركا كان المنطلق إلى البرتغال و إسبانيا ثم إلى أنحاء أوروبا، حيث يعتقد بأن كريستوفر كولومبس كان أول المكتشفين للتبغ سنة ١٤٩٢ وسبب انتقاله من قارة أمريكا الموطن الأصلي للتبغ إلى القارة الأوروبية، ثم انتقاله نسبة إلى "Tobacco" فيما بعد إلى أنحاء العالم، وسمي التبغ اصطلاحا بكلمة الأنابيب التي كان يستخدمها السكان الأصليون لأمريكا ويطلقون عليها كلمة "أنبوب "بلغتهم، إلا أن الأوروبيين أطلقوا الاسم على النبات نفسه وفي العام ١٥٥٩ أخذ السفير الفرنسي في البرتغال Jean Nicot جين نايكوت بذور التبغ من التجار العائدين من أمريكا وأرسلها إلى الملكة كاترين دي ميديسي لاعتقاده أنها علاج، وهو ما أدى إلى زراعة التبغ في فرنسا وأخذ مصطلح نيكوتين نسبة لنيكوت. وفي القرن السادس عشر، انتشر التبغ في قارة آسيا على يد البرتغاليين والإسبان ومع حلول القرن السابع عشر كان التبغ قد انتشر في أرجاء أوروبا وأصبح من المواد التجارية في كل أنحاء العالم، وفي

عام ١٦٠٤ م، يعتقد بأن ملك إنجلترا آنذاك جيمس الأول كان أول من استخدم الضرائب للحد من استهلاك التبغ في بلاده[١] .

وأصبحت صناعة التبغ العالمية صناعة احتكارية شديدة التخصص تعتمد حصريا على زراعة محصول التبغ من النوع Nicotiana tabacum وبدرجة أقل إلى حد بعيد من النوع Nicotiana rustica وتتكون سلسلة الإنتاج المضيفة للقيمة من ثلاثة قطاعات فرعية: مرحلة الزراعة، مرحلة المعالجة الأولية لأوراق التبغ و مرحلة الصناعة.[٢]

فمنذ القديم، حفل تاريخ التبغ بمنعطفات تاريخية كثيرة و مثيرة، تتمثل في عدة نواح سواء بين فوائده و مضاره، أو منعه و إباحته. ففي عام 1926 أقدم البابا أوفين الثالث على تحريم التدخين. من ثم حرم من خلفه دخول الكنيسة على كل شخص يقوم بتدخين أو استنشاق التبغ إلى أن اصدر البابا بنديكيت الثالث عشر أمرا يسمح بموجبه باستعمال التبغ.

في عهد السلطنة العثمانية، و نظرا إلى انتشار زراعة التبغ، و زيادة عدد متعاطيه، فقد أصدر السلطان العثماني محمد الرابع في عام 1774 قانونا ينظم إنتاج التبغ و صناعته و بيعه، و شكلت بموجبه إدارة حصر التبغ العثمانية لكونه من محبي التدخين، بعكس السلطان مراد الرابع الذي شدد على تحريمه و

---

[١] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، الرياض، 2007، ص 65.

[٢] وسيم أحمد، اثر إنتاج التبغ على التنمية الاقتصادية في الساحل السوري، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2015، ص 14.

أخذ يطارد المدخنين بنفسه، فكان يتنكر و يأمر بإعدام كل من شاهده يتعاطى التدخين.

في سورية، شهدت، أيضا، زراعة التبغ مراحل تاريخية عدة ، حيث تعود زراعة و إنتاج التبغ إلى أكثر من 400 عام مضى، فظهور نبتة التبغ كان في عهد الاحتلال العثماني و بالتحديد علم 1590[1]، بعدما أحضره معه أحد مرافقي الأمير فخر الدين المعني أثناء زيارته لتوسكانا (إيطاليا)، وكانت محافظة اللاذقية في ذلك العهد تقوم بزراعة التبغ على أساس قوانين حصر خاصة لصنف أبي ريحة المسمى بالتبغ المدخون والذي يعرف بالعالم باسم التبغ اللاذقاني، إلا أنه في عام 1656 أوقفت السلطات المختصة زراعته بسبب إحراق أشجار الصنوبر وغيرها من قبل المزارعين، وفي عام 1874 تشكلت إدارة حصر الدخان العثمانية التي نظمت شؤون زراعته، وقد بقيت هذه الإدارة تمارس مهامها حتى عام 1884 إذ أعطي امتياز الاستثمار الذي كانت تمارسه هذه الإدارة إلى شركة فرنسية الذي استمر حتى نهاية عام 1929 نتيجة سلطة الانتداب الفرنسي على القطر العربي السوري. من ثم، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى تم إلغاء جميع الامتيازات فكانت مرحلة إلغاء الاحتكار بدءاً من العام 1930، فأبيحت حرية زرع التبغ و التنباك وصناعته وتجارته بناء على علم وخبر يقدّم إلى وزارة المال. حيث أوجد نظام البندول واستمر حتى عام

[1] بسام فاروق زرطيط، دراسة تحليلية لكفاءة استخدام الموارد البشرية في المؤسسة العامة للتبغ، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2018، ص 38.

1934 وكان هذا النظام يعتمد على استيفاء رسم حكومي بموجب قسائم تلصق على علب المصنوعات التي تطرحها المعامل في الأسواق. [1]

لاحقاً, جاءت مرحلة النظام الاحتكاري وطبّق على جميع الأراضي السورية، فقد أعادت الدولة الفرنسية العمل بنظام الاحتكار وذلك بموجب القرار رقم 16 ل.ر (قانون – نظام) ، حيث أخضع هذا القانون شراء التبغ وصناعته وبيعه لاحتكار أميري وحيد في أراضي الجمهورية السورية ولبنان آنذاك، بعد أن كان التعامل مع التبغ حراً من كل قيد وأ عطي استثمار التبغ والتنباك إلى شركة مغفلة وفق دفتر شروط خاصة منفصلة عن أحكام هذا القانون تتعلق باحتكار التبغ والتنباك ضمن مناطق الدول التي كانت مشمولة بالانتداب الفرنسي وذلك منذ بداية شهر آذار 1935. وقد استمدت أحكامه من التشريعات الفرنسية حيث عالج هذا القانون جميع الأمور والمواضيع التي تنتج عنه وذلك بدءاً من زراعته والمناطق التي يجب أن يزرع فيها حتى بيعه وتصديره والعقوبات الناتجة عن مخالفة هذا القانون، وقد عمل به في كل من سورية ولبنان أثناء الانتداب ولا يزال نافذاً حتى الآن. [2]

فقد اصدر المندوب الفرنسي، أثناء الانتداب الفرنسي، القرار رقم 16 ل.ر (قانون – نظام)، تاريخ 30 كانون الثاني عام 1935، و الذي نص في مادته

---

[1] وسيم أحمد، اثر إنتاج التبغ على التنمية الاقتصادية في الساحل السوري، المرجع السابق، ص 14.

[2] محمود زكي شمس، أضواء حديثة على تشريعات التبغ و التنباك و جرائم التهريب، فنا و فقها و اجتهادا و تشريعا، في سورية–لبنان– الأردن–مصر العربية، مطبعة زيد بن ثابت سورية، 1998، ص 5.

الأولى: اعتبارا من أول آذار 1935 يخضع شراء التبغ وصناعته وبيعه مهما كان مصدره ومهما كان الشكل الذي يعرض فيه، لاحتكار أميري ووحيد في أراضي الجمهورية السورية، غير أن تصدير التبغ الورق إلى الخارج يبقى حرا، أما استثمار الاحتكار فتتولاه إدارة (الريجي) ذات منفعة مشتركة وفقاً لأحكام دفتر الشروط المنشور مع هذا القرار .

في الواقع، الاحتكار هو أحد التقاليد التجارية العريقة في الزراعة السورية التي ثبّتها الانتداب الفرنسي أثناء سيطرته على البلاد، حيث كان احتكار التبغ والحرير وإصدار العملة وغيرها من السلع التي خضعت لنظام الامتيازات الفرنسية وقد سمّيت (الريجي) استمراراً لتقليد أقدم نشأ مع أزمة الديون العثمانية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر.

من ثم عندما عجزت الدولة العثمانية عن سداد القروض وفوائدها للمؤسسات المالية الإنكليزية والفرنسية، تمّ إيجاد مؤسسة (ديوان الديون العام) بإشراف بريطاني فرنسي مهمتها مراقبة حركة الأموال والمنتجات الزراعية والضرائب كي تقتطع حصتها من نسبة محددة لصالح البيوتات المالية التي أقرضت الدولة العثمانية آنذاك، وكان التبغ إحدى السلع الخاضعة لإشراف ديوان الدين العام، ثم تابعت الدولة الوطنية الحديثة هذا التقليد بالإبقاء على التبغ تحت بند الاحتكار، واتبعته لاحقاً باحتكار استيراد الدخان والسجائر من الخارج.

تعتبر كوبا من أوائل الدول التي ظهرت فيها السيجارة المصنعة، ومن ثم انتقلت إلى كل من المكسيك وإسبانيا عام 1784 ومنها إلى دول البحر الأبيض المتوسط ومن بينها سورية والعراق، وبعدها انتشرت في فرنسا وإنكلترا وجميع

الدول الأوروبية. اما أول مصنع لإنتاج السجائر فقد أسس في فرنسا عام 1844 ثم في بريطانيا عام 1865 وبعده أمريكا عام 1866.

أما أول آلة لصناعة السجائر فقد صممت في أمريكا وتطورت بشكل كبير مع مرور الزمن وحصل فيها تغييرات كثيرة، وأصبحت أكثر ملا ءمة لإنتاج السجائر وأسهل استعمالا كما أصبحت تمتاز بمواصفات فنية عالية وقد تطورت آلات تصنيع السجائر في الآونة الأخيرة بشكل لافت للانتباه، وأصبحت الآلات الحديثة تفضل على الآلات التي سبقتها بنواح عدة، من حيث جودة الإنتاج ودقة العمل والطاقة الإنتاجية العالية وملا ءمتها لإنتاج كافة أنواع السجائر والآلات الأكثر حداثة التي تتمتع بطاقة إنتاجية عالية متصلة بشكل مباشر مع آلات جمع الفيلتر وآلات اللم الآلي والأتمتة الكاملة. ولكن قبل الآلات التي تعمل على تصنيع لفائف التبغ، كانت السجائر تملأ بالتبغ المفروم بواسطة اليد ، ولكن هذه الطريقة لم تدم طويلا لأن جدواها الاقتصادية كانت عقيمة من الناحية العلمية والاقتصادية.[1]

في الحقيقة، القرار رقم 16 ل.ر (قانون – نظام)، تاريخ 30 كانون الثاني عام 1935،أحدث جهاز يطلق عليه تسمية (جهاز المكافحة) ، الغاية منه التصدي لجميع أشكال تهريب السجائر و التبغ و التنباك، و ضبط كل مخالفة لأحكام قانون الحصر، و قد حددت المادة 66 من القرار رقم 16 ل.ر واجبات و صلاحيات رجال المكافحة في تنظيم الضبوط بحق المخالفين و المهربين و

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2001، ص 169.

كيفية إثبات المخالفات و ضبط البضائع و المصادرة، كما حدد القرار رقم 16 ل.ر كيفية الملاحقة و الأشخاص المكلفين بها، كما وضع القرار كيفية فرض الغرامات المالية و الملاحقة القضائية عند الاقتضاء.

في الواقع، في سبيل الاستفادة من جهود جهاز المكافحة و تنظيم أعماله، بما يؤول إلى المحافظة على حسن سير و تنفيذ القوانين بالشكل الأمثل، و نظرا إلى ا لحاجة الفعلية لوجود سلطة قادرة على التصدي لجميع أشكال تهريب السجائر، فقد تم إلحاق جهاز المكافحة بوزارة الداخلية بموجب القرار الجمهوري رقم 779 تاريخ 10 أيار 1959، و بذلك أصبح جهاز المكافحة ملحقا بوزارة الداخلية ويستمر بالقيام بالأعمال المنوطة به تجاه المؤسسة العامة للتبغ.

و جهاز المكافحة عبر وحداته المتسلسلة من فروع و أقسام و مخافر تتوزع لتغطي جميع المناطق الحدودية بدءا من الحدود التركية و العراقية مرورا بالحدود الأردنية و انتهاء بالحدود اللبنانية فالحدود البحرية غربا،و ذلك في سبيل مراقبة جميع الأسواق الداخلية، و المحال التجارية، من خلال جولات ميدانية و مستمرة. كما تقوم مفارز المكافحة بتقصي المعلومات عن طرق التهريب و تنفيذ الإخباريات ، عن طريق المخبرين السريين مقابل مكافآت مادية لقاء نشاطهم في تقديم المعلومات و تشجيعهم على تقديم المعلومات المثمرة.

إشكالية البحث:

في الحقيقة، وضع القرار رقم 16 ل. ر العديد من القواعد الخاصة: من جهة، نص على العديد من القيود على زراعة التبغ و التنباك، من خلال منح الرخص الزراعية و مراقبة كيفية و كمية المساحات المزروعة، و طرق بيع

المحصول و تحديد من يحق لهم التعامل بالتبغ و التنباك من تجار و باعة و غيرهم، كما وضع قواعد لاقتناء ،صناعة، نقل أو استيراد التبغ و التنباك.

من جهة ثانية، حدد القرار رجال الضابطة العدلية الذين يحق لهم البحث و التقصي عن الجرائم المتعلقة بالتبغ و التنباك و جعل للضبوط المنظمة قوة ثبوتية هامة. و قد وضع القرار معاملة خاصة سواء من حيث الإجراءات الخاصة بالمحاكمة و العقوبات و التدابير التي يمكن أن تقررها المحاكم على المساهمين أو النتائج الخاصة التي تترتب على الأحكام الصادرة.

السؤال الذي يطرح : في ظل وجود هذه القواعد و الإجراءات الخاصة، هل سياسة احتكار التبغ و التنباك المفروضة في سورية منذ عام 1935 ، على الرغم من بعض التعديلات الخجولة على القرار رقم 16 ل.ر، حققت الغرض من وجودها في مكافحة الجرائم المتعلقة بالتبغ و التنباك و بالتالي خففت من حجم هذه الجرائم أم ساهمت في تفاقمها؟

من ناحية أخرى، هل هذه السياسة الجزائية الخاصة بمكافحة الجرائم المتعلقة بالتبغ و التنباك تعد متلائمة و متوافقة من الناحية الموضوعية أو الإجرائية مع القواعد الجزائية العامة التي شهدت الكثير من التطور على المستوى العقابي نتيجة التطور الذي يشهده العالم؟

داخليا، وضع القرار رقم 16 ل. ر العديد من القواعد الخاصة، و حافظ على العديد من القواعد القانونية العامة، الأمر الذي أدى إلى إيجاد شبكة من العلاقات و الاتصالات، ذات الطابع الميداني و القانوني، مع العديد من الجهات العامة الأخرى، و ذلك من خلال ضرورة التعاون الوثيق مع أعضاء الضابطة العدلية سواء في وزارة الداخلية، أو في إدارة الجمارك،و غيرها من المؤسسات العامة

و الخاصة. بالتالي فإن السؤال الذي يطرح هل هذه الارتباطات التشابكية تصب في مصلحة مؤسسة إدارة حصر التبغ و التنباك أم أنها على العكس من ذلك تحد من صلاحياتها في مكافحة الجرائم المتعلقة بالتبغ و التنباك؟

دوليا، نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية الصعبة التي انعكست سلبا على الواقع الاقتصادي و الرغبة في التهرب الضريبي و غلاء اليد العاملة في الدول الأجنبية و البحث عن اليد العاملة الرخيصة، عقدت عدة مؤتمرات دولية و إقليمية تهدف إلى توحيد الجهود و التعاون الفاعل لدرء أخطار منتجات التبغ الواردة إلى دولنا بصورة غير مشروعة، عبر طرق التهريب و التقليد المختلفة التي تشكل خطرا كبي راً، لما تسببه من مخاطر على الاقتصاد الوطني، و الإضرار بالصحة العامة للمجتمع، من خلال تهريب الأصناف الرديئة و غير المراقبة صحيا إلى الأسواق السورية. لكن ما هي معوقات نجاح استراتيجيات التعاون الدولي و الإقليمي في سورية في مكافحة التجارة غير المشروعة بالتبغ؟ و هل تتلاءم وتتفق هذه الجهود الدولية مع الأسس التي تقوم عليها سياسة الاحتكار السورية أم أنها تتعارض معها ؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها الدراسة الأولى في سورية التي تتناول واقع قطاع التبغ و الآثار المالية والاقتصادية لانتشار زراعته و صناعته و الاتجار غير المشروع به بشكل معمق، كما تتناول مشكلة التشريع القانوني المطبق وتفاصيل العملية الزراعية و الصناعية وبيئتها، وتقدم اقتراحات حول السياسات القانونية التي قد تساعد في تنظيم هذا القطاع.

يتمتع التبغ بأهمية خاصة بسبب العدد الكبير من المزارعين والموظفين والعمال الذين يقومون بإنتاجه والتعامل معه و أيضا من المساحات الواسعة ضمن الأراضي الخصبة المخصصة لزراعتها ومن دورها الهام في توفير عائدات كبيرة من العملات الأجنبية و المحلية التي تقوم على الاقتصاد الوطني.[١]

في الواقع، تؤمّن مؤسسة إدارة حصر التبغ و التنباك دخلاً كبيراً للخزينة العامة،إذ أن استيراد و تصدير التبغ والتنباك هو حقّ حصري لها وبالتالي فإن هذه العائدات بمجملها ضرائب جمركية على الاستيراد و التصدير وضرائب على التبغ والتنباك تحوّلها الإدارة إلى الخزينة العامة لاحقًا بعد أن يتم دعم المزارعين.

بالمقابل نلاحظ خطورة إقرار القوانين وعدم تطبيقها ، حيث أن الجرائم التي تخالف قانون الاحتكار، و خصوصا التهريب، يحرم الخزينة من ريع الضرائب والإيرادات التي يمكن جبايتها عند الاستيراد و التصدير من البضائع المهربة مثل رسوم جمركية، ورسوم استهلاك، وضرائب، ويؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية.

من ناحية أخرى، إن اتساع منافذ التهريب، و تطور طرق و أساليب التهريب و التقليد، باستعمال المهربين لوسائل النقل و التقنية الحديثة و الأسلحة الفتاكة الحديثة، الأمر الذي ضاعف من خطورة و شراسة المهربين و دفعهم إلى التحول إلى أساليب المقاومة الشرسة، ضد أعضاء الضابطة العدلية مما شكل عبئا ماديا كبيرا و تسبب في خسائر بشرية فادحة.

---

[١] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 1.

من حيث النتيجة، لابد من أن نحمي هذه المنتجات كونها تؤمّن دخلاً كبيراً للخزينة العامة الذي يعود بدوره على المجتمع برمته بدلا من خلق طبقات مستفيدة تُسبّب تأثيراً سلبياً في البيئة الاجتماعية والاقتصادية. حيث أن الميزانيات العامة في دول العالم تخسر سنويا مليارات الدولارات بسبب تجارة التبغ غير المشروعة، علاوة على ذلك تقوض أعمال تهريب التبغ السياسات الصحية وتساعد على تمويل جرائم أكثر خطورة.

يُعد التبغ من المنتجات الأساسية في العالم، وتع د منتجاته من أكثر السلع الاستهلاكية رواجاً بين مختلف الفئات العمرية ، وخاصة الشبابية منها، ولاسيما في الدول النامية، حيث تشير التقديرات الأولية والإحصاءات العالمية إلى تزايد معدلات استهلاك التبغ بمختلف أنواعه في الكثير من الدول ومنها سوري ة. و على الرغم من الإجراءات الجادة التي تقوم بها الحكومة السورية من خلال إصدار القوانين والمراسيم بغية الحد من استهلاك منتجات التبغ ،بالإضافة إلى برامج التوعية الخاصة بالتعريف بمخاطر التدخين ،إلا أن استهلاكه ما زال في تزايد مستمر، كما أن إنتاجه وتسويقه يلقى الدعم الحكومي لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية ومالية كبيرة على خزينة الدولة ، حيث تشكل واردات التبغ ما يزيد على ما نسبته 5% من الواردات العامة للدولة ، كما يعمل أكثر من /11000/ عامل في إنتاجه وتسويقه ،هذا بالإضافة إلى / 55000/ أسرة تعمل في زراعته . [1]

[1] زين الدين زهيري، اتجاهات تطور إنتاج واستهلاك التبغ في سورية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، 2011، المجلد 33، العدد 5، ص 123.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى :

- إيضاح واقع قطاع زراعة وصناعة التبغ بشكليه المشروع وغير المشروع ، ورصد آلية عمله، والإطار التنظيمي والقانوني الذي يعمل بموجبه.
- تقويم سياسات تنظيم قطاع التبغ في سورية وما تقوم به الجهات المسؤولة عن ذلك : وزارة الزراعة، الداخلية، الاقتصاد، المالية، العدل، الجمارك، والهادفة إلى تقليص انتشار التبغ المصنع بشكل غير مشروع في سورية دون رقابة صحية ومالية، وتحديد المساحات المزروعة بالتبغ.
- و كذلك تحديد الآثار الناجمة عن انتشار زراعة وتصنيع التبغ بشكل غير مشروع، سواء زراعة وتصنيعا من دون ترخيص والتهريب ،على الإيرادات الحكومية ، وأثر ذلك في سوق التبغ الرسمي سواء المحلي أو المستورد.
- بيان مدى كفاية القيود المفروضة على المزارعين و التجار و الباعة و مدى قابليتها للتطبيق على أرض الواقع و تحديد المشكلات التي يكتنفها التطبيق العملي.
- تحديد الرد الجزائي من عقوبات و تدابير ، و هل هذا الرد كاف أم نحن في حاجة إلى إعادة نظر سواء من حيث طبيعة الرد و الصبغة المدنية التي يتضمنها أو من حيث التخفيف في بعض النواحي و التشديد من نواح أخرى بشكل يتلاءم مع التطورات الجزائية و الاقتصادية.

- توضيح الإجراءات التي تطبقها الضابطة العدلية و مدى تعاون مؤسسات الدولة و أجهزتها في مكافحة جرائم التبغ و التنباك داخليا و دوليا.
- بيان سلطات المحاكم و الآثار المترتبة على الأحكام القضائية سواء من حيث تطبيق الرد الجزائي على جميع المساهمين أو من حيث القانون الواجب التطبيق في حال التعارض.
- معرفة الاتفاقيات العالمية الناظمة لتجارة التبغ و تقدير الآثار المستقبلية لتجارة التبغ غير المشروعة على الاقتصاد المحلي و العالمي، و من ثم بيان السياسات التي يمكن من خلالها الحد من تجارة التبغ غير المشروعة، من خلال الاستفادة من تجارب الدول في تطوير طرق مكافحة الاتجار غير المشروع بالتبغ.

منهجية البحث:

للإحاطة بهذا الموضوع و النقاط المهمة و الإشكاليات التي يطرحها البحث، سيتم اتباع المنهج المقارن و التحليلي و ذلك للوصول إلى نقاط الضعف و القوة التي يتضمنها قانون الاحتكار و القوانين المتعلقة بالموضوع في سورية، و محاولة الاستفادة من النقاط الايجابية الموجودة لدى التشريعات الأخرى، و تفادي النقاط السلبية، لذلك تم تقسيم البحث وفق الآتي:

الفصل الأول: محدودية القيود المفروضة في جرائم التبغ

المبحث الأول: عدم شمولية القيود الداخلية المتعلقة بالتبغ

المبحث الثاني: قيود دولية نظرية في التجارة غير المشروعة بالتبغ

الفصل الثاني: الآثار المترتبة على الاتجار غير المشروع بالتبغ

المبحث الأول : توسع نطاق ارتكاب جرائم التبغ

المبحث الثاني: ضعف القواعد الإجرائية في مكافحة جرائم التبغ

الفصل الأول

محدودية القيود المفروضة في جرائم التبغ

إن وضع السياسات الاقتصادية المتعلقة بقطاع التبغ من أصعب القضايا التي تواجه صانعي القرار، فمن ناحية، يشكل هذا القطاع خطرا على الصحة، ومن ناحية أخرى، يعود بعوائد اقتصادية كبيرة . و تتركز المنافع الاقتصادية لزراعة التبغ في كونه صناعة ضخمة، تشغل أيدي عاملة، وفي الاستثمارات المصاحبة للإنتاج، بينما تعود أضراره الصحية على الأفراد والبيئة و تتمثل صعوبة وضع سياسة متوازنة للقطاع، في ضرورة تضمين هذه السياسة أهداف

ذات مضامين متعاكسة، بعضها هام للخزينة، والآخر هام للبيئة والصحة[1] (المبحث الأول).

يعد التبغ كمادة أولية ذات قاعدة أساسية لصناعة التبغ وهي صناعة استهلاكية وتصديرية ذات مردود اقتصادي هام لخزينة الدولة ، كما يع د استهلاك التبغ بأشكاله المختلفة تعبيراً عن حالة سلوكية اجتماعية لها آثارها الصحية السلبية الكبيرة على المجتمع، كما أنه لا توجد دولة في العالم إلا وتشترك على الأقل في تجارته، فإما أن تكون منتجة أو مصدرة أو مستوردة أو مصنّعة له على الأقل. [32]

و تعتبر التعريفة الجمركية أداة لفرض الحقوق والرسوم الجمركية على حركة البضائع من وإلى الخارج، ويؤدي تطبيقها إلى تحصيل إيرادات لحساب الخزينة العامة، كما أن الدولة تفرض وتحصل ضرائب أخرى على التعاملات التجارية الناتجة عن تسويق البضائع المستوردة بالأسواق المحلية. غير أن التهريب يشكل إخلالا بقواعد الجباية، نظرا لاستيراد البضائع أو تصديرها خارج القنوات الرسمية، دون دفع الضرائب المستحقة، وهذا ما يؤدي إلى ضياع جزء من موارد الخزينة العامة. فالنفقات العامة التي تصرفها الدولة لتجهيز المصالح

---

[1] علي جبارين، مسيف جميل مسيف، قطاع التبغ في فلسطين،المشاكل والتدخلات الممكنة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2019، ص 6.

[2] زين الدين زهيري، اتجاهات تطور إنتاج واستهلاك التبغ في سورية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 125.

[3] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 100.

المكلفة بمكافحة التهريب وتغطية أجور موظفيهم، تعد أيضا من قبيل المصاريف غير المنتجة، خصوصا في حال عدم التمكن من تغطيتها بالموارد المحصلة في هذا الإطار، وتعبر بالتالي عن فقدان موارد عمومية كان بإمكان الدولة توظيفها في مجال تسهيل العمليات التجارية المشروعة. بالتالي، يترتب عن ضياع موارد الخزينة العامة الذي يسببه التهريب، عدم قدرة الدولة على تغطية النفقات العمومية على أتم وجه، عدم وفائها الكامل بالتزاماتها العامة في مختلف المجالات صحة، تعليم، منشآت قاعدية، تنمية اقتصادية وغيرها والتقليص من دورها في التكفل الاجتماعي عن طريق الإعانات والمساهمات الاجتماعية[1] (المبحث الثاني).

المبحث الأول

عدم شمولية القيود الداخلية المتعلقة بالتبغ

يعد التبغ بأصنافه المختلفة من المحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية المتميزة، و زارعته قطعت تطور جيدا في زارعة القطر، وقد انتشرت هذه الزراعة منذ بداية القرن الماضي وتركزت بشكل أساسي في المنطقة الساحلية وقد أولت الدولة زراعته أهمية خاصة، حيث تم إحداث المؤسسة العامة للتبغ التي تشرف

[1] بوطالب براهمي، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر ،رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر ،2012، ص 201.

على زارعة وتسويق هذا المحصول من المناطق المختلفة وفق خطط وبرامج محددة مُسبقاً. وتعود أهمية هذا المحصول في الزراعة السورية إلى تنوع أصنافه وميزاته النسبية بالنسبة للمحاصيل التي يمكن زراعتها في أراض متباينة الخصوبة والبيئات. ويعد التبغ كأحد أكثر المحاصيل أهمية فهو يساهم في دفع حركة التنمية الاقتصادية من خلال توظيف رؤوس الأموال حيث قيمة الدخل السنوي للتبغ في الاقتصاد الوطني السوري في عام2011 نحو 1904.8مليون ليرة سورية [1] . كما يساهم التبغ في رفع مستوى الحياة الاجتماعية من خلال تشغيل اليد العاملة والحد من مستوى البطالة، حيث وصل عدد العاملين في تصنيع التبغ في سورية في العام المذكور إلى 11800 شخص كما أنه يعمل في زراعته أكثر من 3700 عائلة في العام نفسه، وبالتالي فإنه ذو فائدة اقتصادية واضحة عن باقي المحاصيل الرئيسية التي تنمو في المنطقة ذاتها، كما أنه ينتشر في مناطق جغرافية فقيرة نسبياً بمواردها الطبيعية كما هو الحال في المرتفعات الجبلية الساحلية، حيث يزرع صنف شك البنت(البلدي) في حين تزرع في المناطق المتوسطة أصناف البريليب والبصما وغرناطة وزغرين، أما في الشريط الساحلي فيزرع صنفي البرلي و الفرجينيا، هذا إلى جانب التنباك [2](المطلب الأول).

---

[1] الميزانية العامة للمؤسسة العامة للتبغ لعام 2012

[2] نضال درويش، دراسة الكفاءة الاقتصادية لزراعة التبغ (فرجينيا –شك البنت) في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، 1998 ، العدد 3 ، ص 118-135

فالتبغ من أكثر السلع رواجاً بين مختلف الفئات العمرية، وخاصةً الشبابية منها، ولاسيما في الدول النامية. وتشير التقديرات الإحصائية العالمية إلى تزايد استهلاك التبغ بمختلف أنواعه وخاصةً في دول العالم النامي وذلك بسبب: ارتفاع الدخول المتحققة نسبياً للفرد في هذه الدول، ارتفاع معدلات النمو السكاني فيها مقارنة بالدول المتقدمة، عدم كفاية وفعالية برامج التوعية بمخاطر التدخين وأضراره وعدم تبني الحكومات فيها لسياسات الحد من التدخين، كثرة المشكلات الحياتية في هذه الدول والرغبة في الهروب منها أو تناسيها مؤقتاً بالإدمان على التدخين، الرغبة لدى الشباب بالتجريب واكتشاف الجديد ولو المضر منها.

وسورية من البلدان التي يرتفع فيها معدل استهلاك التبغ بالرغم من المحاولات الجادة التي تقوم بها الحكومة للحد من استهلاك التبغ بشكلٍ عام من خلال المراسيم والقوانين والقرارات، والتي أهمها:- المرسوم التشريعي رقم / 62 / لعام 2009 الذي ينص على منع التدخين في الأماكن العامة، في الحقيقة إن الحكومة السورية معنية بشكلٍ أو بآخر في تبني سياسات أكثر ملائمةً وموائمةً بين الحد والتقليل من استهلاك منتجات التبغ من جهة، وإقامة المشاريع والمنشآت الصناعية وتطورها ودعمها لإنتاج السجائر واستيرادها من جهة ثانية على اعتبار أن الحكومة ممثلة بالمؤسسة العامة للتبغ هي الجهة الوحيدة التي تستثمر زراعة التبغ وصناعة منتجاته وتسويقها [1](المطلب الثاني).

---

[1] زين الدين زهيري، اتجاهات تطور إنتاج واستهلاك التبغ في سورية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 126.

المطلب الأول : قيود زراعية بدائية

تعد زراعة التبغ من الزراعات القديمة في موطنها الأصلي (القارة الأمريكية) ومنها انتقلت إلى القارة الأوروبية ثم إلى أنحاء العالم. ولإنتاج التبغ مراحل عدة تبدأ بزراعته ثم قطافه ومعالجة أوراقه الخام ليتم تصنيعه من خلال شركات متخصصة تقوم بدور همزة الوصل مع مزارعي التبغ. ويقوم بهذا الدور في سورية المؤسسة العامة للتبغ التي تعد من أقدم و أعرق المؤسسات السورية ويعود تاريخ إحداثها لعام 1935 وهي الوحيدة و الحصرية المتخصصة بالقيام بإنتاج التبغ بمراحله المختلفة. ولهذه المؤسسة مهام عديدة من أهمها: الزراعة، الإنتاج والتجارة. ولها توجهات في المجال الزراعي يتمثل في السعي لتطوير زراعة التبغ وزيادة المساحة المزروعة منه بما يتناسب مع نوعية الأصناف المرغوبة وإحداث أصناف جديدة. وفي المجال الصناعي فهي تسعى لتحسين وتطوير الإنتاج بتجديد المعامل وإنشاء معامل وخطوط إنتاج جديدة، أما فيما يتعلق بالمجال التجاري فهي تسعى إلى توسيع أسواق التصريف داخليا وخارجيا بغرض زيادة مبيعاتها [1](الفرع الأول).

يعد قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات التي تسهم في استقطاب الكثير من السكان للعمل، وتكوين الناتج المحلي الإجمالي، و كما هو معروف فإن الناتج المحلي الإجمالي هو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية، و الخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة و التبغ كمحصول

[1] وسيم أحمد، أثر إنتاج التبغ على التنمية الاقتصادية في الساحل السوري، المرجع السابق، ص 13.

زراعي لا يقل أهمية عن باقي المحاصيل الأخرى في تكوين الناتج المحلي الزراعي.[1]

التبغ عبارة عن محصول نقدي هام لمزارعي التبغ في بعض المناطق السورية ،حيث نجد مزارعي التبغ يوفرون دخل أسرهم عن طريق زراعة التبغ، فالتبغ غالباً ما يجلب أسعاراً أعلى في السوق بالمقارنة بالمحاصيل الزراعية التقليدية. لكن، يكون هؤلاء المزارعون عرضة للتحديات البيئية وتغيرات النظام البيئي التي يتسبب فيها زراعة التبغ حيث تؤثر هذه التحديات على كمية وقيمة محاصيل التبغ من عام لآخر(الفرع الثاني).

الفرع الأول: أصناف التبغ في السّاحل السوري

يزرع أصناف عديدة و متنوعة من التبغ في الساحل السوري ، منها ما هو قديم في زراعته ومنها ما هو مستحدث تم استيراده من الخارج وهي كما يلي:

١ - **شك البنت:** هذا الصنف مشتق من التبوغ الشرقية، حيث يُعد من التبوغ القوية ذات منشأ محلي سوري الأصل و يمتاز بطعمه الخاص والمميز وبقوة تدخين فيزيولوجية ظاهرة جداً .يزرع هذا الصنف في الأوساط الجبلية على ارتفاع 350- 900 م عن سطح البحر

[1] وسيم أحمد، دراسة أثر ربحية أصناف التبغ المنتجة في السّاحل السّوري على الناتج المحلّي الزراعي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2015، المجلد 73 ، العدد 2، ص 559.

٢ - **البصما** : وهو تبغ يوناني المنشأ ويصنف ضمن التبغ الشرقي العطري، يُزرع في أعالي الجبال والتي ترتفع عن سطح 600-900 م عن سطح البحر ، ويمكن اعتبار هذا الصنف من أفضل التبوغ العالمية وذلك لرائحته المتميزة وطعمه الحلو ولعطره المتميز والراقي ولاشتعاله الجيد ولانخفاض نسبة النيكوتين فيه وهي أقل من واحد بالمئة.

٣ - **البريليب** :وهو تبغ يوغسلافي المنشأ ويزرع في الجبال وعلى المرتفعات التي لا يقل ارتفاعها عن 700-350 م عن سطح البحر ، ويتميز هذا الصنف بمقاومته للرياح الشديدة وذلك لقصره وقوة ساقه كما وأن الصفات الفيزيولوجية لهذا الصنف متميزة عن باقي الأصناف من حيث الكم والنوعية والنكهة المتميزة:

٤ - **الغرناطة:** وهو تبغ هجين من الأصناف البلغارية ومُحسَّن محلياً وهو من التبوغ الشرقية العطرية، يزرع في المناطق الجبلية المتوسطة الارتفاع عن سطح البحر .ويتمتع هذا الصنف بمواصفات مذاقية مستحبة وذو رائحة عطرية مميزة مع قوة تدخين فيزيولوجية متوسطة.

٥ - **زغرين:** يُعد هذا الصنف من الأصناف البلغارية ومُحسَّن محلياً وهو من التبوغ الشرقية نصف العطرية، و يزرع هذا الصنف في المناطق التي لا يتجاوز ارتفاعها عن 150-350 بين الحد الأدنى والحد الأعلى عن سطح البحر و يتمتع هذا الصنف بطعم جيد مع قوة دون الوسط في التدخين

٦ - **التنباك:** وهو من الأصناف ذات المنشأ المحلي سوري الأصل (اللاذقية)يُزرع في المناطق الساحلية، يتمتع هذا الصنف بطعم ومذاق جيد مع نكهة لطيفة مميزة وخاصة.

٧ -**البرلي:** يصنف هذا النوع ضمن مجموعة أصناف التبوغ الأمريكية المعطرة، وتم إدخاله إلى سورية لما يمتاز به من مردود اقتصادي عالي.

٨ -**الفيرجينيا** : يعد هذا الصنف من الأصناف الأمريكية المنشأ .يُزرع في المناطق الساحلية وبأنواعه المتعددة وذلك للنجاح الكبير المتحقق من زراعته و لمردوده الاقتصادي المرتفع[١].

في سورية، إن أكبر كمية إنتاج من صنف شك البنت، يليه الفيرجينيا والبرلي والبصما والبريليب والغرناطة وزغرين والتنباك، حقق صنف الفيرجينيا أعلى إيرادات، يليه شك البنت والبصما والبرلي والبريليب والغرناطة وزغرين والتنباك ، في حين أدنى ربحية حققها صنف زغرين، حقق صنف الفيرجينيا أعلى ربحية ، إ ن أكثر الأصناف المنتجة في الساحل السوري مساهمةً في الناتج المحلي الزراعي وبالتالي دفع عجلة التنمية الزراعية نحو الأمام هو شك البنت؛ والذي يمكن اعتباره من أهم أصناف التبغ على الإطلاق يليه الفيرجينيا والتنباك. لا يوجد تأثير لربحية أصناف البصما والبريليب والغرناطة وزغرين والبرلي في الناتج المحلي الزراعي[٢].

بالرغم من قلة إجمالي المساحة القابلة للاستثمار الزراعي في سوريا إلا أنها تحتل مرتبة لا بأس بها في إجمالي المساحة المزروعة بالتبغ عالميا، إذ أنها تحتل المرتبة /35/عالميا والمرتبة /15/ آسيويا والمرتبة الأولى عربيا.

---

[١] وسيم أحمد، دراسة أثر ربحية أصناف التبغ المنتجة في السّاحل السّوري على الناتج المحلّي الزراعي، المرجع السابق، ص 553.

[٢] وسيم أحمد، دراسة أثر ربحية أصناف التبغ المنتجة في السّاحل السّوري على الناتج المحلّي الزراعي، المرجع السابق، ص 562.

ويعود الموقع المتقدم لسورية في مجال زراعة التبغ لعدة أسباب يمكن إيجازها في:

١ -ملاءمة الأحوال المناخية لزراعة التبغ، وخاصة أن سوري ة من البلدان المتوسطية التي تنجح فيها مثل هذا الزراعة.

٢ -ملاءمة نوعية التربة وخاصة الساحلية منها.

٣ -نجاح التجارب التي قامت بها سوريا في مجال زراعة الأصناف الأمريكية.

٤ -وفرة اليد العاملة وخبرتها الواسعة والمتطورة في زراعة الأصناف الشرقية (المعطرة) والنصف شرقية المحايدة والتنباك.[١]

بالمقابل، يمكن الملاحظة، إحصائيا، أن المساحات المزروعة من التبغ في سورية متناقصة بشكل عام بمتوسط معدل نمو سنوي (- 4.38 %) لقد كانت المساحة (18 ألف هكتار) في عام 2000 لتنخفض إلى (11 ألف هكتار) في عام 2011 أي بمقدار (7 آلاف هكتار)، هذا الانخفاض في المساحات المزروعة من التبغ قد يعود إلى توجه المزارعين نحو زراعات أخرى بديلة. كما نلاحظ نسبة المساحة المزروعة بالتبغ من إجمالي المساحات المزروعة في سورية من حوالي (0.40%) في عام 2000 إلى حوالي(0.23) في عام 2011، ويعود ذلك لزيادة المساحات المزروعة في سورية بين عامي 2000-2011 بمعدل أعلى قدر بحوالي (94.69%)، نتيجة ارتفاعه من (4546) ألف هكتار في عام 2000 إلى (4801) ألف هكتار في عام 2011. كما أن

[١] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 76.

المساحات المزروعة من التبغ في الساحل السوري متناقصة بشكل عام بمتوسط معدل نمو سنوي (– 2.92 %). ولقد كانت المساحة (9.556) ألف هكتار في عام 2000 فانخفضت إلى (6.891 ألف هكتار) في عام 2011 أي بمقدار (2.665 ألف هكتار)، هذا الانخفاض في المساحات المزروعة من التبغ يعود بشكل أساسي إلى توجه مزارعي التبغ في الساحل نحو زراعة الحمضيات والبيوت البلاستيكية و التفاحيات. [1]

بالرغم من الأهمية الاقتصادية الكبيرة لزراعة التبغ في سورية كونه أحد أهم المحاصيل الزراعية الإستراتيجية التي تلعب دورا مهما في رفع مستوى الحياة المعيشية و زيادة معدل النمو الاقتصادي، إضافة إلى مساهمته الفعالة في حركة التجارة الخارجية، إلا أن هذه الزراعة مازالت تعتمد على الوسائل التقليدية المرتكزة على التخمين والخبرة المكتسبة، بمعنى أنها لا تعتمد على دراسة المؤشرات الاقتصادية لتحديد مدى الكفاءة الاقتصادية لهذه الزراعة. [2]

وتعد نسبة المساحة المزروعة بالتبغ إلى إجمالي الأراضي القابلة للزراعة ضئيلة جدا حيث أنها لم تتجاوز في أحسن الأحوال / 0.23%/ هذا وبالرغم من ارتفاع نسبة حجم المساحة المزروعة بالتبغ إلى إجمالي الأراضي القابلة للزراعة والتي ارتفعت بمقدار/ 0.02%/ ما بين عامي 1994–1998 إلا أنه بقيت هذه المساحة قليلة جدا مقارنة بمساحة أهم المحاصيل المنتجة في سورية

---

[1] وسيم أحمد، اثر إنتاج التبغ على التنمية الاقتصادية في الساحل السوري، المرجع السابق، ص 19.

[2] وسيم أحمد، اثر إنتاج التبغ على التنمية الاقتصادية في الساحل السوري، المرجع السابق، ص 8.

كالقطن والقمح والشوندر السكري وغيرها. [1] بالرغم أن دخل الهكتار الواحد من التبغ يعادل حوالي ثلاثة أضعاف دخل الهكتار الواحد من القطن وسبعة أضعاف دخل الهكتار الواحد من القمح.[2]

كما وأن نسبة المساحة المزروعة بالتبغ إلى إجمالي الأراضي المستثمرة قد ازدادت من /0.22%/ عام 1994 إلى /0.24%/ عام 1998 ويعود السبب في زيادة هذه النسبة.

يتبين مما سبق أن حجم المساحة المزروعة في كل من المنطقة الشمالية والجنوبية قد تطورت في الفترة الأخيرة في حين يتوقع أن ترتفع المساحة المزروعة في المنطقة الساحلية في الأعوام اللاحقة بسبب تراجع الأهمية الاقتصادية لكل من الحمضيات ومنتجات البيوت البلاستيكية بسبب انخفاض وسطي أسعار الشراء في السوق المحلية ولارتفاع تكاليفها من جهة ثانية. [3]

من حيث النتيجة، لابد من ضرورة تعميق الدراسات اللاحقة فيما يخص تراجع دور بعض أصناف التبغ في النمو الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي، والبحث عن سبب هذا التراجع، العمل على تدعيم السياسة الزراعية على مستوى وزارة الزراعة من خلال التنويه إلى نقاط الضعف الخاصة بالإنتاج

---

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 87.

[2] محمود زكي شمس، المرجع السابق، ص 28.

[3] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 87.

الزراعي على مستوى التبغ المنتج في الساحل السوري، وضرورة التعاون والتنسيق بين مديريات البحوث والتطوير الزراعي في الساحل بهدف تدعيم نقاط القوة الواضحة في الإنتاج الزراعي المتمثل ببعض أصناف التبغ، وتعميم هذه التجربة على مستوى القطر العربي السوري، بما يعود على التنمية الاقتصادية بالاستدامة والريعية على المدى القصير والطويل الأجل، زيادة اهتمام الدولة وتقديمها كامل الدعم وبكافة الوسائل لأصناف (البصما، البريليب، الغرناطة، زغرين، البرلي) والتوجيه نحو إنتاج هذه الأصناف بهدف تحقيقها مساهمة فاعلة في الناتج المحلي الزراعي وبالتالي التنمية الزراعية[1] .

إن مساحة الأراضي المزروعة بالتبغ في العالم ازدادت من نحو 8.3 ملايين هكتار في الفترة 1970–1972 إلى نحو 34.4 مليون هكتار في عام 1999، ومع انخفاض المساحات المزروعة في الدول المتقدمة خلال الفترة من نحو 16.1 مليون هكتار إلى نحو 66 مليون، فقد زادت مساحة زراعة التبغ في الدول النامية من نحو 64.2 مليون هكتار إلى نحو 7.3 ملايين خلال نفس الفترة، وقد أخذت الصين النصيب الأكبر من هذه الزيادة بما يقرب من مليون هكتار، أي أن معظم النمو في حجم زراعة التبغ في الدول النامية قد حدث في الصين، وبلغت نسبة مساحات زراعة التبغ في الصين نحو 32 % من زراعته في العالم، يليها الهند بنحو 11% ثم البرازيل 8%، وتركيا 7%، وكانت المساحات المزروعة بالتبغ قد وصلت إلى نحو 5.2 ملايين هكتار في الصين حتى العام 1997 ثم انخفضت إلى نحو 5.1 ملايين هكتار في عام 2000،

[1] وسيم أحمد، دراسة أثر ربحية أصناف التبغ المنتجة في السّاحل السّوري على الناتج المحلّي الزراعي، المرجع السابق، ص 563.

وارتفعت إنتاجية الهكتار الواحد على المستوى العالمي من نحو 3.1 أطنان/هكتار إلى نحو 7.1 أطنان/هكتار خلال الفترة، وارتفعت النسبة في الدول المتقدمة من نحو 8.1 أطنان/هكتار إلى نحو 2.2 طن/هكتار، وجاءت الإنتاجية الأعلى لمزارع التبغ في دولة زيمبابوي لتبلغ نحو 5.2 أطنان/هكتار، وعلى مستوى الحصص، فقد انخفضت حصة الدول المتقدمة خلال نفس الفترة من نحو 44% من إجمالي الإنتاج العالمي إلى نحو 19%، وانخفض إنتاج الولايات المتحدة بنحو 400 ألف طن خلال الفترة، وكان لسياسة الضغط التي اتبعتها الحكومة الأمريكية برفع الدعم عن زراعة التبغ نتائج في خفض الإنتاج وتوجه الصناعة لمناطق إنتاج خارجية، وتتصدر منطقة الشرق الأقصى الإنتاج العالمي، وتنتج الصين لوحدها نحو 35% من مجمل الإنتاج العالمي للتبغ. [١]

ازدادت مساحة الأراضي المزروعة بالتبغ في العالم من نحو 3.8 مليون هكتار في الفترة ١٩٧٠ –١٩٧٢ إلى نحو4.34 مليون هكتار في عام ١٩٩٩ ، ومع انخفاض المساحات المزروعة في الدول المتقدمة خلال الفترة من نحو 1.16 مليون هكتار إلى نحو 0.660 مليون، فقد زادت مساحة زراعة التبغ في الدول النامية من نحو 2.64 مليون هكتار إلى نحو 3.7 مليون خلال نفس الفترة، وقد أخذت الصين النصيب الأكبر من هذه الزيادة بما يقرب من مليون

[١] عتيق الدوسري، سعد العسكر، فهد الرباح، تجارة التبغ الدولية بين المكافحة وتطبيق القوانين في جامعة الملك سعود، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني http://www.alriyadh.com ، تم الاطلاع بتاريخ 17 6 2020.

هكتار، أي أن معظم النمو في حجم زراعة التبغ في الدول النامية قد حدث في الصين[1].

منذ بداية السبعينات انتقل إنتاج التبغ من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، فقد شهدت بعض الدول الأفريقية زيادة كبيرة في إنتاج التبغ بالمقارنة مع غيرها من كبار المنتجين . على المدى القصير يمكن أن نعزو مزايا كالعمالة والدخل إلى إنتاج التبغ لكن المشكلات الاقتصادية والبيئية على المدى الطويل تفوق هذه المزايا .كما أن القليل من الدول تعتمد على موردي التبغ باستثناء ملاوي وزيمبابوي لكن نتج عن تحرير التجارة في مجال صناعة التبغ في السنوات الماضية فرط تشبع السوق الأمر الذي أدي لخفض الأسعار . لأن أغلب الدول الأفريقية تبيع التبغ لشركة أو شركتين من شركات التجارة فالمنافسة في التسعير قليلة جداً مما ينتج عنه مخاطرة عالية واستثمار قليل العائد .لكن بالرغم من ذلك- ولأن أغلب الدول هي دول مستوردة في المقام الأول -تضيع الملايين في التحويلات الخارجية . في بعض البلدان تكون زراعة التبغ نتيجة للتعاقد المباشر بين الزارع وشركة التبغ مما يقضي على الوسطاء ويخفض التكاليف .حيث يلزم العقد المزارع بإنتاج محصول معين باستخدام تقنيات محددة تحت مخطط تسعير متفق عليه .يترك هذا الأمر القليل من المرونة للمزارع للتكيف مع تغير الظروف المناخية أو الاقتصادية أو الزراعية و يُنشيء انعدام في توازن القوى والذي تقوم شركة التبغ من خلاله بالتحكم في إدارة الأراضي .تترك هذه العقود المزارعين في فقر مدقع وتعزز

[1] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 57.

استمرار دورات المديونية بينما تمنحهم الشركات قروضاً عالية الفائدة وتقوم ببيع المستلزمات الزراعية لهم لزيادة الإنتاج .فتستفيد الشركات مرتين أولاهما من بيع الأسمدة والمبيدات بالإضافة إلى الفائدة على القرض من أجل المعدات والإمدادات والثانية في البيع الأخير للمنتج النهائي حيث تكون هوامش الربح أعلى بكثير منها عند بيع المنتَج الخام أو المنتَج الذي تلقى الحد الأدني من المعالجة[1].

الفرع الثاني: آثار زراعة التبغ

تقوم اقتصاديات التبغ على نموذج واضح، إذ تنتشر زراعة التبغ والصناعات التحويلية في 124 دولة، غالبيتها دول فقيرة، في حين أن المراحل الأعلى قيمة في سلسلة صناعة التبغ تتم في عدد قليل من شركات التبغ المتعددة الجنسيات الموجودة في الدول الغنية. تبيع هذه الشركات النسبة الأكبر منه للدول الفقيرة، ما يرتب أعباء ضخمة على الفاتورة الصحية ويرفع نسب الوفيات. فالدول الغنية، التي تتم فيها عملية تصنيع التبغ، تفرض ضرائب مرتفعة على السجائر ومنتجات التبغ، ولديها قوانين صارمة بشأن تسويق التبغ للحدّ من استهلاكه، في

[1] مصطفى صدّيقي كالوكو، أديمولا أولاجيدي، كينيث أوليكو ،مارجريت هاوثورن ، ماريا كارمونا وجوشوا كايالو، أثر استخدام التبغ على الصحة والتنمية الاجتماعية–الاقتصادية في أفريقيا، تقرير حول الوضع الراهن، صادر عن الاتحاد الإفريقي، ص 9.

حين أن الضرائب على منتجات التبغ في الدول الفقيرة أقل بكثير. [1] بالتالي يترتب على زراعة التبغ عدة أثار سواء ايجابية أو سلبية.

أولا: الآثار الجيدة لزراعة التبغ

يعد التبغ من المحاصيل الزراعية الأساسية في سورية، وزراعته آخذة في النمو والتطور كما ونوعا، وتلعب الدولة دورا رئيسيا وفعالا في مراقبة وإنتاج التبغ كما تولي إنتاجه أهمية خاصة وعناية مستمرة ورعاية متميزة لما له من دور هام في تأمين العمالة والتوظيف لعدد كبير من السكان المحليين الريفيين العاطلين عن العمل في المواسم الزراعية، مما يحد من ارتفاع معدلات البطالة الموسمية ونظرا للمساحات الكبيرة من الأراضي الزراعية المخصصة لزراعته ذات المردود الاقتصادي المرتفع على الفلاح (المنتج) والحكومة (المستثمر) وبالتالي توفير الكثير من العملات الصعبة والمحلية التي تتميز بسرعة دوران كبيرة بالنسبة لباقي المحاصيل الأخرى، وطالما أنه ليس هناك من مادة بديلة تحل محل التبغ في ذلك، وطالما أن المستهلك سيجد طريقا مستمرا لتدخين التبغ المنتج محليا أو المستورد، ومهما كانت الأضرار الناتجة عن التدخين فإن السياسة الزراعية والصناعية والتسويقية يجب أن تقوم على أسس علمية فنية الهدف منها زيادة الكفاية الإنتاجية، وذلك باستخدام الموارد الزراعية المتاحة من أرض وماء وبيئة وبذور محسنة وتجهيزات ومعدات استخداما اقتصاديا بقصد تحقيق أقصى إنتاج ممكن من خلال التعاون الفعال والوثيق بين الإدارة

---

[1] إيفا الشوفي، اقتصادات التبغ ومكافحة انتشاره، دراسة جديدة للمعهد الوطني للسرطان ومنظمة الصحة العالمية، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.lcparty.org ، تم الاطلاع بتاريخ 15 6 2020.

من جهة والفلاح المنتج من جهة ثانية، لذلك كان لا بد من الاهتمام بالتبغ السوري من أجل تصنيع سجائر محلية كمية ونوعية تلبي حاجيات وطموحات المستهلك السوري وتصدير الفائض من التبغ الخام والمصنع وهذا لا يتم إلا من خلال الاهتمام بعمليات الأبحاث الزراعية والتجارب المستمرة الخاصة بالتبغ من مناخ وتربة، وتأهيل لليد العاملة واستخدام آخر ما توصل إليه العلم في مجال إنتاج وتصنيع التبغ.

ويعتمد على زراعة التبغ في ال جمهورية العربية السورية حوالي / 50000/ عائلة يبلغ مجموع أفرادها ما يقارب /325000/ إنسان إضافة لعدد من السكان يعملون في المؤسسة العامة للتبغ يتراوح عددهم حوالي/ 10/ آلاف إنسان كما ويعمل في هذه المؤسسة عدد من المهندسين الزراعيين والمرشدين والفنيين الذين يشرفون على أبحاث زراعة التبغ ويقومون على تنظيم شؤون الإنتاج والزراعة والمراقبة والإرشاد، وقد بلغ عدد المشتغلين بالجهاز الزراعي ضمن المؤسسة ما يقارب /3640/عامل أي بنسبة (36.4%) من إجمالي العاملين في المؤسسة العامة للتبغ. بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسة تستعين بعدد من العمال الموسميين أثناء موسم الشراء بهدف تغطية كافة الأعمال من شراء وتخزين ونقل.

وبالمحصلة فإن عدد المشتغلين بالتبغ والذي يعيلهم إنتاج التبغ يفوق/ 350/ ألف إنسان أي حوالي(3.7%) من إجمالي عدد السكان القادرين على العمل والذين هم بعمر / 10/سنوات فما فوق حتى سن ال 65 والبالغ عددهم عام 1998 /9612/ ألف إنسان هذه العائلات تحصل على نتاج عملها وعائداته المتحققة من خلال الجهود المقدمة من قبلهم أي أجر الأيدي العاملة بالإضافة إلى ذلك

ريع الأراضي التي يمتلكونها وفوائد رأس المال المستثمر بالإضافة إلى الخبرة العالية في هذا المجال.[1]

في الواقع، تبرز أهمية التبغ الاقتصادية من النواحي التالية:

١ -يسمح باستغلال واستثمار الأرض الزراعية بأعلى مردود

٢ -يفتح المجال لتوظيف عدد كبير من اليد العاملة في قطاعاته المختلفة وبذلك يساهم في التخفيف من البطالة وبذلك يؤمن لمئات من عمال العالم والمزارعين عملا منتجاً ويساعد على تثبيت اليد العاملة في القرية ويحد من الهجرة إلى المدينة

٣ -يعود على الدولة بفائدة مالية كبيرة سواء عن طريق الضريبة أو الأرباح

٤ -يساهم إلى حد كبير في زيادة الدخل القومي وبالتالي في تأمين وتحسين مستوى جيد للمنتجين والعاملين في هذا الحقل

٥ -يحقق وفراً كبيراً على خزينة الدولة لا يقل عن 50 مليون ليرة سورية في العام

٦ -يؤمن للدولة قطع نادرة عن طريق التصدير، كما يؤمن بعض السلع عن طريق المقايضة والمبادلة

٧ -يؤمن حاجة المستهلكين من البضاعة المحلية حيث لا بد من الاستغناء عن الاستيراد تدريجياً حفاظاً على الدخل القومي والقطع النادرة وذلك بعد أن دخلنا مرحلة التوسع الزراعي لإنتاج كافة أصناف التبوغ

---

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 47.

٨ -إن زراعة الحمضيات مثلاً لا تتعدى المنطقة الساحلية بينما زراعة التبغ تشمل مناطق الساحل والسهول والأوساط والجبال مما يجعلها أهم منفعة وأشمل فائدة اجتماعية

٩ -إن زراعة التبغ زراعة بيتية يشتر ك فيها جميع أفراد العائلة من الكبار إلى الصغار الأمر الذي يضطرهم إلى البقاء في القرية التي يعملون فيها من موارد أرضها وبذلك يساعد في الحد من الهجرة إلى المدينة، كما أن التبغ من المحاصيل الزراعية من الممكن حفظها بعض الوقت ريثما تتوافر لها أسواق التصريف دون أن تتعرض للعطب ودون أن تفقد شيئاً من ميزاتها الأساسية. [١]

ثانيا: الآثار السيئة لزراعة التبغ

جميع منتجات التبغ تبدأ بورقة بسيطة ويرجع تاريخ زراعة ورق التبغ، وكانت البداية في الأمريكتين، إلى ما لا يقل عن ثمانية آلاف سنة، ويرجع تاريخ تدخين التبغ إلى ما لا يقل عن ألفي سنة وفي القرن الخامس عشر، ساهم كولومبوس في تشكيل مستقبل صناعة التبغ بصفته أول "مستورد "للتبغ إلى أوروبا. وفي خلال عقود قليلة، انتشر التبغ على مستوى العالم، بما في ذلك زراعته لأغراض تجارية. وساعدت مكن نة إنتاج التبغ في ثمانينات القرن العشرين في نمو سوق السجائر نموًا كبيرًا؛ مما زاد الطلب على ورق التبغ .وفي حين أدى انتشار زراعة ورق التبغ إلى خلق العديد من التحديات بما في ذلك المخاطر الصحية على المزارعين، والتدهور البيئي وقضايا عمالة

[١] محمود زكي شمس، المرجع السابق، ص 29.

الأطفال فإن أكثر التحديات الصحية إلحاحًا على مستوى الأنظمة هو كيف تستخدم الصناعة في أحيان كثيرة زراعة التبغ لتقويض مساعي مكافحة التبغ، بحجة أن مكافحة التبغ تدمر أسباب عيش صغار مزارعي التبغ. وهذا الجدل الزائف الذي لا تتوقف قطاعات الحكومة الاقتصادية و قطاعات أعمال الزراعة في استخدامه قد أثار صدىً واسعًا، مما أدى إلى تقويض الجهود المبذولة لمكافحة التبغ حول العالم، وليس من قبيل الصدفة أن تنتقل زراعة التبغ إلى بعض الدول التي يأتي ترتيبها في أدنى المستويات على مؤشر التنمية البشرية، حيث تزداد الحكومات ضعفًا في العادة على المستويين الاقتصادي والسياسي [1].

استنزاف الغابات وتدهور التربة يعتبران التأثيرين السلبيين الرئيسيين في زراعة التبغ، وهما معروفان جيداً وينتجان عن ممارستين أساسيتين :استخدام الكيماويات الزراعية(الأسمدة والمبيدات) وتمهيد الأراضي .يكون للتأثيرات أثر مباشر على سبل العيش والمجتمعات حيث تخفض القدرة الاستيعابية للأراضي من أجل المحاصيل الغذائية وتؤدي للحد من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لإنتاج محاصيل أخرى من أجل الغذاء ومن أجل سبل العيش ومخفضة من الموارد الضرورية الموجودة في الغابات لاستخدامات أخرى مثل البناء وحطب التدفئة .كذلك نجد أن لزراعة التبغ تأثيرات نظامية أعمق مثل : تآكل التربة والرواسب التي تحملها الأنهار وفرط استغلال الأراضي والإخلال بالنظام البيئي وانقراض بعض أنواع الكائنات الحية وتغير المناخ. لأن التبغ محصول أحادي ولا يمكن زراعته جنباً إلى جنب مع محاصيل أخرى يكون

---

[1] زراعة التبغ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،
https://ar.tobaccoatlas.org/topic، تم الاطلاع بتاريخ 20 6 2020.

عرضة للآفات ولتغيرات الطقس مما يؤدي إلى زيادة استخدام المبيدات والأسمدة والمياه .ونجد أن الرقابة على الأسمدة والمبيدات في الدول النامية أقل منها في الدول المتقدمة، مما ينتج عنه استخدامهما بشكل خطر من قِبل مستخدميهما وتعرضها للفئات الضعيفة من السكان مثل الأطفال أو النساء الحوامل وتسربها لمستجمعات حيوية للمياه .فمثلاً نجد أنه يشيع رش بعض المبيدات على محاصيل التبغ، التي لها تأثير سيء على صحة الإنسان وعلى البيئة ، و لا تقتصر التأثيرات الصحية له على من يقومون بالرش فحسب فالتأثير السام للمبيد يمكنه أن يؤثر على جامعي المحصول والآخرين ممن يتعرضون له بشكل غير مباشر .[1]

إضافة إلى المخاطر الصحية الناتجة من استعمال المبيدات الحشرية في زراعة التبغ فإن مزارعي التبغ أيضا معرضون دائما لمرض ناجم عن هذه المهنة وهو ما يعرف ب(مرض التبغ الأخضر GTS) وهذا المرض سببه امتصاص الجلد للنيكوتين الموجود في أوراق التبغ الرطبة وينجم عن هذا المرض الغثيان والضعف والدوخة والتشنجات البطنية وتقلبات في ضغط الدم واضطراب معدل نبضات القلب. في أكثر من (31) دراسة لمنظمة الصحة العالمية وجدت جميعها أن هذا المرض مرتبط بزراعة التبغ بما نسبته 80-89% وان ربع قاطفي التبغ عانوا من مرض GTS مرة على الأقل. [2]

---

[1] مصطفى صدّيقي كالوكو، أديمولا أولاجيدي، كينيث أوليكو ،مارجريت هاوثورن ، ماريا كارمونا وجوشوا كايالللو، المرجع السابق، ص 10.

[2] وسيم أحمد، اثر إنتاج التبغ على التنمية الاقتصادية في الساحل السوري، المرجع السابق، ص 32.

تُظهر الأبحاث الحديثة عبر البلدان التي تتصدر زراعة التبغ أنها زراعة لا تحقق الرزق الوفير لأغلبية صغار المزارعين، فالعديد من المزارعين بمن فيهم أولئك الذين أبرموا عقودًا مع شركات بيع ورق التبغ الاحتكارية يتكبدون مصاريف باهظة لشراء المدخلات (مثل السماد، والمبيدات الحشرية، وما شابه ذلك)، ويحصلون على أسعار زهيدة مقابل الأوراق التي يزرعونها، ويخصصون مئات الساعات في مهنة اقتصادية غير مربحة في الغالب .

وترتفع تكاليف فرص زراعة التبغ، في حين تضيع فرص من المزارعين لتنمية رأس المال البشري وغيرها من الفرص الاقتصادية المربحة. لكن، لماذا يزرع المزارعون التبغ إذاً؟ يقول العديد من المزارعين إنه سوق مضمون حتى وإن كانت الأسعار منخفضة باستمرار. في حين يقول آخرون إن هناك صعوبة في الحصول على الائتمان للأنشطة الاقتصادية الأخرى. ولبعض المزارعين، هي طريقة للحصول على المال النقدي في ظل اقتصاديات نقدية منخفضة لسداد تكاليف الاحتياجات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية. ومع ذلك، تُظهر الأبحاث أن العديد من مزارعي التبغ يبخسون تقدير تكاليفهم ويغالون في تقدير عوائدهم. [1]

الأثر البيئي لزراعة التبغ معروف جيداً في تنزانيا حيث يتم تمهيد 15 % من الأراضي الصالحة للزراعة من أجل زراعة التبغ مما أدى إلى متوسط 3.5% من إزالة الأشجار سنوياً من أجل زراعة التبغ و 3% أخرى من أجل معالجة التبغ(لغرض بناء الحظائر والوقود). كذلك يحتاج المزارعون أراض جديدة

[1] زراعة التبغ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،
https://ar.tobaccoatlas.org/topic

لزيادة إنتاج المحاصيل لأن الكيماويات الزراعية باهظة جداً، وهذا يجعلنا نشكك في التأكيدات التي روجت لها شركات تصنيع التبغ بأن زراعة التبغ مستدامة . توصل القائمون بالدراسة إلى أن الأطفال هم أحد أكبر مجموعات العاملين في المزارع الصغيرة مما يثير قضية عمالة الأطفال وتكلفة الفرصة الضائعة في مجال التعليم .وقد أبرزت الدراسة أمراً رئيسياً واحداً مثيراً للقلق وهو استخدام الترتيبات التعاقدية بشكل مباشر بين زارعي أوراق التبغ وشركات التبغ مما يعطي للحكومات الوطنية فرصة ضئيلة للترويج لتنويع المحاصيل ومما يحبس المزارعين داخل دائرة إنتاج التبغ.

فالبيانات الخاصة بالأثر البيئي لزراعة التبغ في ملاوي واضحة حيث أظهر الاستشعار عن بُعد خسارة في الغطاء النباتي بما يقدر ب 50 % بسبب تحويل الأرض من أجل إنتاج التبغ واستخدام الخشب كوقود من أجل عملية المعالجة، وبينما تقوم شركات التبغ بدعم محاولات إعادة التشجير فإن هذه المحاولات غالباً لسد النقص في الخشب الذي يتم حرقه خلال عملية المعالجة، وفي المناطق الزراعية التقليدية تحول ما يقرب من 20% من الأراضي إلى زراعة التبغ وتضاءلت القدرة الاستيعابية للمنطقة(القدرة على الحفاظ على السكان) بشكل ملحوظ مما يؤثر على الأمن الغذائي وإدارة الموارد، ونظراً لأهمية الأمن الغذائي وإدارة الموارد في ملاوي فإنه يجب النظر بجدية للأثر الكامل لإنتاج التبغ وتأثيراته الحقيقية على المدى الطويل. [1]

[1] مصطفى صدّيقي كالوكو، أديمولا أولاجيدي، كينيث أوليكو ،مارجريت هاوثورن ، ماريا كارمونا وجوشوا كايالللو، المرجع السابق، ص 11.

في الحقيقة، تُلزم اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ الأطراف الموقعة بتعزيز سبل بديلة وعملية لعيش مزارعي التبغ. حيث تنص على انه: تقوم الأطراف، بالتعاون فيما بينها ومع المنظمات الحكومية الدولية المختصة الدولية منها والإقليمية، حسب الاقتضاء، بتعزيز البدائل ذات الجدوى الاقتصادية للعاملين في صناعة التبغ وزارعيه وآحاد الباعة حسب الحالة.[1]

ولكن القليل من الحكومات بذلت هذه الجهود، ولا يوجد علاج شامل لهذه المرحلة الانتقالية؛ فبعض البلدان جربت برامج صغيرة لإدخال محاصيل جديدة مثل الخيزران في كينيا (كانت النتائج متفاوتة). وبعض المزارعين انتقل من زراعة التبغ ثم عاد إليها، على أمل الحصول على أسعار عالية لأوراق التبغ .

أما أمثلة التغيير التي حققت النجاح الأكبر على نطاق أوسع، فهي التي تعتمد اعتمادًا أكبر على المهارات والخبرات القائمة. ففي إندونيسيا، يقوم مزارعو التبغ السابقون بزراعة محاصيل غير تبغية كانوا يزرعونها دائمًا ويحصلون على مال أوفر لقيامهم بها. ويمكن أن تساعد الحكومات بالاستثمار في سلاسل العرض والقيمة، والبحث عن أسواق جديدة لهذه المنتجات الأخرى ، وتصفية أي أنشطة تشاركية في زراعة التبغ. ويمكنها أيضًا إعادة الاستثمار بكثافة في تطوير التعليم والمهارات، على المستويين الزراعي وغير الزراعي على السواء، و يشير حجم مبيعات المحاصيل الأخرى أن مزارع ي التبغ السابقين أصبحوا يزرعون محاصيل أكثر من معظم المحاصيل المحلية الأخرى، مما

[1] المادة 17 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية.

جعلهم يكسبون المزيد من الأموال ويقضون أوقاتاً أقل في حقولهم بالمقارنة بالذين لا زالوا يزرعون التبغ [1]

المطلب الثاني : قيود تجارية متساهلة

يعد إنتاج التبغ من أهم العوامل التي تهيئ وتساعد على التوظيف والعمل للكثير من الأيدي العاملة ، وفي الكثير من دول العالم المنتجة للتبغ، حيث أن استخدام الكثير من الأيدي العاملة في إنتاج التبغ وصناعته وخاصة في البلدان النامية يخفف وإلى حد كبير من معدلات البطالة المرتفعة لدى هذه البلدان، وتوظيف الأيدي العاملة فيه يتم على أساس قاعدة التوظيف الموسمي، وإن كان غالبا ما يتم توظيف أيدٍ عاملة مأجورة غير مالكة للأرض. فعلى سبيل المثال تعتبر الصين من أهم دول العالم في إنتاج التبغ ويعمل فيها ما يقارب / 16/ مليون شخص في زراعته، وإن هذا العدد من المستخدمين في إنتاج التبغ يمثل حوالي /2%/ من إجمالي عدد سكان الصين الذين يعملون في الزراعة، كما وأن هناك أكثر من نصف مليون إنسان يعملون في معالجة وتجفيف التبغ وصناعته. وفي زيمبابوي فإن إنتاج التبغ يستخدم حوالي / 15%/ من إجمالي

[1] زراعة التبغ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،
https://ar.tobaccoatlas.org/topic

عدد السكان الذين يعملون في الزراعة. أما في الهند فهناك أكثر من / 5/ مليون شخص مرتبطون ارتباطا مباشرا في إنماء وإنتاج التبغ، وإن / 80%/ من هؤلاء العاملين في الزراعة قد كانوا من العاطلين عن العمل (الفرع الأول).

أما فيما يتعلق بالإنتاج العالمي فقد تطور بشكل ملحوظ في العقد الأخير من القرن العشرين في جميع القارات والدول ويختلف هذا التطور باختلاف القارات والدول، و هذا التفاوت في كميات الإنتاج القارية والدولية بين عام وآخر يعود لأسباب أهمها:

- ارتفاع معدل النمو السكاني في دول العالم النامي بشكل كبير وتحقيق معدلات نمو دخل عالية لمواطنيها في السنوات الأخيرة مما أدى إلى زيادة في معدلات استهلاك التبغ فيها، وهذا ما أدى إلى زيادة كميات التبغ المنتجة فيها، ومن جهة ثانية فإن حكومات دول العالم النامي لم تستطع أن تتبنى دعائية خاصة ولم تستطع أن تضع القوانين والتشريعات التي تحد من استهلاك التبغ لدى مواطنيها.
- أما الدول المتقدمة فقد كان تطور الإنتاج فيها بطيئاً نسبيا ويعود السبب في ذلك إلى أن النمو السكاني لديها منخفض جدا وينعدم أحيانا مقارنة بالدول النامية ، كما أن حكومات هذه الدول قد تبنت إلى حد كبير برامج دعائية خاصة مناهضة للتدخين، كما عملت على إصدار قوانين وتشريعات تحد من استهلاك التبغ في

الكثير من الأماكن العامة، وحملت شركات التبغ العالمية مسؤوليتها عن الأضرار التي تلحق بالمدخنين والمدخنين السلبيين [1] (الفرع الثاني).

الفرع الأول: قيود تجارية داخلية

كانت صناعة التبغ في سورية وحتى عام 1935 تابعة لقطاع خاص وتخضع لنظام البندرول، وتعاني من تردي الأوضاع الاقتصادية للشركات، لذا عملت الشركة اللبنانية السورية للتبغ إلى استصدار قرار من المفوض السامي يقضي بإخضاع صناعة التبغ وزراعته والإيجار به إلى احتكار تستثمره شركة مساهمة لبنانية مركزها بيروت وتضم جميع الشركات السابقة. وأصبح نظام الحصر نافذا بموجب القرار الصادر بتاريخ 30 كانون الثاني عام 1935 بالقرار رقم 16/ل ر والذي نشر في الجريدة الرسمية في العدد الرابع تاريخ 28 شباط 1935 وبموجبه تم تنظيم احتكار التبغ والتنباك وزراعته وصناعته والاتجار به، وأولي ذلك إلى شركة مساهمة مغفلة سورية/ لبنانية تسمى إدارة حصر التبغ والتباك ذات المنفعة المشتركة. [2]

أولا: نظام الاحتكار للمؤسسة العامة للتبغ

نظم القرار رقم 16/ ل ر العلاقة القائمة بين الشركة صاحبة امتياز الاحتكار من جهة والمزارعين والمستهلكين والمستوردين من جهة ثانية، كما نظم

---

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 17.

[2] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 143.

المخالفات المرتكبة والعقوبات الرادعة، أما فيما يتعلق بالنظام الأساسي للشركة فإنه يحدد وضع المساهمين والجمعية العمومية ومجلس الإدارة والمدير العام وتوزيع الأرباح.

كما نص دفتر شروط الاحتكار على منح الامتياز إلى الشركة لمدة 25 عاماً مع إمكانية استعادة هذا الامتياز من قبل السلطة المانحة له بعد انقضاء 15 عاماً على الاستثمار وقد استعادت الحكومة السورية صلاحيتها في الامتياز اعتبارا من أوائل عام 1950 أي بعد انقضاء مدة 15 عاماً على احتكاره من قبل الشركة المساهمة اللبنانية، حيث أصدرت سورية المرسوم رقم 71 بتاريخ 1950/3/11 الذي يقضي بتأميم الشركة وتحويلها إلى مؤسسة عامة ذات كيان مستقل مرتبطا بوزارة المالية.

وخلال تنظيم أجهزة الدولة ووزاراتها أثناء الوحدة بين سوري ة ومصر صدر قرار عن رئيس الجمهورية آنذاك ينظم وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية الذي اشتمل على ربط إدارة حصر التبغ والتنباك بالوزارة المذكورة، وتبعا لذلك انتقلت صلاحيات الإدارة إلى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بدلا عن وزير المالية.

وفي 1970/1/17 صدر المرسوم التشريعي رقم 33 المتضمن اعتبار إدارة حصر التبغ والتنباك مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي، وفي عام 1974 صدر المرسوم التشريعي رقم 18 بشأن المؤسسات والشركات العامة ومن خلال هذا المرسوم قامت المؤسسة العامة للتبغ بتوفيق أوضاعها بالمرسوم 2640 بتاريخ 1975/11/11 وبقيت المؤسسة العامة ذات طابع اقتصادي مرتبطة بوزارة

الاقتصاد والتجارة الخارجية باسم (المؤسسة العامة للتبغ، وفي عام 1994 صدر المرسوم رقم 20 الذي ألغى المرسوم رقم 18 لعام 1974 وبموجبه أصبحت المؤسسة العامة للتبغ خاضعة لأحكام المرسوم رقم 20 تاريخ 1994/9/18 الذي ينظم شؤون المؤسسات والشركات والمنشأت العامة والذي حدد الرأسمال الاسمي للمؤسسة العامة للتبغ ب 1227 مليون ل. س وبقيمة رأسمال مدفوع 658 مليون ل.س.[1]

حاليا، إدارة حصر التبغ والتنباك هي مؤسسة عامة تتبع لوزارة الصناعة في الجمهورية العربية السورية، ذات طابع إنتاجي، يمتد نشاطها على معظم مساحة سورية، وهي المؤسسة الوحيدة والحصرية المتخصصة في زراعة التبغ وتصنيعه وتجارته وهي من أقدم وأعرق المؤسسات في القطر.[2]

يعمل في المؤسسة كادر بشري كبير من المهندسين والخبراء وعمال مهرة يغطي نشاطها كافة الأراضي السورية، مركزها الرئيسي (المديرية العامة) في مدينة اللاذقية ويتبع له ثلاثة فروع:

١ -فرع المنطقة الجنوبية: مقره دمشق ويغطي نشاطه محافظات (دمشق– ريف دمشق– القنيطرة– درعا– السويداء– حمص)

---

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 143.

[2] بسام فاروق زرطيط، دراسة تحليلية لكفاءة استخدام الموارد البشرية في المؤسسة العامة للتبغ، المرجع السابق، ص 10.

٢ -فرع المنطقة الشمالية: مقره حلب ويغطي نشاطه محافظات (حلب- الرقة- دير الزور- الحسكة- ادلب- حماه)

٣ -فرع المنطقة الساحلية: مقره اللاذقية ويغطي نشاطه (اللاذقية – طرطوس)

ثانيا: مهام المؤسسة العامة للتبغ

تقوم المؤسسة العامة للتبغ بالعديد من المهام، من أهمها:

أ -زراعة التبغ: تبدأ مهمتها من إنتاج البذور و توزيعها حتى استلام المحصول.

ب -الإنتاج: تنتج المؤسسة تسعة أنواع من السجائر وثلاثة أنواع من التبغ النرجيلة، وتمر عملية الإنتاج بمراحل كثيرة ومعقدة تبدأ من المعالجات الأولية لأوراق التبغ وحتى السيجارة وتغليفها ويدعم عملية الإنتاج مرافق إضافية مثل مصنع الأغلفة والكرتون والمطبعة.

ت -التجارة: تنحصر في المؤسسة عملية شراء التبغ الخام وعملية بيعه في الأسواق المحلية والخارجية وهي الوحيدة التي تعطي رخص اً لبيع التبوغ ولها مراكز موزعة في كافة محافظات القطر ويتبع للمؤسسة جهاز مكافحة تهريب التبغ على حدود القطر وداخله. [١]

تلعب المؤسسة العامة للتبغ دور هام في الاقتصاد الوطني، وذلك كونها إحدى أكثر مؤسسات القطاع العام عائدية وتأثيرا في الاقتصاد الوطني، وتساهم بشكل كبير في دعم هذا الاقتصاد ودفعه للأمام. كما أن المؤسسة تشغل عددا كبيرا

---

[١] وسيم أحمد، اثر إنتاج التبغ على التنمية الاقتصادية في الساحل السوري، المرجع السابق، ص 15.

من العمال، الذين يشكلون بمجموعهم مواردها البشرية المتاحة ما يكسبها أهمية إضافية، كون تحسين هذا العدد الكبير من العمال سيعود على المؤسسة، وبالتالي على الاقتصاد الوطني بمنافع إضافية، كتحسين الإنتاجية وتخفيض الهدر وزيادة كفاءة وسائل الإنتاج.....إلخ) ، لكن من خلال إحصائيات دائرة الميزانية في فرع المنطقة الساحلية للمؤسسة العامة للتبغ [1]، نلاحظ انخفاض تمثيل المهندسين الزراعيين في الفئة الأولى، حيث كانوا يشكلون أكثر من نصف عدد هذه الفئة (55%) في عام 2002 ليصبح هذا العدد لا يشكل أكثر من الثلث(34%) في عام 2016. فإذا علمنا أن المهندسين الزراعيين هم المسؤولون عن القيام بالأبحاث الزراعية، وإجراء التجارب العلمية في المؤسسة، من أجل تجريب وتحسين أصناف التبغ والحصول على أصناف ذات نوعية عالية مقاومة للأمراض، بينت هذه الأرقام الأثر السلبي الكبير لهذا الأمر إذ تعكس هذه الأرقام ضعف الاهتمام بالبحث العلمي، وضعف النظرة إلى أهمية دوره في زيادة الإنتاجية، وتحسين المركز المالي للمؤسسة بصفة عامة و هذا تم تأكيده من خلال أرقام الإنفاق على البحث العلمي التي لا تكاد تذكر، مقارنة مع قيم الإنفاق الإجمالي. لا بل أن العام 2006 لم يشهد إجراء أي تجربة علمية في المؤسسة، إذ انعدمت قيمة الإنفاق على البحث العلمي في ذلك العام.[2]

---

[1] راجع الملحق رقم 1

[2] بسام فاروق زرطيط، دراسة تحليلية لكفاءة استخدام الموارد البشرية في المؤسسة العامة للتبغ، المرجع السابق، ص 57.

تحاول المؤسسة العامة للتبغ مع مطلع كل عام زراعي جديد أن تقدم الكثير من المستلزمات الزراعية والكثير من التسهيلات وذلك بغية تشجيع المزارعين وتيسير أمورهم من خلال:

أ –تأمين البذور: إذ لكي يعطي التبغ محصولا جيدا من حيث الكمية والنوعية، يجب أن يكون نقيا ومشابها للأصل، لذلك تعتمد المؤسسة للتبغ وفي كل عام تأمين كافة البذور اللازمة لمختلف أنواع التبوغ ولمختلف المناطق الزراعية من خلال شعبة الإكثار في فرع المنطقة الشمالية وإن أخذ جميع البذور من المؤسسة العامة للتبغ يضمن نقاوة الصنف وقوة في الإنبات.

أما المنطقة الجنوبية فهي لا تزرع سوى نوع واحد هو البرلي وقد وزعت كمية كبيرة من البذور لتغطية احتياجات فرع المنطقة الجنوبية من هذا الصنف.

ب تأمين السماد: تقوم المؤسسة العامة للتبغ أيضا بتأمين كافة أنواع الأسمدة التي يحتاجها التبغ لنموه، ويتم تأمين السماد عن طريق المصارف الزراعية المتواجدة ضمن مناطق إنتاج التبغ بحيث يتمكن المزارع (المنتج) من استجرار كافة أنواع الأسمدة التي يحتاجها أثناء الموسم الخاص بزراعة التبغ ومن أهم أنواع الأسمدة التي توزع في كل عام على منتجي التبوغ المرورية هي (سوبر فوسفات، سلفات البوتاس) كما ويتم تسليم زراع تبوغ الفرجينيا (سماد نترات الأمونيوم 33.5%) نظرا لأن زراعة هذا الصنف يتطلب إضافة هذا النوع من الأسمدة الآزوتية حيث لا يوجد بديل له نظرا لحساسية هذا الصنف للأسمدة الآزوتية الأخرى وعدم ملائمة الأسمدة الآزوتية مثل (اليوريا أو نترات الأمونيوم 30%) لتسميد الفرجينيا.

وتقوم المؤسسة العامة للتبغ باسترداد قيمة الأسمدة عند تسليم المزارع لمحصوله بعد إضافة (10%) من القيمة الإجمالية للأسمدة المستجرة من قبل المزارع وهي تمثل نفقات إدارية.

ت -تأمين الشتول: تعمل المؤسسة العامة للتبغ من خلال مديراتها في المناطق الشمالية والساحلية إلى إقامة العديد من المساكب والمشاتل لمختلف أنواع التبوغ وخاصة منها البرلي والفرجينيا وهي تعتبر بمثابة شتول مؤازرة فيما لو تعرضت المشاتل التي يقيمها المزارع إلى أية أضرار ناجمة عن الطقس أو الأمراض.

ث -تأمين مواد وأدوات الخطة الزراعية من (أدوية، بلاستيك، خيش) تقوم المؤسسة العامة للتبغ عن طريق مديرية الزراعة والبحث العلمي بتوزيع الأدوية الزراعية المجانية وغير المجانية بالإضافة إلى الأغطية البلاستيكية والخيش في كل عام على المزارعين، وذلك من بدء عملية التسكيب وحتى نهاية الموسم أي القطاف.

ج -إقراض المزارعين: تسعى المؤسسة العامة مع كل ترخيص تمنحه أن تقدم قروضا ميسرة لأي مزارع لكل من صنفي الفرجينيا والبرلي وذلك بغية إقامة مناشر وأفران التجفيف. [1]

في الواقع العملي، تعاني المؤسسة العامة للتبغ من مشكلة كبيرة تكمن في تدني كفاءة استخدام الموارد البشرية في المؤسسة العامة للتبغ، ووجود العديد

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 163.

من المعوقات التي تعترض استخدامها بالشكل الأمثل، إذ يفتقر التعامل مع موارد المؤسسة البشرية إلى المنهج العلمي المتبع في إدارة هذه الموارد واستخدامها الاستخدام الأمثل، بما يضمن تحقيق أهداف المؤسسة بأفضل طريقة ممكنة. وهذا يبدو واضحا من خلال افتقار المؤسسة إلى إدارة متخصصة تعني بشؤون الموارد البشرية. ناهيك عن عدم وجود الأساس العلمي في إدارة تلك الموارد لدى القائمين على المديريات التي تمارس بعضا من مهام إدارة الموارد البشرية في المؤسسة(قسم شؤون العاملين– قسم الجودة والتطوير). وهذا ش أن جميع أقرانها في معظم مؤسسات القطاع العام في سورية. حيث تنحصر مهامها في تنفيذ أوامر الجهات العليا التي تتبع لها المؤسسة في كل ما يخص شؤون الموارد البشرية من استقطاب، وتعيين، وتدريب، ..... [1]

الفرع الثاني: ضعف فاعلية القيود التجارية

مادة التبغ من ناحية اقتصادية لها تأثير كبير في الاقتصاد الوطني كصناعة تحقق ملايين الليرات السورية إلى الخزينة، لكن المراقب للأسواق المحلية لن تخذله فطنته الظاهرة منها والكامنة من لحظ الكثير من الشذوذ : سواء من خلال حركة مادة التبغ على امتداد البلد بدءاً من المصانع أو الحدود وصولاً إلى منافذ البيع عبر المحلات والأرصفة، إضافة إلى ظاهرة تهريب الدخان عبر الحدود والخسائر التي يتكبدها الاقتصاد الوطني جراء منافسة الدخان المهرب

[1] بسام فاروق زرطيط، دراسة تحليلية لكفاءة استخدام الموارد البشرية في المؤسسة العامة للتبغ، المرجع السابق، ص 11.

للصناعات الوطنية من جهة إضافة إلى خسائر من نوع آخر وهي الرسوم الجمركية التي تهرب المهربون من دفعها .

ولا نعتقد أن ظاهرة تهريب الدخان أصبحت خافية على أحد بل هي على عينك يا تاجر حيث تقصد أي بقالية لتشتري نوعاً معيناً من الدخان الأجنبي الذي يفترض أن يكون مستورداً بطرق نظامية وما أن تلفظ نوع الدخان حتى يسألك البائع هل تريده /غوته/ أم /تهريب/ ، والسؤال هنا ماذا فعلت المؤسسة العامة للتبغ لمواجهة ومنافسة ما يدخل من دخان مهرب إلى بلادنا سواء من حيث الأسعار أو (الانبلاج) والتي تنافس جميع أصناف الدخان المستورد أو المصنع بامتياز ناهيك عن الصناعات المحلية لاسيما أن المؤسسة حصرت بيدها إنتاج وتصنيع واستيراد التبغ؟ وماذا تستطيع أن تغطي من حاجة المدخنين من التبغ ؟ ولماذا لا يدخل القطاع الخاص في الاستثمار في تصنيع التبغ لتغطية عجز المؤسسة؟[1]

أولا: القواعد القانونية الناظمة في التشريع السوري

وضع المشرع السوري عدة قواعد قانونية تنظم الاتجار بالتبغ سواء المتعلقة بالمخالفات بشكل عام أو الخاصة بالتهريب.

١ القواعد القانونية المتعلقة بالمخالفات بشكل عام

حرص المشرع السوري على وضع العديد من النصوص في سبيل مكافحة التجارة غير المشروعة بالتبغ بشكل عام، فقد اعتبر :

---

[1] تهريب الدخان، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،
http://fedaa.alwehda.gov.sy/node

- إن الذين يعدون تجاراً مصدرين هم الأشخاص الذين يقدمون بذلك إلى إدارة المالية تصريحاً خطياً يكتب على ورقة مطبوعة تعطيهم إياها الإدارة المذكورة بناء على طلبهم . و تشعر إدارة المالية أصحاب التصاريح إذا كانوا قد قبلوا أو رفضوا دون أن تكون مضطرة إلى بسط أسباب رفضها، ثم تحيط إدارة الاحتكار علماً بالأمر . وإذا ارتكب أحد التجار مخالفتين لأحكام نظام التبغ فيشطب اسمه من قائمة المصدرين المعترف بهم[1] .
- إن التبغ الذي يشتريه التجار المصدرون مخصص للتصدير فحسب فاستعماله للاستهلاك الداخلي هو إذن من قبيل التهريب . و على التجار المصدرين أن يمسكوا وأن يقدموا إلى إدارة الاحتكار عند أقل طلب يبدو منها حساب داخل وخارج تقيد فيه عليهم كل الكميات التي يكونون قد اشتروها وأبقوها في المستودع، وتقيد لهم الكميات المصدرة وفقاً لبيان الجمرك، ويجب أن يرفق هذا الحساب عند الحاجة بكل الأوراق المثبتة اللازمة[2] .
- إن كميات التبغ التي يشتريها التجار المصدرون يجب أن تبقى مخزونة على نفقتهم في مستودعات إدارة الاحتكار وفقاً للشروط المتبعة في نظام الخزن[3] .
- إن المحاصيل المعدة للتصدير يجب أن تصدر بتمامها . غير أنه يجوز للاحتكار أن يشتري، بصورة استثنائية وبعد اتفاقه على ذلك مع اللجنة الدائمة، قسماً من هذه المحاصيل، فيما إذا لم تنتج الأراضي التي زرعت لحسابه كميات

---

[1] المادة 35 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[2] المادة 36 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[3] المادة 37 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

كافية . أما أسعار الشراء فهي الأسعار المبينة في التعرفة المرعية الإجراء والمحددة وفقاً لأحكام المادة 29 مضافة إليها نفقات الخزن والتأمين.[1]

- على كل فرد يريد تعاطي بيع التبغ في حانوت معلوم أو يريد بيعه متجولاً، أن يقدم إلى إدارة الاحتكار طلباً منطبقاً على النموذج المعطى منها، وإدارة الاحتكار غير مضطرة إلى بيان الأسباب التي قد تحملها على رفض إعطاء إحدى الرخص أو على تجديدها[2] .
- يسلم صاحب الطلب الذي يقبل رخصة بيع وهذه الرخصة إما سنوية وإما نصف سنوية، وتعطى عن كل سنة أو عن كل ستة أشهر من السنة الغربية لقاء تأدية بدل الرسم السنوي أو نصفه نقداً، حسب ما تكون الرخصة سنوية أو نصف سنوية[3] .
- يعين بدل الرخصة بموجب تعريفة تحدد في قرار يصدره وزير المالية بناء على اقتراح لجنة المراقبة الدائمة، أما تصنيف حوانيت البيع في كل دولة فتقوم به إدارة الاحتكار بالاتفاق مع رئيس مصلحة المالية فيها ويمكن إعادة النظر في هذا التصنيف كل سنة [4] .
- يجب على أصحاب رخصة أو إجازة البيع أن يديروا حوانيتهم بأنفسهم، والرخصة أو الإجازة المذكورة سند لا يجوز بيعه أو التنازل عنه، ولا يمكن

---

[1] المادة 38 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[2] المادة 43 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[3] المادة 44 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[4] المادة 45 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

لإدارة الاحتكار أن تعترف ببيع الرخصة أو التنازل عنها، بل تعتبرها في مثل هذه الحالة ملغاة وتحتفظ لنفسها بحق القيام بالملاحقات القانونية [١] .

- لا يجوز نقل حانوت بيع التبغ إلى مكان غير المكان الذي أعطيت الرخصة أو الإجازة من أجله إلا بعد أن يستحصل صاحبه من إدارة الاحتكار على ترخيص خاص، ويجوز سحب الرخصة فوراً من الباعة الذين يخالفون هذه الأحكام مع ملاحقتهم باعتبار أنهم يتعاطون بيع التبغ بصورة غير قانونية [٢] .
- لا يجوز للباعة أن يقتنوا، أو أن يبيعوا التبغ إلا ضمن علب أو غلافات أو رزم تلصق عليها طوابع الاحتكار . و على هؤلاء الباعة أن يقتنوا على الدوام كميات كافية من كل أنواع وأصناف المصنوعات اللازمة للاستهلاك المحلي. وعليهم أن يشتروا المصنوعات من المستودع الذي تعينه لهم إدارة الاحتكار في منطقتهم وبعد تأدية قيمتها نقداً . وكل إستقراض أو تناول من مصنوعات الاحتكار بين الباعة ممنوع [٣] .
- يجب على الباعة أن يبيعوا المصنوعات بالأسعار المحددة المذكورة على العلب أو الرزم دونما زيادة أو نقصان، أما جعالة الباعة في الخصم الذي يعطي لهم من أصل مشترياتهم، وتحدد إدارة الاحتكار بدل هذا الخصم حسب المناطق، الظروف، وأنواع المصنوعات المعروضة للبيع وأصنافها وذلك بعد الاتفاق مع اللجنة الدائمة [٤] .

---

[١] المادة 46 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[٢] المادة 47 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[٣] المادة 48 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[٤] المادة 49 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

- يجب على الباعة المقيمين أو المتجولين أن يخضعوا للتحريات التي يطلب مأمورو الاحتكار إجراؤها وإلا اعتبرت رخصتهم ملغاة، وإذا ظل أحد الحوانيت مقفلاً طيلة 48 ساعة متوالية دون عذر مقبول فيحق لإدارة الاحتكار أن تعتبر رخصته ملغاة أيضاً[1] .

في حالة مخالفة الواجبات المفروضة، تفرض العقوبات التالية:

- عدم الاستحصال على إجازة بيع، غرامة توازي ثلاثة أضعاف الرسم السنوي .
- البيع بأسعار تفترق عن السعر المحدود، غرامة 100 ليرة سورية مع سحب الإجازة فوراً في حالة تكرار المخالفة .
- نقل التبغ الورق بدون رخصة ، جزاء نقدي قدره 25 ليرة سورية عن كل كيلو غرام أو كسر الكيلو غرام مع مصادرة التبغ المنقول وحجز وسائل النقل .

فالمشرع حصر الحالات التي يتوجب فيها حجز وسائل النقل وإن أمر تطبيق المادة 69 من قانون العقوبات متروك لقضاة الموضوع.[2] بالتالي، إن القصد من حجز وسائل نقل التبغ دون ترخيص من التأمين لاستيفاء الغرامات التي ستفرض.[3] فالقانون نص على مصادرة التبغ المنقول بدون رخصة وعلى حجز

---

[1] المادة 53 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[2] جنحة أساس 2123 قرار 2093 تاريخ 964/7/8 ــ سجلات محكمة النقض قاعدة 544 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1421 قاعدة 545 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[3] جنحة 1503 قرار 805 تاريخ 1964/3/23 ــ مجلة القانون صفحة 577 لعام 1964 قاعدة 534 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1418 قاعدة 535 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

وسائل النقل حتى يرى القاضي رأيه فيها وفق القواعد العامة .[1] و إذا كان حجز وسائل النقل قد تم بصورة إدارية فعدم تثبيته أو إلغائه في الحكم النهائي يعني زوال هذا التدبير الإداري .[2]

- وإذا كان المخالف بائع اً من باعة الاحتكار فتفرض عليه (بقطع النظر عن العقوبات المذكورة أعلاه) غرامة قدرها (300) ليرة سورية وتلغى الإجازة التي يحملها
- صنع التبغ سراً غرامة قدرها من مئة إلى ألف ليرة سورية مع مصادرة الأدوات، أما التبغ المصادر فإنه يستهدف للعقوبات المنصوص عليها في الفقرة 13 من المادة 80 . وعند تكرار المخالفة تفرض عقوبة حبس من 8 أيام إلى ستة أشهر بقطع النظر عن العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة .
- صنع أو استعمال أو اقتناء ماركات أو طوابع مزورة من ماركات وطوابع إدارة الاحتكار أو الورق وأنابيب سكاير من ورق وأنابيب الإدارة المذكورة الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات مع مصادرة الأشياء المذكورة . أما الحكم الذي سيصدر في المادة الجزائية فيجب أن يحدد أيضاً مقدار التعويض الذي ينبغي

---

[1] جنحة 89 قرار 788 تاريخ 1961/5/13 ــ مجلة القانون صفحة 979 لعام 1961 قاعدة 535 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1418 قاعدة 537 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[2] جنحة 2123 قرار 2093 تاريخ 1964/7/8 ــ سجلات محكمة النقض قاعدة 537 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1420 قاعدة 538 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

على المخالفين تأديته إلى إدارة الاحتكار لقاء الخسائر والأضرار التي يكونون قد ألحقوها من جراء أعمالهم[1] .

٢ -القواعد القانونية الخاصة بالتهريب

وضع المشرع السوري قواعد قانونية خاصة و متشددة في سبيل مكافحة جرم التهريب بشكل عام، حيث يعاقب على تهريب أو الشروع في تهريب المواد الخاضعة للرسوم أو الممنوع أو المحصور استيرادها أو تصديرها أو المواد المقيد استيرادها أو تصديرها بقيود صادرة عن وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، بالاعتقال من ثلاث سنوات إلى ست سنوات وبغرامة لا تقل عن مثل قيمة المواد المهربة ولا تزيد عن عشر أمثالها . و تضاعف العقوبة إذا كان الفاعل من العاملين في الدولة وارتكب الفعل الجرمي مستغلاً وظيفته [2]. كما انه تضاعف العقوبة عند التكرار[3].

و يعتبر في حكم التهريب الأفعال التالية : عدم التوجه بالضائع عند الإدخال أو الإخراج إلى المركز الجمركي المختص، عدم سلوك الطرق المحددة بالأحكام القانونية والنظامية في إدخال البضاعة وإخراجها، تجاوز البضائع في الإدخال أو الإخراج المراكز الجمركية دون التصريح عنها، الإدخال و الإخراج أو النقل أو التنزيل أو التحميل خارج المطارات أو المرافئ الجمركية أو خارج المراكز

---

[1] المادة 80 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[2] المادة 1 من القانون رقم 13 لعام 1974 قانون قمع التهريب والمعدل بالمرسوم 26 لعام 2005.

[3] المادة 7 من القانون رقم 13 لعام 1974 قانون قمع التهريب والمعدل بالمرسوم 26 لعام 2005.

الجمركية الأخرى بصورة مخالفة للقوانين والأنظمة، تفريغ البضائع خارج الحرم الجمركي أو النقص أو التبديل أو الزيادة، دون سبب مشروع، في البضائع المرسلة بالترانزيت أو المعاد تصديرها أو المنقولة من مركز جمركي إلى آخر، إخراج البضائع من المناطق الحرة دون موافقة الجمارك، البيانات الكاذبة التي يقصد منها :استيراد بضائع أو تصديرها إذا كان الاستيراد أو التصدير ممنوعاً أو خاضعاً للرسوم، أو استيراد بضائع أو تصديرها بطريق التلاعب بالقيمة تحايلاً على مقادير المخصصات النقدية المحددة بالنصوص الصادرة بهذا الشأن.[1]

و شدد المشرع السوري العقوبة فيما يتعلق بالمساهمين في جريمة التهريب حيث يحكم بعقوبتي الاعتقال والغرامة المنصوص عليها لجرم التهريب كل من:الفاعلين الأصليين، الشركاء، المتدخلين، حائزي المواد الجرمية بقصد الاتجار بها مع علمهم بأنها مهربة، أصحاب وسائط النقل التي استخدمت في التهريب أو نقل المهربات أو الشروع فيها وسائقيها ومعاونيها إذا كانوا عالمين بأن البضائع مهربة وكانت لهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في التهريب ، أصحاب أو مستأجري المحلات والأماكن التي أودعت فيها المهربات أو شرع بإيداعها فيها أو المنتفعين بها شرط أن تكون مسورة وتحت إشرافهم المباشر وأن يكون الإيداع يتم بعلمهم ورضائهم[2] .

---

[1] المادة 2 من القانون رقم 13 لعام 1974 قانون قمع التهريب والمعدل بالمرسوم 26 لعام 2005.

[2] المادة 3 من القانون رقم 13 لعام 1974 قانون قمع التهريب والمعدل بالمرسوم 26 لعام 2005.

بالمقابل، نجد المشرع السوري يعاقب على أعمال تهريب التبغ أو أعمال تعتبر كذلك، غرامة قدرها 100 ليرة سورية عن كل كيلو أو جزء من الكيلو مع مصادرة التبغ[1] . فأعمال تهريب التبغ هي غير نقل التبغ بدون رخصة وعقابها مائة ليرة عن كل كيلو غرام وفق ما نصت عليه المواد 22 و36 و48 و55 و 59 و61 و 62 من القرار 16/ ل.ر.[2]

و هذه الخصوصية العقابية مؤكدة أيضا قضائيا، حيث انه وفق اجتهادات محكمة النقض نجد أن شراء الدخان المهرب ضمن الأراضي السورية وحيازة هذا الدخان معاقب عليه بالفقرة 13/ من المادة 80 من القرار 16 ل. ر لعام 1935 الخاص بإدارة حصر الدخان لأنه قانون خاص لم يلغ ولم يزل ساري المفعول،ـــ إن المرسوم التشريعي رقم 13 لعام 1974 (المتضمن مكافحة التهريب) لم يلغ القرار 16 ل.ر الخاص بالدخان المهرب، إن الاجتهاد مستقر على أن شراء التبغ الأجنبي في سورية وحيازته يقع تحت طائلة القرار 16 ل.ر ولا ينطبق على أحكام المرسوم 13 لعام 1974.[3] و قانون التبغ هو الذي

---

[1] المادة 80 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[2] جنحة 160 قرار 588 تاريخ 1966/3/26 ـــ سجلات محكمة النقض،قاعدة 533 ـــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ـــ أديب استانبولي ـــ ص 1417القوانين الجزائية الخاصة ج2 ـــ أديب استانبولي ـــ ص 1417 قاعدة 534 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[3] أحداث 1981/103 قرار 932 تاريخ 1981/12/19،أحداث 1981/132 قرار 936 تاريخ 1981/12/19،أحداث 1981/138 قرار 939 تاريخ 1981/12/19،قاعدة 510 ـــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ـــ أديب استانبولي ـــ ص 1389 قاعدة 511 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

يحكم مصادرة التبغ لا قانون التهريب. [1] حيث استقر اجتهاد المحاكم وخاصة محكمة النقض على إن شراء التبغ الأجنبي في سورية وحيازة هذا الدخان المهرب يقع تحت طائلة أحكام القرار التشريعي رقم 16 ل.ر لا أحكام المرسوم التشريعي رقم 13 لعام 1974 .[2]

ثانيا: أثار القيود التجارية

تشكل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حافزا لزيادة الحرية في انسياب تجارة التبغ واستهلاكه حول العالم، وهو ما قد يؤدي إلى احتدام المنافسة بين شركات تصنيع التبغ وتقوية برامجها لتسويقه والترويج له وخفض أسعار بيعه بما يوفر مزيدًا من المستهلكين الجدد، حيث جاء الاختبار الأول لهذا الوضع في كوريا الجنوبية، فخلال عام واحد من دخولها" المنظمة "وفتح الأسواق الكورية أمام واردات التبغ، ارتفع معدل استهلاك التبغ بنسبة ١٠ % وتضاعف معدل استهلاك الفتيات في سن المراهقة من 1,6 % إلى 8,7% ، وجاء الاختبار الثاني عبر تايلند، التي حاولت وضع عراقيل أمام تجارة السجائر الأمريكية، فبالرغم من توصيات منظمة الصحة العالمية، اتخذت" المنظمة "قرارها بالطلب من حكومة تايلند فتح أسواقها أمام السجائر الأمريكية، مع إبقاء حريتها للتحكم

---

[1] جناية أساس 1148 قرار 1139 تاريخ 1982/11/27 مجلة القانون صفحة 376 لعام 1983 قاعدة 529 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 قاعدة 530 / مجموعة أديب استانبولي.

[2] جناية 982/336 قرار 345 تاريخ 982/3/30 ــ سجلات محكمة النقض قاعدة 530 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1416 ــ أديب استانبولي ــ ص 1416 قاعدة 531 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

في تسويق التبغ وتجارته داخل أراضيها . على عكس الاتفاقية الأولى، فقد نشأت" الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ "بهدف إقامة أوسع تعاون دولي لوضع إستراتيجية عالمية للتصدي للمواد المسببة للإدمان وخفض الطلب على التبغ مع التركيز على ما يتعرض له الأطفال والقصر والنساء من أهداف سهلة لشركات تصنيع التبغ، فوضعت الاتفاقية مجموعة أحكام أساسية تتمثل في حض الدول المصادقة على "الاتفاقية "لاتخاذ سياسات وتدابير تنفيذية" قوية "تشتمل على رفع الضرائب والأسعار ومحاصرة عمليات الترويج للتبغ وتهريبه وتطوير أنظمة وإجراءات تتفق مع القوانين الوطنية للدول والقيام بعمليات توعية لدى مجتمعاتها بما يسهم في الحد من الأعباء الصحية والاقتصادية التي يسببها التبغ للمجتمعات[1].

خضعت شركات إنتاج التبغ الأمريكية للتنظيم القانوني منذ عام 1965، حيث تم إلزامها بمجموعة من الواجبات القانونية المقررة لصالح طائفة المدخنين بإرفاق ملصقات تحذيرية مع كل علبة سجائر وفي كل الإعلانات الخاصة بالسجائر، قبل أن يتم فرض الحظر على الإعلان عنها بكافة الوسائل المسموعة والمقروءة والمرئية، وواجبات أخرى تم إقرارها لصالح القصر والمراهقين دون سن الثامنة عشرة كما تم حظر بيع هذه المنتجات للقصر دون سن الثامنة عشرة، كما تم حظر بيع مكنات بيع السجائر، كما تم فرض القيود على التدخين في الأماكن المغلقة أو العامة حماية للغير من دخان التبغ البيئي. فمنذ صدور قانون 1965 الخاص بالملصقات التحذيرية، أصبح بإمكان المدعي

[1] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 16.

المنازعة في عدم كفاية التحذيرات، واعتبار ما نص عليه المشرع كحد أدنى، لا يحول امتثال شركات التبغ لهذا القانون دون قيام مسؤوليتها، وقد تأسست تلك الدعاوى التي تنازع في عدم كفاية التحذير على وجه الخصوص على الإدمان وعدم التحذير منه.[1]

تنفق شركات تصنيع التبغ ملايين الدولارات على الإعلان والترويج والرعاية على مستوى العالم باستخدام أساليب تسويق ماهرة لتطبيع السجائر وتعزيز الرغبة فيها .بالإضافة إلى الإعلان المباشر، تستخدم الشركات العديد من الآليات الأخرى مثل رعاية الفعاليات والأحداث الترفيهية وتوظيف المنتج والبضائع ذات العلامات التجارية . كما أنها تقوم بإدراج برامج الإعلام الجديدة وبرامج المسؤولية الاجتماعية لزيادة قدرتها على الانتشار لذلك فإن حظر جميع أشكال الإعلان والترويج والرعاية أظهر انخفاضاً في مدى انتشار التبغ بمقدار 7 % وأكثر من ذلك في بعض الدول .لكن هذا الحظر لابد أن يكون كاملاً ومفروضاً ولا ينبغي أن يقوم بتغطية الشركات المصنعة والشركات الأخرى فحسب لكن يجب أن يمتد حتى يشمل تجار التجزئة في نقاط البيع كذلك، غالباً ما تعترض شركات تصنيع التبغ على حظر الإعلان بدعوى أنها تنتهك حقوق حرية التعبير أو تجادل بأنه يمكنها تنظيم نفسها ذاتياً اعتماداً على برامج الإعلام الجديدة وبرامج المسئولية الاجتماعية والرعاية.[2]

---

[1] محمد علي العماوي، المسؤولية المدنية لشركات إنتاج و توزيع التبغ، دراسة تحليلية مقارنة، ط1، الدار العالمية للنشر و التوزيع، الأردن، 2017، ص 278.

[2] مصطفى صِدّيقي كالوكو، أديمولا أولاجيدي، كينيث أوليكو ،مارجريت هاوثورن ، ماريا كارمونا وجوشوا كايالللو، المرجع السابق، ص 11.

إن إنتاج التبغ في سورية قد ساهم وبشكل فعال في دعم الاقتصاد الوطني من جهة والاقتصاد المحلي لمناطق الإنتاج من جهة ثانية. فعلى مستوى الاقتصاد الوطني فإن إنتاج التبغ ساهم وبشكل مباشر في تحقيق حياة جديدة لأكثر من /350/ ألف إنسان بالإضافة إلى ما تحققه الدولة من أرباح كبيرة من جراء تصنيع وتسويق التبغ، إن تلك المساهمة في الاقتصاد الوطني لم تكن شاملة لجميع مناطق ومحافظات سورية بل اقتصرت تلك المساهمة على بعض المناطق الساحلية (اللاذقية وطرطوس) التي قدر فيها عدد الأفراد الذين يحصلون على دخول مناسبة من جراء زراعة وإنتاج التبغ حوالي / 235/ ألف إنسان والتي بلغ عدد الزراع فيها ما يقارب / 36/ ألف عائلة أي بنسبة /72%/ من إجمالي ما يعيله إنتاج التبغ في سورية لعام 1998 بينما لم تساهم بقية مناطق الإنتاج الأخرى في تحقيق دخول مرتفعة سوى لعدد قليل من السكان المحليين وذلك في كل من حلب وحماة و إدلب وحمص والغاب ودرعا والقنيطرة.[1]

/5/ ملايين مدخن في سورية وفق إحصائيات تقريبية حيث تشير الاستبيانات والدراسات التي أجرتها جمعيات مكافحة التدخين ووزارة الصحة عن نسبة انتشار التدخين بين الذكور البالغين إلى أنها تتراوح بين 50 و 60 بالمئة منهم فيما تتناقص نسبة انتشار التدخين بين النساء البالغات لتقف عند 12 بالمئة في بعض الإحصائيات، في حين تذهب إحصائية أخرى إلى أن ظاهرة التدخين تنتشر بين 23 بالمئة منهن ، وهذه النسب تسمح لنا بتقدير عدد المدخنين في

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 110.

سورية بـــ / 5 / ملايين نسمة الذي يعد من أعلى النسب في العالم، وهذه التقديرات بناء على افتراض أن عدد السوريين المتواجدين داخل الحدود يصل إلى نحو 20 مليون نسمة والذين يبلغ عدد السكان الذكور البالغين نحو 7،350 مليون والنساء البالغات إلى 7 ملايين. [1]

ويقدر استهلاك العالم من السجائر باستثناء الصين قرابة 3.5 تريليونات سيجارة سنويا نصفها يستهلك في 10 دول فقط هي أمريكا، روسيا، اليابان، اندونيسيا، أوكرانيا، تركيا، الهند، البرازيل، كوريا وإيطاليا . وتستحوذ أكبر أربع شركات منتجة للسجائر خارج الصين على ما نسبته 45% من حجم السوق العالمي، وأكثر من ثلثي الاستهلاك العالمي خارج الصين، حيث تستهلك الصين وحدها ما نسبته 40% من إنتاج العالم من السجائر، وفي عام 2010 بلغت أرباح هذه الشركات مجتمعة ما يقارب 35 مليار دولار. وتعتبر منتجات التبغ أكثر السلع الاستهلاكية التي يفرض عليها ضرائب في العالم، حيث تتجاوز قيمة الضرائب نصف سعر البيع بالتجزئة [2].

عام 1990 أجريت دراسة بينت انه لم تعد أسعار السجائر في الدول ذات الدخل المرتفع محمولة نسبياً، عكس الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط التي باتت أسعار السجائر فيها محمولة للناس. أدى هذا الأمر إلى انخفاض الاستهلاك في الدول الغنية وزيادة الاستهلاك في الدول الفقيرة والمتوسطة

---

[1] تهريب الدخان، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،
http://fedaa.alwehda.gov.sy/node

[2] عتيق الدوسري، سعد العسكر، فهد الرباح، المرجع السابق.

الدخل.

80% من إجمالي عدد المدخنين في العالم، البالغ 1.1 مليار مدخن، يعيشون في دول متوسطة ومنخفضة الدخل. فاستهلاك التبغ يتركز بين الفقراء والجماعات المهمشة، ما يعزز الفقر، إذ يزيد الإنفاق على الفاتورة الصحية. تتوقع الدراسة أن لا يتحقق الهدف العالمي المتمثل في تخفيض 30% من استهلاك التبغ بحلول عام 2025، وعليه ستزداد أعداد الوفيات المرتبطة بالتبغ من نحو 6 ملايين حالة وفاة سنوياً إلى نحو 8 ملايين سنوياً بحلول عام 2030، مع أكثر من 80% من هذه الوفيات في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

يؤثر سعر السجائر على الاستهلاك، وبالتالي أي تغيير بالسعر يؤدي إلى تغييرات في كميات الاستهلاك، إلا أن استجابة الاستهلاك مقارنة بزيادة الأسعار أعلى في الدول الفقيرة منها في الدول الغنية. فقد لاحظت الدراسة أن «الطلب على منتجات التبغ في الدول الفقيرة والمتوسطة هو على الأقل مشابه لاستجابة السعر حسب الطلب في الدول الغنية وفي الغالب أكثر استجابة». فزيادة سعر التبغ بنسبة 10% في الدول الغنية يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك بنسبة 4%، في حين أن زيادة سعر التبغ بنسبة 10% في الدول الفقيرة والمتوسطة يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك بنسبة 5%![1]

نظرًا لعدم توفر البيانات المحلية الوافية أو المؤشرات الإحصائية التي يمكن استخدامها في تقدير كلفة علاج الأمراض الناجمة عن التبغ أو الخسائر في الإنتاجية الاقتصادية والأعباء الاجتماعية الأخرى، سيتم استخدام الدراسات

[1] إيفا الشوفي، المرجع السابق.

العالمية التي تتناول موضوع العبء الاقتصادي أو الخسارة الاقتصادية الناجمة عن استهلاك التبغ، بما يقدم مؤشرات حول ما تتكبده الدولة من خسائر اقتصادية في علاج وتعويض الحياة المفقودة وإنتاجية المهدورة بسبب استهلاك منتجات التبغ، وعليه، وبحسب التقديرات المستمدة من دراسة المركز الوطني الماليزي للسميات والمستمدة بياناتها من تقديرات البنك الدولي فيما يخص الموضوع ذاته، والتي تقدر" بأن استهلاك كل ألف طن إضافي سيوفر منافع للاقتصاد العالمي بنحو 2,6 مليون دولار أمريكي مقابل خسائر اقتصادية بنحو ٢٧ مليون دولار، كما قدرت الدراسة بأن العبء العلاجي وتعويض الإنتاجية الناجمة عن الوفاة المبكرة تقدر بنحو ١١ مليون دولار بمثابة تكلفة فقدان الحياة المبكرة ونحو 13,2 مليون دولار من الإنتاجية المهدورة بسبب التدخين، أي أن استهلاك الطن الواحد يكلف نحو ٢٤،٢٠٠ دولار من الخسائر الاقتصادية المهدورة بسبب التبغ[١] .

وبالمقارنة مع الحالات العالمية المشابهة، فتمثل تكاليف العلاج للأمراض الناجمة عن التبغ، نسبة مرتفعة من تكاليف الفاتورة العلاجية لمجمل الأمراض، نظرا لارتفاع تكلفة حالات سرطان الرئة وأمراض القلب والشرايين وأمراض الرئة والشعب الهوائية المزمنة ونحوها من أمراض تحتاج إلى تكاليف مستمرة قد تستغرق سنوات عدة، وبالإضافة إلى التكاليف الطبية المباشرة، فقد ثبت تسبب التبغ في خسائر اقتصادية في الوقت وضعف الإنتاجية. من التقديرات العالمية لقيمة الخسائر الناجمة عن أمراض التبغ، فقد قدّرت النفقات الطبية

---

[١] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 151.

السنوية للرعاية الصحية الشخصية المعزوة للتبغ في الولايات المتحدة للفترة من عام ١٩٩٥ ولغاية عام ١٩٩٩ بنحو 75,5 مليار دولار، ويمثل هذا الرقم قيمة نفقات طبية مباشرة لعلاج أمراض التبغ، هذا إضافة لقيمة الخسائر في الإنتاجية والمقدرة بنحو ٨٢ مليار دولار، وعدد وفيات مبكرة بنحو ٤٤٠ ألف حالة سنويًا، وتقدر التكلفة الإجمالية السنوية للرعاية الصحية لما يسببه استخدام التبغ في الدول الغنية بين ٦ % و ١٥ % من إجمالي تكلفة الرعاية الصحية وفقا لتقديرات البنك الدولي. وبالإضافة إلى تكاليف العلاج المباشر وفقدان الإنتاجية للمرض نفسه، فثمة تكاليف غير ملموسة ومنها؛ الآثار الاجتماعية مثل الأعباء الأسرية النفسية والمادية من تدني مستويات الغذاء وتعليم أبناء المريض ومن يعيلهم[١] .

إن تسويق منتجات التبغ المصنع محلياً وبامتياز والمستورد يعتبر أمراً يسيراً إذا ما تمت مقارنته بتسويق المنتجات الصناعية الأخرى الغذائية وغير الغذائية ويكمن السبب في أن منتجات التبغ من المنتجات التي تجعل مستهلكيها في حالة إدمان مستمر حيث يصعب في الكثير من الأحيان التخلي عنها من قبل مستهلكيها. بالإضافة إلى تزايد أعداد المستهلكين لهذه المنتجات في القطر العربي السوري وتأثر استهلاكها بمعدلات النمو السكاني بشكلٍ مباشر. وتشير الإحصائيات المتوفرة من خلال المسح الوطني الأول لعام 2000 حول استعمال التبغ في سورية التي أُعدت من قبل وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، وذلك بأخذ عينة عشوائية تشمل / 4078/ شخصاً من مختلف المناطق

---

[١] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 152.

والمحافظات السورية، حيث تبين أن عدد مستعملي التبغ من حجم العينة الكلية قد بلغ /1178/ شخصاً ومن مختلف الفئات العمرية، أي أن عدد مستعملي التبغ في سورية يمثل ما نسبته (28.9%).[1]

سوق استهلاك التبغ في سورية يحقق صافي مبيعات إجمالية (محلي ومستورد) تقدر بحوالي 31 مليار ل س في عام 2009 وتشكل ما نسبته 5% من الإيرادات العامة للدولة وبصافي أرباح تقدر بـــ 11.3 مليار ل س تبلغ حصة وزارة المالية منها (الخزينة العامة) ما يعادل 95% أي ما يقارب 10.735 مليار ل س والباقي المقدر 565 مليون ل س يمثل حصة المؤسسة الهادفة لتطوير أعمالها الاستثمارية، هذا ويقدر عدد العاملين في إنتاج وتسويق منتجات التبغ حوالي 11150عامل أي ما نسبته 0.8% من إجمالي عدد العاملين في القطاع الحكومي المقدر بـــ 1385445عامل ،كما ويقدر عدد العاملين في زراعته في مختلف المناطق السورية حوالي 55000 عائلة يعيلون ما يقارب 250000 شخصاً وذلك بنتيجة النشاط الزراعي الذي يبلغ قيمته حوالي 2.3 مليار ل س.[2]

في سورية، تشير إحصائيات مصادر المؤسسة العامة للتبغ أنها تقوم بتغطية احتياجات السوق المحلية من التبغ بنسبة مئة بالمئة باعتبارها المسؤولة عن الإشراف على زراعة وصناعة التبغ والاتجار به من خلال انتاجها التبغ

---

[1] زين الدين زهيري، اتجاهات تطور إنتاج واستهلاك التبغ في سورية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 128.

[2] زين الدين زهيري، اتجاهات تطور إنتاج واستهلاك التبغ في سورية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 138.

الوطني والمصنع بامتياز واستيرادها لجميع الأنواع الأجنبية من السجائر ، مع التذكير أنه تم تكليفها باستيراد التبغ منذ عام 2000، كما تشير إحصائيات صادرة عن المؤسسة إلى أن حصة المنتجات المحلية من الاستهلاك لا يتجاوز حاجز الـــ18 بالمئة .كما تشير الإحصائيات الصادرة عن المؤسسة إلى أنها أنتجت ما قيمته أكثر من 14،5 مليار ليرة سورية منها 13،225398 مليار ليرة سورية من جميع أنواع التبغ والتنباك والمعسل المحلي و 1،342259 مليار ليرة سورية من التصنيع بامتياز، لافتة إلى أنها لجأت إلى التصنيع لتغطية حاجة السوق المحلية من بعض أنواع التبغ المطلوبة في السوق المحلية مع الإشارة إلى أن التصنيع لا يعيق استيراد المؤسسة لمنتجات الشركتين المصنعتين (جيتان و لوكي) في وقت أجازت فيه أن تعطي أسعار المنتجات المصنعة محلياً ميزة تنافسية مقابل أسعار المنتجات المستوردة من الأنواع نفسها. في الواقع العملي، إنَّ المؤسسة عاجزة عن سد حاجة السوق المحلية بالكميات والأنواع وبالأسعار المناسبة من السجائر وهذا ما تثبته الوقائع والحيثيات ، ورغم ذلك لا تزال مؤسسة التبغ مصرة على استبعاد القطاع الخاص من الاستثمار في التبغ بحجة أن تصنيع السجائر يصنف ضمن الصناعات الضارة نظراً لما يحتويه من مكونات وخلطات خطرة. الأمر الذي يعني احتمال التلاعب بمكوناته لاسيما لجهة إدخال بعض المواد المخدرة فيه فيما لو أصبحت هذه الصناعة بعيدة عن الرقابة المباشرة للدولة وإشرافها في إشارة واضحة إلى أنه سيبقى الربح هاجس القطاع الخاص مهما حاول أن يؤدي مهام وخدمات اجتماعية، وبالطبع هذا العذر غير مقبول لأن القطاع

الخاص دخل في مجالات عديدة من مناحي الحياة ومنها قطاع الصحة وصناعة الأدوية وغيرها من الصناعات التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر. [1]

من حيث النتيجة، المؤسسة لا تشكو من أي مشكلة تصريفية، إذ إن كامل إنتاجها يتم تصريفه تصديرا أو ضمن السوق المحلية، التي تستأثر بالجزء الأكبر منه، ذلك انه لا يوجد أي منافسة كونها المؤسسة الوحيدة التي ينحصر بها التعامل مع التبغ بمراحله كافة ، كما تؤكد إحصائيات دائرة الميزانية في فرع المنطقة الساحلية للمؤسسة العامة للتبغ[2]:

- قدرة المؤسسة على تصريف كامل إنتاجها دون مشكلات، كما تبين أن معظم إنتاجها يستهلك محليا، وجزء يسير يصدر خارج القطر، لا بل أن السنوات الأربعة الأخيرة من فترة الدراسة لم تشهد أي عمليات تصدير لإنتاج المؤسسة، وهذا من نتائج الأزمة التي مرت بها سورية خلال تلك السنوات.
- هناك تناقص مستمر في كميات الإنتاج خلال بين الفترة 2002- 2016 ، تتخلله طفرة معاكسة في عام 2011 إذ ارتفع مستوى الإنتاج بمقدار الضعف تقريبا مترافقا مع ارتفاع حاد في مستوى الصادرات، حيث لم تكن الأزمة قد أخذت أبعادها الاقتصادية بعد وكانت المؤسسة قد أبرمت مسبقا عدة صفقات لتصدير إنتاجها إلى اليونان وبعض دول الخليج.
- ويمكن تبرير انخفاض كميات الإنتاج من بداية الفترة، وحتى نهايتها بما لحظ في بيانات المساحات المزروعة، وكميات الإنتاج الزراعي، من انخفاض مقابل.

---

[1] تهريب الدخان، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،
http://fedaa.alwehda.gov.sy/node

[2] راجع الملحق رقم 3

من أكثر الأرقام دلالة على المركز المالي لأي منشأة اقتصادية، وأكثرها توضيحا لوضعها الاقتصادي، قيم الأرباح النهائية لتلك المنشأة سواء الأرباح الإجمالية منها،أو الصافية، إذ تعكس قيم الأرباح بكافة أشكالها، الصورة النهائية لنشاط المنشأة على المستوى الإجمالي. فقد تعاني المنشأة في بعض مفاصلها، من مشكلات تؤثر في إنتاجيتها بالانخفاض وبالمقابل قد يكون هناك مفاصل أخرى تعمل بأقصى طاقتها الممكنة، محققة أفضل استثمار لكامل رأسمالها، بأجزائه الثابتة والمتغيرة والبشرية على حد سواء، لتغطي على الخسائر التي تتكبدها المنشأة نتيجة المشاكل في مفاصل أخرى.

ولمعرفة دقيقة بنتائج نشاط أي منشأة على المستوى الإجمالي، تشكل الأرباح الإجمالية ثم الصافية(بعد الضريبة) المحصلة النهائية لكامل نشاط المنشأة الاقتصادي، وبالتالي هو معبر جيد عن مدى كفاءة استخدام موارد المنشأة بكافة أشكالها ومنها مواردها البشرية.

إن سلسلة قيم الأرباح الإجمالية تنقسم إلى مرحلتين تتوسطهما نقطة حرجة هي أيضا في العام 2011، كما هي حال جميع البيانات السابقة التي تمثل المتغيرات المعبرة عن نشاط المؤسسة وبالتالي كفاءة استخدام مواردها وخاصة البشرية منها. المرحلة الأولى من بداية عام 2002 وحتى عام 2010 تتجه فيه قيم كل من الأرباح الإجمالية والصافية إلى الهبوط، حتى عام 2011 إذ ترتفع هذه القيم

بشكل حاد يتجاوز الضعفين، تعود بعدها في العام التالي 2012 إلى قيمة مطابقة لبداية الفترة لكنها تتجه نحو الصعود حتى نهاية عام 2016.[1]

عالميا، شهدت نهاية القرن 20 إتمام عملية انتقال ملكية مؤسسات وشركات التبغ من الدولة إلى الشركات الخاصة، وتحديداً الشركات المتعددة الجنسيات، في معظم أنحاء العالم، مع وجود استثناءات قليلة مثل مؤسسة التبغ الوطنية الصينية التي تملك 40% من حصة إنتاج السجائر في العالم. في عام 2013، سيطرت عشر دول على 80% من إنتاج ورق التبغ في العالم، واعتباراً من عام 2014 ازدادت القوة السوقية لشركات التبغ، إذ تركزت صناعة التبغ بيد 5 شركات تسيطر على 85% من سوق التبغ العالمية، 4 شركات متعددة الجنسيات، إضافة إلى مؤسسة التبغ الوطنية الصينية. يهيمن على استيراد أوراق التبغ أيضاً عدد قليل من الدول بحيث تستورد 5 دول ما يقارب 40% من واردات أوراق التبغ عالمياً. جراء عولمة صناعة التبغ، باتت الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر حتى على سوق أوراق التبغ، «فالاتجاهات الحديثة في تنظيم إنتاج أوراق التبغ وسلسلة التسويق، بما في ذلك استخدام نظم الإنتاج المتكاملة، وسّعت من سيطرة هذه الشركات على السعر وعوامل أخرى، ما جعل المزارعين يتبعون لها بشكل متزايد».

بعد تحرير إنتاج التبغ، أجريت دراسة في مالاوي و هدفت هذه الدراسة إلى إظهار أي من المنتجين باشر في وأي من المساهمين الصغار ما زال يواصل

[1] بسام فاروق زرطيط، دراسة تحليلية لكفاءة استخدام الموارد البشرية في المؤسسة العامة للتبغ، المرجع السابق، ص 98.

إنتاجه، و إظهار خصائص منتجي التبغ وما هو حجم المزرعة الأمثل بعد تحرير الإنتاج. وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة: إن ربحية إنتاج التبغ بعد تحرير إنتاجه عالية جداً، ولكن ليس كل المساهمين الصغار بدأوا بإنتاجه بعد التحرير، فوفقاً لمسح 1997 المحلي 22 % من العوائل أنتجته، ووفقاً لمسح 2004فقط 13 % أنتجته. لعب حجم المزرعة دوراً في منع كثير من المساهمين الصغار من إنتاج التبغ بالرغم من ربحيته العالية بعد التحرير، حيث أن وفقاً لهذه الدراسة فقط 15 % من المساهمين الصغار(العوائل) ساهموا في إنتاج التبغ، وقد كانوا من العوائل الأغنياء، أي إن تحرير إنتاج التبغ كان له تأثير على العوائل الغنية فقط.[1]

بالتالي، كل هذه الأسباب وغيرها تؤكد أنه لم يعد مقبولاً احتكار هذا الجانب المهم من الاقتصاد السوري ، لأنه اتضح حتى الآن أن دخول القطاع الخاص في هذا الجانب هو الحل الكفيل بإنتاج ما يلزم من السجائر للأسواق المحلية وبالتالي القضاء قضاءً مبرماً على ظاهرة تهريب السجائر ، وهنا لابد من التذكير بأنه مهما يكن من أمر يجب التركيز على مكافحة التدخين والتقليل من عدد المدخنين بشكل جدي وعملي وعدم الاكتفاء بإصدار قرارات تبقى مجرد

---

[1] HARASHIMA.A, The Impact of Tobacco Production Liberalization on Smallholders in Malawi, IDE DISCUSSION PAPER No. 170,2008.23.
مذكور لدى وسيم أحمد، دراسة أثر ربحية أصناف التبغ المنتجة في السّاحل السّوري على الناتج المحلّي الزراعي، المرجع السابق، ص 548.

حبر على ورق، وعندما يتحقق هذا الهدف الذي ما يزال عصياً على الجهات المعنية حتى الآن يمكن تحويل المنتجات إلى الأسواق والدول المجاورة. [1]

من حيث النتيجة، يساهم التبغ السوري من خلال زراعته وصناعته وتسويقه في تحقيق إيرادات متميزة لخزينة الدولة، ثم تحقيق أرباح وعائدات مالية كبيرة، كما يساهم في تشغيل الكثير من الأيدي العاملة، وبخاصة في زراعته وصناعته وتسويقه، الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، وتشكل قيمة المستوردات من السجائر الأجنبية ما يعادل تقريبا قيمة الناتج الوطني إذ بلغت قيمته أكثر من 14 مليار ليرة سورية .[2]

---

[1] تهريب الدخان، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،
http://fedaa.alwehda.gov.sy/node

[2] زين الدين زهيري، اتجاهات تطور إنتاج واستهلاك التبغ في سورية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 139.

المبحث الثاني

قيود دولية نظرية في التجارة غير المشروعة بالتبغ

مع استمرار الاستهلاك العالمي للتبغ على وتيرته، فمن المتوقع أن يرتفع عدد الوفيات بسبب التبغ إلى نحو عشرة ملايين شخص سنويا بحلول عام 2025، فبالإضافة إلى آلاف المواد الكيميائية الموجودة في التبغ أصلا، فقد عملت شركات الصناعة على التحكم بالدماغ البشري من خلال عمليات كيميائية معقدة تعمل على الإبقاء على حالة الإدمان لدى المستهلكين، وهو ما أدى بالولايات الأمريكية إلى الحصول على تعويضات بمئات المليارات من الدولارات لعلاج مواطنيها.[1]

حددت اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، بعض المصطلحات التي تدل على الاهتمام الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، حيث نصت على انه تعني عبارة الاتجار غير المشروع: أية ممارسة يحظرها القانون أو أي سلوك يحظره القانون مما يتعلق بالإنتاج أو الشحن أو الاستلام أو الحيازة أو التوزيع أو البيع أو الشراء، بما في ذلك أية ممارسة أو سلوك مما يقصد منه تسهيل نشاط من هذا القبيل. كما تعني عبارة

---

[1] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 14.

مكافحة التبغ: مجموعة من الاستراتيجيات الرامية إلى خفض العرض وتقليل الطلب والضرر التي تهدف إلى تحسين صحة السكان عن طريق وضع حد لاستهلاكهم لمنتجات التبغ وتعرضهم لدخان التبغ، أما منتجات التبغ :المنتجات التي تتكون كليًا أو جزئيًا من أوراق التبغ كمادة خام والتي تصنع لغرض الاستخدام سواء بتدخينها أو امتصاصها أو مضغها أو تنشقها[1] (المطلب الأول).

يتألف الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ عبر التاريخ من التهريب الواسع لسجائر أصلية من علامات تجاريّة معروفة وفي السنوات المنصرمة، تراجعت هذه الظاهرة ليحلّ محلّها نمو مضطرد في الاتجار بالسجائر المزوّرة والبيضاء و هي سجائر مصنّعة بهدف تهريبها إلى سوقٍ أخرى وتكون معفاة من الضرائب في بلد التصنيع البخسة الثمن ومبيعها وتوسيع نطاق الاتجار غير المشروع. واتساع الإتجار غير المشروع هو أكبر دليل على أن الاتجار بالتبغ غير القانوني والخارج عن الضريبة بات التجارة العالميّة الرابعة الأوسع من حيث الحجم خلفاً لـــ «بريتيش أميريكان توباكو» وفيليب موريس و «جبان توباكو انترناشونال». ويشير المرصد الأوروبي Euromonitor إلى أن الإتجار غير المشروع بالسجائر يحتلّ المرتبة الأولى على سلّم الإتجار غير القانوني الأكبر بمنتج قانوني لجهة القيمة والثانية لجهة المخدرات غير القانونية، بالنظر إلى العائدات التي يجنيها المهرّبون. ويُقدِّر الخبراء أنّ المقارنة تصلح بين التجارة العالميّة غير المشروعة بالتجزئة لمنتجات التبغ وسوق الكوكايين (81 بليون دولار من منتجات التبغ غير المشروعة في مقابل 85

[1] المادة الأولى من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

بليوناً من الكوكايين). ويقدِّر Euromonitor أنّ سيجارة من أصل عشر سجائر في العالم هي سيجارة غير قانونيّة (نحو 570 بليوناً) وتُقدَّر قيمة التجارة الإجماليّة بـــ40 بليون دولار توازيها خسارة ضريبيّة مماثلة للحكومات العالميّة.

وفي منطقة الشرق الأوسط، احتلّ كلّ من العراق والأردن وليبيا وتونس مراتب بين الدول العـــــشر الأساسيّة في مجال التهرّب الضريبي عام 2012 . ونظراً إلى هشاشة حدود دول الشرق الأوسط وتنامي عدد المجموعات الإرهابيّة، بات الشرق الأوسط اليوم أرضاً خصبةً للتجارة غير المشروعة. وتُسجِّل دول مجلس التعاون الخلـــــيجي مـــــعدلات اخـــــتراق غير قانوني متدنيّة نسبياً ولكنّها موزّعة بين مراكز التهريب في صناعة التبغ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والاتحاد السوفيتي السابق وأسواق التبغ الناشئة في شبه القارة الهنديّة [1] (المطلب الثاني).

المطلب الأول : اتفاقيات دولية متعددة

إن اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ هي أول معاهدة يتم التفاوض عليها برعاية منظمة الصحة العالمية . واتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ هي معاهدة قائمة على القرائن وتؤكد مجددا على حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه . وتشكل اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تحولاً

[1] ناصر السعيدي، التجارة غير المشروعة بمنتجات التبغ وعلاقتها بتمويل الإرهاب في المنطقة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.alhayat.com/article

نموذجياً في وضع إستراتيجية تنظيمية للتصدي للمواد المسببة للإدمان؛ وعلى خلاف المعاهدات السابقة الخاصة بمكافحة المخدرات تؤكد اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على أهمية استراتيجيات تقليل الطلب وكذلك على القضايا الخاصة بالعرض. وقد ضعت اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في إطار الاستجابة لمقتضيات طابع العولمة الذي يتسم به وباء التبغ . وثمة مجموعة متنوعة من العوامل المعقدة ذات الآثار العابرة للحدود يسهل من خلالها انتشار وباء التبغ، ومن هذه العوامل تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر . وثمة عوامل أخرى تسهم أيضًا في الزيادة الجائحة في معدلات تعاطي التبغ، مثل التسويق العالمي والإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته عبر البلدان والنقل الدولي للسجائر المغشوشة والمهربة.[١]

فالاتفاقية هي أول معاهدة دولية تم التفاوض بشأنها تحت رعاية منظمة الصحة العالمية، وأصبحت واحدة من أسرع الاتفاقيات التي أقرتها الأمم المتحدة .
نتيجة لذلك شهد معظم العالم على التغيير في السيناريو العالمي، فلم يعد ينظر للتدخين على أن تصرف اجتماعي مقبول، كما أن الدعاية والرعاية لمنتجات التبغ انخفضت بشكل كبير، والقوانين المتعلقة بالسيطرة على التبغ قد ازدادت

[١] توطئة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.who.int

وتعززت في معظم بلدان العالم و هناك أيضا حملات عديدة لرفع التوعية. [1] و تعزيزا لجهود مكافحة التجارة غير المشروعة بالتبغ عقدت بالإضافة إلى الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ (الفرع الأول)، عدة اتفاقيات تكميلية للاتفاقية الأساسية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ

كانت بداية الاهتمام الأكبر لمنظمة الصحة العالمية حول قضايا التبغ في عام ١٩٩٩ بعدما كشف تقرير داخلي قدم إلى المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية " السيدة غرو هارلم براندتلاند"، أكد وجود قرائن تضمنتها وثائق لشركات صناعة التبغ" الشركات "تفيد قيامها بالعمل على عرقلة ومنع تنفيذ أية سياسات عامة تهدف إلى مكافحة التبغ داخل مؤسسات الأمم المتحدة. وكانت "الوثائق "قد نشرت للعامة نتيجة لتسوية قضائية تمت في عام ١٩٩٨ بين "الشركات "مع ولاية منيسوتا الأمريكية ثم باقي الولايات الأمريكية الأخرى حيث تكفلت" الشركات "بدفع مبالغ مالية لصالح الولايات ونشر وثائق المحاكمات، والتي استخرجت من مواقع الشركات نفسها، وهو ما كشف أكثر من ٣٦ مليون وثيقة سرية. وكشفت تلك الوثائق" اعتبار منظمة الصحة العالمية أحد ألد أعداء شركات التبغ، وأن الشركات حاربت برنامج المنظمة لمكافحة التبغ ونظمت مناسبات لتحويل الأنظار عن قضايا الصحة العمومية الناجمة عن

---

[1] اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تحتفل بعامها العاشر من العمل لمكافحة وباء التبغ ، صحيفة الوسط البحرينية، العدد، 4555 تاريخ 25 شباط 2015، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://alwasatnews.com/news

تعاطي التبغ ومحاولة خفض ميزانيات الأنشطة التي تضطلع بها المنظمة لمكافحة التبغ وسعت إلى تشويه النتائج التي توصلت إليها الدراسات العلمية، وقد كشفت الوثائق مجموعة من استراتيجيات شركات التبغ.

عليه، فقد شكلت المنظمة "لجنة خبراء للقيام ببحوث حول تلك الوثائق، كانت نتيجتها تأكيد لجنة الخبراء بأن الشركات "قد خصصت موارد مالية لتقويض أنشطة منظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ وأنها استخدمت وكالات الأمم المتحدة الأخرى للحصول على معلومات عن أنشطة مكافحة التبغ في المنظمة والتدخل في سياسات المنظمة المتصلة بالتبغ. وقد توصلت اللجنة إلى وجود شكوك بشأن سلامة عملية اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي فيما يتصل بمكافحة التبغ، وقدمت مجموعة توصيات تضمنت العمل على رفع مستوى الوعي الجماهيري بنفوذ شركات التبغ وأن تجري منظمة الصحة العالمية حملة اتصالات لدعم الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ وكذلك حماية النزاهة العلمية من محاولات الشركات لتشويه البحوث العلمية التي ترعاها المنظمة مع إظهار وفضح ما تقوم به الشركات من دعم لبحوث تظهر نتائجها محدودية أضرار التدخين . و على إثر تقرير لجنة الخبراء، وبعد أربع سنوات من المداولات والمشاورات والمناقشات الدولية والمفاوضات الشاقة امتدت من أواخر عام ١٩٩٩ وحتى أوائل عام ٢٠٠٣ ، تم اعتماد أول اتفاقية عالمية من قبل جمعية

الصحة العالمية في شهر أيار من عام ٢٠٠٣ ، حيث وقعت عليها وصادقتها معظم الدول الأعضاء في المنظمة لتقوم بتنفيذها والالتزام بها. [١]

هذه الاتفاقية، التي بدأ نفاذها منذ عام 2005، يبلغ عدد الأطراف فيها حالياً 181طرفاً بما يشمل أكثر من 90% من سكان العالم، وثمة تضارب جوهري وغير قابل للتسوية بين مصالح دوائر صناعة التبغ ومصالح السياسات المتعلقة بالصحة العمومية، حيث إن صناعة التبغ تنتج وتروِّج لمنتجات ثبت علمياً أنها تؤدّي إلى الإدمان وتسبّب الاعتلال والوفاة وتترتّب عليها مجموعة من الآفات الاجتماعية، بما في ذلك تزايد رقعة الفقر. ولذا ينبغي على البلدان أن تحمي عمليات صوغ وتنفيذ سياسات تعزّز الصحة العمومية لمكافحة التبغ إلى أقصى حد ممكن في مواجهة تلك الصناعة .وتشكّل اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ مَعلَماً بارزاً في مجال تعزيز الصحة العمومية. وهي معاهدة مُسنَدة بالبيّنات تؤكد مجدّداً على حق الشعوب في التمتّع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، وتوفّر الأبعاد القانونية للتعاون الصحي الدولي وتضع معايير عالية للامتثال [٢] .

تهدف هذه الاتفاقية إلى مكافحة التبغ والتركيز على الاستراتيجيات التي من شأنها تقليل الطلب عليه، وتبرهن الدول الأعضاء التي وقعت على الاتفاقية على أنها ستعمل بدأب وإخلاص على التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها،

---

[١] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 83.

[٢] تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ 29 5 2019، منشور على الموقع الالكتروني، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/tobacco

وتبدي التزامها بعدم تقويض الأغراض المحددة فيها . وتتضمن هذه الاتفاقية 38 مادة مقسمة إلى 11 فصلا، وتضمن الفصل الأول المادتين الأولى والثانية وفيهما شرح للمصطلحات المستخدمة في الاتفاقية وكذلك العلاقة بين الاتفاقية وسائر الاتفاقيات والصكوك القانونية، وفي الفصل الثاني تم تبيين الغرض المنشود والمبادئ التوجيهية والالتزامات العامة في المواد الثالثة والرابعة والخامسة على التوالي من الاتفاقية، ويتمثل الغرض المنشود من هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها في حماية الأجيال الحالية والمقبلة من العواقب الصحية والاجتماعية والبيئية والاقتصادية المدمرة الناجمة عن تعاطي التبغ والتعرض لدخانه، والفصل الثالث من الاتفاقية تضمن تسعة فصول من الفصل السادس إلى الفصل الرابع عشر وتم في هذه الفصول توضيح التدابير اللازم اتخاذها للحد من انتشار التبغ مثل التدابير السعرية وغير السعرية، والحماية من التعرض لدخان التبغ في الأماكن العامة ووسائل النقل وأماكن العمل، تنظيم محتويات منتجات التبغ والكشف عنها وكذلك التغليف والتوسيم، وكذلك تضمن هذا الفصل التثقيف وتوعية الجمهور بأخطار منتجات التبغ وتنظيم الإعلان والترويج للتبغ إضافة إلى التدابير اللازم اتخاذها للحد من انتشار التبغ . وفي الفصل الرابع من الاتفاقية كان الحديث عن التدابير المتعلقة بالحد من عرض التبغ وكذلك الحد من التجارة غير المشروعة بالتبغ، وفي الفصلين الخامس والسادس تطرقت الاتفاقية إلى حماية البيئة وصحة الأفراد وكذلك المسائل المتعلقة بالمسؤولية من تبادل المعلومات التي تساهم في الحد من تجارة التبغ، وفي الفصول المتبقية من الاتفاقية من السابع إلى الحادي عشر تطرقت الاتفاقية إلى أوجه التعاون العلمي والتقني ونقل المعلومات بين الأعضاء، الترتيبات

المؤسسية والموارد المالية، تسوية النزاعات، وضع الاتفاقية وأخيرا أحكام ختامية مثل التحفظات والانسحاب وحق التصويت. [1]

في الحقيقة، لمواجهة خطر التبغ بشكل أكثر نجاحاً، تم بذل جهود مهمة وشاملة لتعزيز عملية مكافحة التبغ. ومن المبادرات المركزية لوضع الجهود المبذولة على المستوى الوطني في السياق العالمي كانت اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (**WHO FCTC**)، والتي دخلت حيز النفاذ في عام 2005 وتقدم إطاراً مؤسسياً للالتزامات والمبادئ التوجيهية المناظرة لتحقيق النجاح في عملية مكافحة التبغ. التصديق على هذه الاتفاقية الدولية اختياري ويستند على التزام الدول الموقعة السياسي بتطوير وتنفيذ وتفعيل الإجراءات التدخلية. اعتباراً من أواخر عام 2017، كان هناك 181 طرفاً في هذه الاتفاقية. بالنسبة للعديد، فإن هذه الاتفاقية تقدم قبولاً سياسياً فعّالاَ لتطبيق الإجراءات التي تمثل تحدياً من الناحية السياسية. إن تطبيق الإجراءات الرئيسية لتخفيض الطلب على التبغ (مثل فرض الضرائب على التبغ، وسياسات حظر التدخين، وأحكام التغليف والملصقات، والحظر التسويقي، وبرامج المساعدة في الإقلاع عن التدخين) بأعلى مستوياتها قد تسارع بين أطراف اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ بين الأعوام 2007 و 2014. والتطبيق الفعّال لهذه الإجراءات مرتبط بشكل كبير بمستوى انتشار تدخين منخفض والذي يؤدي بالتالي إلى انخفاض الوفيات والاعتلالات المرتبطة بالتبغ. إن عملية مكافحة التبغ على المستوى العالمي تتلاءم بشكل محكم مع الجهود الساعية لتحقيق الصحة العامّة على نطاق أوسع، على سبيل المثال

[1] عتيق الدوسري، سعد العسكر، فهد الرباح، المرجع السابق.

لكونها تشكل عاملاً أساسياً ضمن جهود الأمم المتحدة الهادفة لمعالجة الأمراض غير المعدية (**NCDs**)حول العالم . وقد اعترف الإعلان السياسي لاجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض المعدية ومكافحتها (**UNGA**)بالعبء الصحي والاقتصادي الهائل للأمراض غير المعدية الذي تتكبده الأسر و الشعوب، ووافق على تقليل الوفيات الناجمة عن أربع من أبرز الأمراض المعدية (أي، السرطان والسكري، ومرض الرئة ومرض القلب والأوعية الدموية . وقد وضعت منظمة الصحة العالمية أهدافاً اختيارية لمنع الوفاة المبكرة من جرّاء هذه الأمراض غير المعدية، والتي تشمل تخفيضاً نسبياً بنسبة % 30 على مستوى انتشار التدخين بين البالغين . عمليا، عملية مكافحة التبغ على المستوى العالمي أصبحت أكثر بروزاً من خلال إدراج اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ **WHO FCTC** في أهداف التنمية المستدامة (**SDGs**)لعام 2015 . ولم تعمل هذه الأهداف على تأكيد التزام الحكومات ذات السيادة بتحقيق متطلبات تطبيق مكافحة التبغ من أجل الصحة العامة فقط بل أيضاً لتحقيق التنمية المستدامة. ويتيح التخطيط على المستوى الوطني لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030 فرصاً للحكومات لإظهار أهمية تخفيض نسبة استخدام التبغ لتحقيق أهداف التنمية، كما ويمكّن هذه الحكومات من تضمين أفضل الممارسات في مجال مكافحة التبغ في العديد من سياسات التنمية، مما يمهد للوصول لأجيال خالية من التدخين[1] .

[1] التجارة غير المشروعة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://ar.tobaccoatlas.org/topic، تم الاطلاع بتاريخ 21 8 2020.

وفق إستراتيجية شاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، تقر الأطراف بأن القضاء على جميع أشكال الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، بما في ذلك التهريب والصنع غير المشروع والتقليد، ووضع القانون الوطني ذي الصلة وتنفيذه، بالإضافة إلى الاتفاقات دون الإقليمية والإقليمية والعالمية، عناصر أساسية في مكافحة التبغ.، و يتخذ كل طرف وينفذ تدابير تشريعية أو تنفيذية أو إدارية أو التدابير الفعالة الأخرى لضمان وضع علامة لكل علب أو عبوات منتجات التبغ وأي شكل من أشكال التغليف الخارجي لهذه المنتجات بغية مساعدة الأطراف في تحديد مصدر منتجات التبغ، وطبقاً للقانون الوطني والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف ذات الصلة، مساعدة الأطراف على تحديد نقطة الاختلاف ورصد وتوثيق ومراقبة حركة منتجات التبغ ووضعها القانوني .وعلاوة على ذلك، يعمل كل طرف على ما يلي:

- اشتراط أن تحمل وحدات علب وعبوات منتجات التبغ المعدة للاستعمال بالتجزئة وبالجملة و المبيعة في سوقه المحلية البيان التالي «لا يسمح بالبيع إلا في (يدرج اسم البلد أو الوحدة دون الوطنية أو الإقليمية أو الاتحادية) »، أو أن تحمل أي علامة فعلية أخرى تحدد الوجهة النهائية أو تساعد السلطات على تحديد ما إذا كان المنتج مطروحاً بصورة قانونية للبيع في السوق المحلية
- النظر، حسب الاقتضاء، في وضع نظام عملي لاقتفاء أثر المنُتج وتحديد منشئه يكون من شأنه زيادة تأمين نظام التوزيع، والمساعدة في إجراء التحقيقات المتعلقة بالاتجار غير المشروع.
- يشترط كل طرف أن تُعرض معلومات التغليف أو العلامات المحددة في الفقرة ٢ من هذه المادة في شكل مقروء و /أو ترد باللغة أو اللغات الرئيسية للبلد.

- يعمل كل طرف، من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، على ما يلي:
- رصد وجمع البيانات عن الاتجار بمنتجات التبغ عبر الحدود، بما في ذلك الاتجار غير المشروع، وتبادل المعلومات فيما بين السلطات الجمركية والضريبية وغيرها من السلطات، حسب الاقتضاء، وطبقاً للقانون الوطني والاتفاقات الثنائية أو المتعددة الأطراف المعنية السارية
- سن أو تشديد تشريعات تنص على عقوبات وسبل انتصاف ملائمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، بما فيها السجائر المقلدة والمحظورة؛ اتخاذ الخطوات الملائمة لضمان إتلاف كل معدات التصنيع المصادرة والسجائر المقلدة والمحظورة وسائر منتجات التبغ باستخدام أساليب لا تضر بالبيئة، حيثما كان ذلك ممكناً عملياً أو التخلص منها طبقاً للقانون الوطني
- اتخاذ وتنفيذ تدابير لرصد وتوثيق ومراقبة تخزين وتوزيع منتجات التبغ المحتفظ بها أو التي يتم نقلها في ظل تعليق دفع الضرائب أو الرسوم، في حدود ولايته القضائية
- اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، للتمكين من مصادرة الإيرادات المتأتية من الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.
- تقدم الأطراف المعلومات السابقة في تقاريرها الدورية المقدمة إلى مؤتمر الأطراف عملا بالمادة ٢١
- تشجّع الأطراف، حسب الاقتضاء، ووفقاً لقوانينها الوطنية، التعاون بين الهيئات الوطنية، وكذلك بين المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية منها والدولية، فيما يتعلق بإجراء التحقيقات وإقامة الدعاوى والمحاكمات القضائية، من أجل القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ .ويولى اهتمام خاص للتعاون على

المستويين الإقليمي ودون الإقليمي لمحاربة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

- يعمل كل طرف على اتخاذ وتنفيذ تدابير أخرى، تشمل منح التراخيص، عند الاقتضاء، من أجل مراقبة أو تنظيم إنتاج منتجات التبغ وتوزيعها من أجل منع الاتجار غير المشروع[1].

الفرع الثاني : الاتفاقيات التكميلية

في سبيل القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ، عقدت عدة اتفاقيات تكميلية للاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ سواء برنامج التدابير الستة أو بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

أولا: برنامج التدابير الستة

في عام 2007، استحدثت منظمة الصحة العالمية وسيلة عملية وفعالة من حيث التكلفة لتوسيع نطاق تنفيذ الأحكام الرئيسية لخفض الطلب في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ على أرض الواقع، عُرِفت باسم برنامج MPOWER أو برنامج التدابير الستة .ويعكس كلٌ من التدابير حكماً واحداً على الأقل من أحكام الاتفاقية الإطارية.[2]

استكمالاً للاتفاقية الإطارية قامت منظمة الصحة العالمية بإصدار برنامج السياسات الست وهو عبارة عن مجموعة من 6 إجراءات للحد من التبغ والتي

---

[1] المادة ١٥ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ.

[2] تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ 29 5 2019، المرجع السابق

تسمى MPOWER و التي يمكن استخدامها للوفاء بالالتزامات الخاصة بالمعاهدة. يقدم برنامج MPOWER إجراءات فعّالة في عدد من الدول لخفض التبغ وهي إجراءات مسندة إلى دلائل وتم تطويرها جيداً .على الدول الأعضاء في الاتفاقية أن يقوموا بتنفيذ مثل هذه الإجراءات(كحد أدنى) وقد قامت معظمها بهذا بالفعل بدرجات متفاوتة تضمنت هذه التدخلات عقب إطار برنامج MPOWER :

- حماية الناس من دخان التبغ :بيئات خالية تماماً من دخان التبغ في التعليم والرعاية والصحية وكذلك في كل الأماكن العامة المغلقة(مثل متاجر التجزئة والمطاعم)
- تقديم المساعدة للإقلاع عن استخدام التبغ :خطوط هاتفية لترك التدخين وبرامج للإقلاع عنه في مراكز الرعاية الصحية الأولية
- توفير العلاج الصيدلي منخفض التكلفة إذا لزم الأمر.
- التحذير من أخطار التبغ :ملصقات تحذيرية على العبوات وإعلانات مناهضة للتبغ وحملات إعلامية
- إنفاذ حظر الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته :منع كلاً من الإعلان و الترويج المباشر وغير المباشر

- زيادة الضرائب المفروضة على منتجات التبغ :معدلات ضريبية تواكب التضخم وتفوق القوة الشرائية للمستهلك وهيكل ضريبي أكثر فعالية لمحاربة التجارة غير المشروعة. [1]

وفي لبنان ترتب الاتفاقية الإطارية بشان مكافحة التبغ التي صادق عليها لبنان عام ٢٠٠٥ مجموعة من التدابير المتعلقة بمنع التدخين في الأماكن العامة ومنع إعلانات التبغ وتنظيم الأغلفة. لكن تضارب الصلاحيات حول تنظيم هذا القطاع بين وزارة الصحة الساعية إلى تخفيض كلفة الفاتورة الصحية عبر إجراءات الحد من التدخين وبين وزارة المال وإدارة حصر التبغ و التنباك التي تعتبر مبيعات التدخين مصدراً أساسيا للخزينة العامة. ولقد نجحت إدارة الريجي في عرقلة إنفاذ العديد من المراسيم التنظيمية المتعلقة بالحد من التدخين وبينها المرسوم الإلزامي بوضع التحذيرات الصحية على علب الدخان الأمر الذي أدى إلى رفع دعوى قضائية أمام مجلس شورى الدولة من قبل الاتحاد اللبناني لحماية المستهلك. [2]

من شأن التنفيذ الكامل للاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية أن يدعم الالتزامات العالمية بتحقيق انخفاض بنسبة 25٪ في الوفيات المبكرة الناتجة عن أمراض غير المعدية بحلول عام 2025، بما في ذلك انخفاض بنسبة 30٪ في معدل انتشار استخدام التبغ بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 سنة

---

[1] مصطفى صدّيقي كالوكو، أديمولا أولاجيدي، كينيث أوليكو ،مارجريت هاوثورن ، ماريا كارمونا وجوشوا كايالله، المرجع السابق، ص 13.

[2] بسام القنطار ، الاتجار بالدخان: برتوكول دولي ينتظر توقيع لبنان، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،https://al-akhbar.com/Community /

وما فوق. ومع ذلك، فإن مكافحة التبغ لم تنته بعد. فشركات التبغ لا تزال تنفق المليارات على الدعاية. في نفس الوقت، فهي تتحدى تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية وقوانين مكافحة التبغ في المحاكم الوطنية والدولية، ومن خلال اتفاقات التجارة والاستثمار. كما أن استخدام منتجات جديدة مثل أنظمة النيكوتين الإلكترونية، والمنتجات الحالية، مثل الشيشة في أشكال الجديدة، تكتسب شعبية.

بشأن التبغ الإلكتروني والشيشة، في الواقع إن استهلاكهما قد أحدث أضرارا على الصحة، و ما يجب فعله هو اعتماد نفس التدابير التي تعتمد للتقليل من خطر السجائر، بما فيها التوعية لدى الجمهور ومقدمي الرعاية الصحية وحظر الترويج للمنتج و الحد من القدرة على تحمل تكاليف شرائه وتوفره في السوق، والمشكلة الأخرى التي لا تزال تمثل أولوية على جدول الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية هي تجارة التبغ غير المشروعة. ويدعم هذه التجارة العديد من الأطراف، بدءا من الشبكات الإجرامية إلى مصنعي التبغ.[١]

ثانيا: بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ

في عام ٢٠٠٦ ، وأثناء الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف الذي أعقب بدء نفاذ اتفاقية المنظمة الإطارية، ناقشت الأطراف البروتوكولات التي يمكن وضعها للاتفاقية .وكان الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ من بين المجالات التي

---

[١] اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تحتفل بعامها العاشر من العمل لمكافحة وباء التبغ، صحيفة الوسط البحرينية، العدد، 4555 تاريخ 25 شباط 2015، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://alwasatnews.com/news

اتفقت الأطراف على إمكانية وضع بروتوكول فيها، وبناءً على ذلك أنشأ مؤتمر الأطراف فريق خبراء لإعداد قالب لبروتوكول ممكن في هذا المجال .وعرض فريق الخبراء تقريره على مؤتمر الأطراف في دورته .الثانية التي عُقدت عام ٢٠٠٧. واعترافاً بأن العمل التعاوني ضروري للقضاء على الاتجار غير المشروع قام مؤتمر الأطراف، في دورته الثانية، بإنشاء هيئة تفاوض حكومية دولية مفتوحة العضوية لجميع الأطراف من أجل صياغة بروتوكول بشأن الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ والتفاوض بشأنه، يستند إلى أحكام المادة ١٥ من اتفاقية المنظمة الإطارية ويكملها. وعُقدت كل دورات هيئة التفاوض الخمس في جنيف بسويسرا، وبعد أربع سنوات وخمس دورات من المفاوضات وفي ٤ نيسان ٢٠١٢ توصلت الوفود في الدورة الخامسة لهيئة التفاوض إلى توفق في الآراء على النص الذي يقدَّم إلى مؤتمر الأطراف للنظر فيه أثناء دورته الخامسة .وروعيت في النص أيضاً التعليقات التي أبدتها الأطراف بشأن الترجمة العربية والصينية والفرنسية والروسية والأسبانية للنص الإنكليزي، وفقاً لقرار هيئة التفاوض. وفي ١٢ تشرين الثاني ٢٠١٢ في سول، جمهورية كوريا ، اُعتمد البروتوكول بتوافق الآراء في الدورة الخامسة لهيئة التفاوض وبهذا أصبح أول بروتوكول لاتفاقية المنظمة الإطارية ومعاهدة دولية جديدة في حد ذاته. وفُتح باب التوقيع على البروتوكول في ١٠ كانون الثاني ٢٠١٣ في المقر الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية بجنيف .وشارك أكثر من ٥٠ طرفاً في هذا الحدث الذي وقع فيه على البروتوكول ١٢ طرفاً يمثلون أقاليم المنظمة الستة كافة، كما وقع عليه في اليوم التالي طرف آخر .والأطراف البالغ عددها ١٣ طرفاً هي :الصين، فرنسا، الغابون، ليبيا، ميانمار، نيكاراغوا، بنما، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الجمهورية العربية السورية، تونس، تركيا،

أوروغواي .وظل باب التوقيع على البروتوكول مفتوحاً في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وذلك .حتى ٩ كانون الثاني 2014، ويُعد بروتوكول القضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ علامة بارزة في مجال تعزيز العمل الدولي لمكافحة التبغ، كما أنه صك قانوني جديد في مجال الصحة العمومية . وهو يكمل اتفاقية المنظمة الإطارية بأداة شاملة لمجابهة الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ والقضاء عليه في خاتمة المطاف، ولتعزيز الأبعاد القانونية للتعاون الصحي الدولي[١].

ويقتضي بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ طائفة واسعة من التدابير المتعلقة بسلسلة توريد التبغ، بما في ذلك ترخيص الواردات والصادرات وتصنيع منتجات التبغ؛ وإنشاء نظم لاقتفاء الأثر وتحديد المنشأ وفرض عقوبات جنائية على الجهات المسؤولة عن الاتّجار غير المشروع. ومن شأنه أيضاً أن يجرِّم الإنتاج غير المشروع والتهريب عبر الحدود. وقد اعتُمِد بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ، وهو أول بروتوكول يُلحَق بالاتفاقية، في تشرين الثاني 2012 خلال الدورة الخامسة لمؤتمر الأطراف المعقود في سول بجمهورية كوريا، ودخل إلى حيِّز النفاذ في حزيران 2018 . [٢]

المادة ٤٣ فتحت باب التوقيع من قبل جميع الأطراف في الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مكافحة التبغ في المقر الرئيسي لمنظمة الصحة

---

[١] المرفق 2، تاريخ المفاوضات الخاصة بالبروتوكول، منشور على الموقع الالكتروني، https://www.who.int

[٢] تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ 29 5 2019، المرجع السابق

العالمية في جنيف يوم 10 و 11 كانون الثاني 2013 و ثلاثة عشر طرفاً يمثلون جميع أقاليم المنظمة الستة وقعوا على البروتوكول، هذه البلدان هي الصين وفرنسا والغابون وليبيا وميانمار ونيكاراغوا وبنما وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والجمهورية العربية السورية وتونس وتركيا وأوروغواي. [1]

دخول البروتوكول الدولي لمكافحة تهريب التبغ حيّز التنفيذ، من شأنه أن يغيّر المعادلة السائدة بحسب منظمة الصحة العالمية . واعتمد هذا الاتفاق، الذي الهدف منه تنسيق جهود مكافحة تهريب السجائر وغيرها من منتجات التبغ التي تشكّل 10 % من السوق العالمية في العام 2012، إثر مفاوضات استمرت سنوات عدة وغرّد تيدروس أدهانوم غيبريسوس المدير العام لمنظمة الصحة العالمية في يونيو "إنه يوم تاريخي في نضالنا ضد التبغ"، مشيرا إلى أن تفعيل البروتوكول مرحلة ضرورية لعالم خال من التبغ . وفي العام 2012، قالت المديرة العامة للمنظمة وقتها مارغريت تشان إن هذا البروتوكول يغيّر المعادلة القائمة. وينصّ البروتوكول على نظام عالمي لتتبّع منتجات التبغ عبر آلية لوضع العلامات، وذلك للسيطرة بشكل أفضل على المنتجات المتداولة وتفادي استغلالها لأغراض الإتجار غير القانوني . ويتضمّن البروتوكول سلسلة من التدابير موزّعة على ثلاث فئات:

- التصدّي للإتجار غير الشرعي والترويج لوسائل الرصد والقمع وإرساء أطر قانونية للتعاون الدولي
- مراقبة السلسلة اللوجستية لمنتجات التبغ من خلال منح تراخيص وفتح سجلات

[1] بسام القنطار، المرجع السابق.

- اعتماد نظام عالمي لتتبّع المنتجات في السنوات الخمس التي تلي دخوله حيّز التنفيذ، يتيح تقفي أثر المنتج من موقع الإنتاج إلى نقطة البيع .[1]

في إطار تعزيز تأمين سلسلة التوريد والمساعدة على التحقيق في الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ تتفق الأطراف على إنشاء نظام عالمي لاقتفاء الأثر وتحديد المنشأ، في غضون خمس سنوات من بدء نفاذ هذا البروتوكول، يشمل النُظم الوطنية و/أو الإقليمية لاقتفاء الأثر وتحديد المنشأ ومركزا عالميا لتنسيق تبادل المعلومات يكون مقره داخل أمانة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ ويكون متاحا لجميع الأطراف، وذلك كي تتمكن الأطراف من الاستفسار وتلقي المعلومات المناسبة. و يقوم كل طرف، وفقا لأحكام هذه المادة، بإنشاء نظام يخضع لسيطرة الطرف لاقتفاء أثر وتحديد منشأ جميع منتجات التبغ التي تصنع داخل إقليمه أو تُستورد إليه، وذلك مع مراعاة احتياجاته الوطنية أو الإقليمية المحددة وأفضل الممارسات المتاحة. كما يشترط كل طرف، لإتاحة الفعالية في اقتفاء الأثر وتحديد المنشأ، أن تضاف علامات تعريف مميزة ومؤمَّنة وغير قابلة للإزالة تسمى أدناه علامات التعريف المميزة، مثل الرموز أو الدمغات، إلى كل علبة وعبوة من علب وعبوات السجائر وأي أغلفة خارجية لها، أو أن تشكل هذه العلامات جزءا من هذه العلب والعبوات والأغلفة، وذلك في غضون خمس سنوات، وأن تضاف هذه العلامات إلى منتجات التبغ الأخرى أو تشكل جزءا منها في غضون عشر سنوات، من بدء نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة إلى ذلك الطرف. بالتالي من

---

[1] البروتوكول الدولي لمكافحة تهريب التبغ يدخل حيّز التنفيذ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،https://arabic.rt.com/world ، تم الاطلاع بتاريخ 25 4 2020.

حيث النتيجة، يشترط كل طرف، كجزء من النظام العالمي لاقتفاء الأثر وتحديد المنشأ، أن تتاح المعلومات السابقة ، بشكل مباشر أو بواسطة رابط، من أجل مساعدة الأطراف على تحديد منشأ منتجات التبغ ونقطة انحرافها حسب الاقتضاء، ورصد ومراقبة حركة منتجات التبغ ووضعها القانوني تاريخ ومكان الصنع، مرفق الصنع، الآلة المستعملة في صنع منتجات التبغ، نوبة الإنتاج أو توقيت الصنع، اسم الزبون الأول غير المنتسب للصانع وفاتورته و رقم طلبيته وسجل مدفوعاته، السوق المعتزمة للبيع بالتجزئة، وصف المنتج أي تخزين أو شحن، هوية أي مشترٍ لاحق معروف، مسار الشحن المعتزم، وتاريخ الشحن، ووجهة الشحن، ونقطة المغادرة، والمرسل إليه[1].

يضع البروتوكول مجموعة من التدابير الأمنية والوقائية حيث يشترط على كل طرف، حسب الاقتضاء، بما يتسق مع قانونه الوطني وأغراض اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، أن يتخذ جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، رهنا بأحكام المادة ٦، التدابير اللازمة للحيلولة دون تحويل منتجات التبغ إلى قنوات الاتجار غير المشروع، ويشمل ذلك جملة أمور منها ما يلي: إبلاغ السلطات المختصة بما يلي : تحويل النقد عبر الحدود بالقدر المنصوص عليه في القانون الوطني، أو بالدفع عينيا عبر الحدود و جميع المعاملات المشبوهة. توريد منتجات التبغ أو معدات الصنع فقط بالقدر الذي يتناسب مع الطلب على هذه المنتجات داخل السوق المعتزمة للبيع بالتجزئة أو الاستعمال. كما يشترط كل طرف، حسب الاقتضاء، بما يتسق مع

[1] المادة 8 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ

قانونه الوطني وأغراض اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، ألا يُسمح بأن تتم المدفوعات الخاصة بالمعاملات التي يقوم بها الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون، وفقا لأحكام المادة ٦، إلا بالعملة والقيمة المحددتين في الفاتورة، وبوسائل الدفع المشروعة من المؤسسات المالية القائمة في الإقليم الذي تنتمي إليه السوق المعتزمة، ولا بأن تتم عن طريق أي نظام بديل آخر يتم به التحويل المالي. و يشترط كل طرف ألا يُسمح بأن تتم المدفوعات التي يؤديها الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون، وفقا لأحكام المادة ٦، فيما يتعلق بالمواد التي تُستعمل في صنع منتجات التبغ داخل ولايته القضائية إلا بالعملة والقيمة المحددتين في الفاتورة، وبوسائل الدفع المشروعة من المؤسسات المالية القائمة في الإقليم الذي تنتمي إليه السوق المعتزمة، ولا بأن تتم عن طريق أي نظام بديل آخر يتم به التحويل المالي. بالإضافة، يضمن كل طرف إخضاع أي مخالفة لشروط هذه المادة للإجراءات الجنائية أو المدنية أو الإدارية الملائمة وللجزاءات الفعالة والمتناسبة معها والرادعة عنها، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تعليق الرخصة أو إلغاؤها. [1]

من التدابير الموازية لرفع الضرائب منع الدعاية والإعلان، فقد عمدت بعض الحكومات إلى فرض الحظر الشامل على الإعلان عن التبغ والترويج له واتخاذ تدابير إعلامية مثل شن حملات مضادة للإعلان في وسائل الإعلام و وضع معلومات على علب السجائر تحذر من أخطار التدخين ونشر وبث نتائج

[1] المادة 10 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ

البحوث عن العواقب الصحية المترتبة على التدخين بالإضافة إلى فرض القيود على التدخين في أماكن العمل والأماكن العامة.[١] .

ضرورة التحالفات الإستراتيجية والشراكات بين الصناعات من أجل تعزيز التعاون والعمليات، وسبل مكافحة التجارة غير المشروعة وكيفية حشد القوى والقدرات بين الشركات عبر الصناعات والمنظمات متعددة الأطراف وأهمية إنشاء جمعيات لتثقيف ورفع الوعي بأثر التجارة غير المشروعة على الأعمال التجارية والمستهلك، وتعزيز مسارات التفاعل مع السلطات المحلية والإقليمية والدولية لحماية العملاء والملكية الفكرية والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتبادل المعلومات من أجل تعزيز تعطيل شبكات الاتجار غير المشروع والتخفيف من آثارها الاقتصادية والاجتماعية للتجارة العالمية غير المشروعة. [٢]

في الحقيقة، بالإضافة إلى أحكام المادة ٥ من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، يرتب بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ على الأطراف القيام بما يلي:

---

[١] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 98.

[٢] توصيات مؤتمر تنمية التجارة العالمية في أبو ظبي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.albayan.ae/economy/local

أ –اعتماد وتنفيذ تدابير فعالة لمراقبة أو تنظيم سلسلة توريد البضائع التي يتناولها هذا البروتوكول من أجل منع الاتجار غير المشروع بهذه البضائع والردع عنه وكشفه والتحقيق فيه والمقاضاة عليه، والتعاون فيما بينها لبلوغ هذه الغاية.

ب – اتخاذ أي تدابير ضرورية، وفقا لقانونها الوطني، من أجل تعزيز فعالية سلطاتها ومرافقها المختصة، بما في ذلك سلطات الجمارك والشرطة المسؤولة عن منع جميع أشكال الاتجار غير المشروع بالبضائع التي يتناولها هذا البروتوكول والردع عنها وكشفها والتحقيق فيها والمقاضاة عليها والقضاء عليها.

ج –اعتماد تدابير فعالة من أجل تسهيل المساعدة التقنية والدعم المالي أو الحصول عليهما، وبناء القدرات والتعاون الدولي بغية تحقيق أغراض هذا البروتوكول وضمان إتاحة المعلومات التي يتعين تبادلها بموجب هذا البروتوكول للسلطات المختصة وضمان تبادلها معها على نحو مؤمَّن.

د– التعاون الوثيق فيما بينها، وفقا لنُظمها القانونية والإدارية الداخلية المعنية، من أجل تعزيز فعالية إجراءات إنفاذ القوانين لمكافحة التصرف غير المشروع بما في ذلك الأفعال المخالفة للقانون المحددة طبقا للمادة ١٤ من هذا البروتوكول.

ه –التعاون والتواصل، حسب الاقتضاء، مع المنظمات الإقليمية والدولية والحكومية الدولية في تبادل المعلومات التي يتناولها هذا البروتوكول، على نحو مؤمَّن، من أجل تعزيز تنفيذ هذا البروتوكول تنفيذا فعالا.

و –التعاون في حدود الوسائل والموارد المتاحة لها، على جمع أي موارد مالية لازمة لتنفيذ هذا البروتوكول تنفيذا فعالا من خلال آليات التمويل الثنائية والمتعددة الأطراف[1].

المطلب الثاني : العوائق التي تواجه مكافحة جرائم التبغ

تعد الضرائب المفروضة على التبغ إجراءً تدبيرياً في إطار «برنامج السياسات الست» الصادر عن منظمة الصحة العالميّة، الذي يهدف إلى مساعدة البلدان في تطبيق الإصلاحات الضريبيّة الفعّالة لخفض حجم الطلب على التبغ. وسلط تقرير «الإحصاءات الصحية العالميّة 2015 عن وباء التبغ العالمي»، التابع لمنظمة الصحة العالميّة، الضوء على زيادة الضرائب على التبغ وتأثيرها في تحقيق الهدف الصحي المتمثّل في خفض استهلاك التبغ بسبب تأثيره على أسعار التجزئة. والهدف هو وضع سياسات ضريبيّة على التبغ

[1] المادة 4 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ

لتحقيق أهداف مزدوجة للحد من استخدامه وتحصيل الإيرادات. ومع ذلك، من المرجح أن تؤدي زيادة الضرائب على التبغ في منطقة الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الاتجار غير المشروع بمنتجاته، وبالتالي إلى تمويل مجموعات إجرامية منظمة (OCGs) ومنظمات إرهابية تعمل داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها .فما الذي يمكن أن تفعله الحكومات الإقليمية حيال ذلك؟

أعلنت وزارات الصحة في دول مجلس التعاون الخليجي أخيراً تأييدها للدعوة إلى استحداث ضريبة القيمة المضافة وزيادة الرسوم الجمركيّة (100 في المئة) على منتجات التبغ. وهناك موضوعان مهمّان على صلةٍ بزيادة الضرائب على التبغ، الأول الحاجة إلى تفادي زيادة ضريبيّة كبيرة تُفضي إلى تعزيز التجارة غير المشروعة، والثاني تمويل مجموعات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابيّة .أمّا توظيف عائدات تجارة التبغ غير المشروعة التي يجري تبييضها وسائر المنتجات ذات القيمة العالية مثل النفط من أجل تمويل الإرهاب، فشأن مثير للقلق نظراً إلى بروز منظمات إرهابيّة مثل داعش والنصرة والقاعدة وانتشارها عبر المنطقة من المغرب إلى المشرق. ومع تداعي الأمن على حدود منطقة الشرق الأوسط وتنامي عدد المنظمات الإرهابيّة، باتت المنطقة خير أرض لتجارة التبغ غير المشروعة التي تُشكِّل مصدراً لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب. أمّا جباية ضرائب التبغ فتؤدي إلى مشاكل على المستوى الأمني وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتفترض وجود سلطات مختصة إلى جانب وزارات المال والهيئات الجمركيّة.

ويفـــــيد تقرير اللـــــجنة الماليّة الدولــيّة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب FATF عام 2012 بأن الإتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، يدعم تجميع الأموال للجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابيّة. وأكدت تقارير صادرة عن الكثير من المنظمات الدوليّة، منها منظمة الأمم المتحدة، أن عائدات تهريب التبغ تستخدم لتمويل النشاطات الإرهابية بما في ذلك تمويل «داعش». وعلى نحو مماثل، أشارت الوثائق إلى أن الجماعات المتمردة استخدمت أموال تهريب السجائر لتمويل نشاطاتها خلال الحرب في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديموقراطية[1].

جاءت اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية لمكافحة التبغ، لتشكل منفذاً لمساعدة دول العالم على تطوير آليات وسياسات وتوحيد استراتيجيات عالمية وإقليمية وقطرية للحد من انتشار التبغ، وهو ما يتيح بيئة عالمية مهيئة ومؤيدة للدول في سبيل اتخاذ قراراتها الخاصة والجماعية وتنفيذ إجراءات وتدابير "قوية "لمكافحة التبغ. وبالرغم من قيود اتفاقية منظمة التجارة العالمية بما يتعلق بالرسوم الجمركية، وقياسًا بما اتخذته الدول المتقدمة من تدابير، فقد كانت الإجراءات الضريبية في مقدمة العوامل التي أدت لنجاحها في خفض معدلات استهلاك التبغ داخل أراضيها، هذا إضافة للقيود والأنظمة التي حاصرت عمليات التسويق والترويج للتبغ وتطبيق العقوبات القانونية الرادعة لمخالفي الأنظمة. كما وجهت الدول الرائدة في هذا المجال مخصصات مختلفة لبرامج وجمعيات مكافحة التبغ داخل حدودها، ومنها فرض رسوم ضريبية لصالح تلك المؤسسات، وهو ما أدى إلى زيادة التوعية العامة في الدول المتقدمة بما يخلفه

[1] ناصر السعيدي، المرجع السابق

تعاطي التبغ من آثار صحية على الفرد والمجتمع، فكانت نتيجة تلك الجهود المجتمعة خفضًا في معدلات نمو استهلاك التبغ في تلك الدول. وعند مقارنة وضع الدول المتقدمة مع الدول النامية، فمن المهم الرجوع إلى حجم الاستهلاك الصيني للتبغ في بداية السبعينات ومقارنته مع استهلاك الولايات المتحدة في نفس الفترة، ثم مقارنة الوضع الحالي بين البلدين، وهنا يتضح الفارق بين اتباع سياسة الانفتاح في استهلاك التبغ، والتي اتبعتها الحكومة الصينية، وبين فرض القيود على التبغ في الولايات المتحدة، فانخفض معدل الاستهلاك في الأخيرة طيلة أربع عقود بنحو ١ %سنويا، وارتفع استهلاك الأولى بما لا يقل عن ٤ % سنويا[١] .

في أفريقيا مع تزايد استخدام التبغ، نجد توجهات مثيرة للقلق ولا سيما الزيادة السريعة في المدخنين من النساء والشباب بالإضافة إلى تعدد أشكال استخدام التبغ. فبينما يقل معدل التدخين في الدول المتقدمة، نجد أن شركات تصنيع التبغ قد زادت من جهودها لتوسيع حصتها من السوق في الدول النامية وخاصة في أفريقيا حيث نجد استهلاك التبغ في زيادة مطردة. بالرغم من أن تأثيرات التبغ المدمرة للصحة معروفة جيداً، إلا أن هذه المعلومات الحيوية لم تصل لعامة الناس وخاصة ذوي الحالة الاجتماعية–الاقتصادية المتدنية. تفرض هذه التأثيرات الصحية السلبية عبئاً ثقيلاً على كاهل الأنظمة الصحية في الدول الأفريقية والتي تحيط بها بالفعل العديد من التحديات الأخرى، فالإجراءات الحالية لمكافحة التبغ لن تكون كافية لمواجهة وقع تأثير استخدام التبغ. في

[١] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 166.

الحقيقة، فشلت معظم الدول الأفريقية في تحقيق التزاماتها الواردة في الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ كما أن العديد من الدول لم توقع على هذه الاتفاقية كأعضاء فيها .حيث تتطلب مكافحة التبغ إلتزاماً قوياً مع استخدام إجراءات غير تقليدية أحياناً مثل فرض الضرائب أو فرض القيود على نشاط القطاع الخاص بالإضافة إلى استثمار كبير في قطاعيّ الصحة والتنمية من أجل كلاً من برامج الإقلاع عن التدخين وبرامج استبدال المحاصيل على التوالي .كما يتطلب الأمر كذلك نهجاً متسقاً بين القطاعات الحكومية المتعددة من أجل الوقاية بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية ووكالات أخرى. في الواقع، يتزايد إنتاج التبغ في القارة وتستمد العديد من الدول العوائد من خلال زراعته وتصديره، فحيث تتزايد معالجة ورقة التبغ حتى تحولها لمنتج نهائي مما يحمل بعض الفوائد الاقتصادية للعمالة والعوائد، ومع ذلك فإن الدلائل توضح أن الفوائد الاقتصادية لا تصل للفقراء، وبدلاً من ذلك نجد أن صحة صغار المزارعين والعمال الموسميين والأطفال الذين يعملون في هذه الصناعة عرضة لخطر كبير .تتركز العوائد الناتجة عن إنتاج التبغ بشكل كبير في أيدي التجار الدوليين والمسئولين الحكوميين المكلفين بتنظيم الصناعة[1] (الفرع الأول).

في كثير من الأحيان، تدفع دوائر صناعة التبغ وغيرها بأن ارتفاع الضرائب على منتجات التبغ يؤدي إلى التهرّب الضريبي. بيد أن البيّنات تُظهِر أن ثمة عوامل غير ضريبية، بما في ذلك ضعف الحكومات وارتفاع مستويات الفساد وضعف الالتزام الحكومي بالتصدّي لعدم مشروعية التبغ وانعدام فعالية

[1] مصطفى صدِّيقي كالوكو، أديمولا أولاجيدي، كينيث أوليكو ،مارجريت هاوثورن ، ماريا كارمونا وجوشوا كايالله ، المرجع السابق، ص 1.

الجمارك والإدارة الضريبية ووجود قنوات غير رسمية لتوزيع منتجات التبغ، غالباً ما تكون على نفس القدر من الأهمية أو أكثر [1] (الفرع الثاني).

الفرع الأول: سياسة التضليل الممنهجة

لقد ثبت إضرار التبغ بالصحة من وجوه كثيرة، إذ تم توثيق هذه المخاطر توثيقاً جيداً ويشمل الوفيات المبكرة والأمراض والتكاليف الاجتماعية من حيث الرعاية الصحية وفقدان أيام العمل والعجز والإجازات المرضية، ودون الحاجة إلى الاستعانة بشهادة الخبراء والأطباء في هذا الخصوص فإن التقارير الرسمية الصادرة عن الجراح العام الأمريكي والكلية الطبية في إنجلترا وغيرهما من الجهات العالمية الفاعلة في مجال الصحة كافية لإثبات هذه الأضرار، وفيما يخص التدخين السلبي أو القسري فقد أجمعت هيئات الصحة العالمية على أن التعرض لدخان التبغ البيئي يساهم إلى حد ما في الأمراض بما في ذلك أمراض القلب والعديد من أنواع السرطان وفي الدعوى الجماعية Engle عام 1999 توصلت هيئة المحلفين إلى أن تدخين السجائر يمكن أن يسبب 20 مرضاً بما في ذلك: سرطان الرئة، سرطان الحنجرة، سرطان اللسان، سرطان الكلى، انتفاخ الرئة، السكتة الدماغية، أمراض القلب، مضاعفات الحمل، وغيرها من الأمراض، كما توصلت إلى أن السجائر تحتوي على النيكوتين المسبب للإدمان، كما أظهرت الوثائق الداخلية لصناعة التبغ إقرار واعتراف هذه الصناعة بمثل هذه الآثار.[2]

---

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ 29 5 2019، المرجع السابق

[2] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 48.

أولا:الجهل بالمخاطر الصحية

تُبَيِّن الدراسات أن عدداً قليلاً من الناس هم من يفهمون المخاطر الصحية المحدّدة المترتّبة على تعاطي التبغ. فعلى سبيل المثال، كشف المسح العالمي للتبغ بين البالغين الذي أُجري في الصين في عام 2015 أن 26.6% فقط من البالغين الصينيين يعتقدون أن التدخين يتسبّب في الإصابة بسرطان الرئة وأمراض القلب والسكتة الدماغية . ومعظم المدخّنين الذين يدركون أخطار التبغ يريدون الإقلاع عن التدخين ومن شأن الاستشارة والأدوية أن تزيد فرصة نجاح محاولة متعاطي التبغ الإقلاع عن تعاطيه بأكثر من الضعف . وثمة خدمات وطنية شاملة للإقلاع عن التبغ بتغطية تكاليف كلية أو جزئية متاحة لمساعدة متعاطي التبغ على الإقلاع عن تعاطيه في 23 بلداً لا غير، وهو ما يمثّل 32% من سكان العالم[1] .

بالرغم من التزام المجتمع العالمي بمكافحة التبغ من خلال الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ، إلا أنه لا يزال هناك عوائق تنتظر التنفيذ والاعتماد الملائمين، فالعراقيل المالية مثل الفائدة الاقتصادية للإنتاج وارتفاع تكلفة برامج الإقلاع عن التدخين قد أحبطت بعض الجهود كما يمثل الفقر وانخفاض الدخل كذلك عقبات في سبيل وصول برامج الإقلاع عن التدخين وتحول دون التعرف على أضرار التدخين والتي برغم الدلائل الكثيرة لم يتم نشرها بشكل كامل لعامة الناس وأحياناً لا تصل حتى لصانعي السياسات .في نفس الوقت يمكن أن يشكل سلوك ومعرفة مقدمي الرعاية الصحية خاصة المدخنين منهم جنباً إلى جنب

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ 29 5 2019، المرجع السابق

مع تأثير صانعي السياسات والسياسيين عائقاً أمام النجاح في مكافحة التبغ ولا يزال هناك مقداراً كبيراً من المعلومات المغلوطة بخصوص تأثيرات مكافحة التبغ على الاقتصاد والتنمية[1].

أدركت شركات التبغ منذ زمان بعيد يعود لستينيات القرن العشرين أن المادة الفعالة أو المؤثرة في التبغ هي النيكوتين، وشهدت الوثائق الداخلية لهذه الشركات على إدراكها لذلك، ثم عمدت هذه الشركات إلى التلاعب في مستوى النيكوتين للإبقاء على المدخن في حالة إدمان.

ثم ما لبثت هذه الشركات أن درست علاقة النيكوتين بغيره من المركبات الداخلة في تركيب السيجارة كالقطران واستطاعت من خلال تقنيات جد متقدمة أن تقلل من نسب النيكوتين في السيجارة مع زيادة فعاليته، حتى باتت السيجارة الخفيفة خدعة لا مراء فيها، وقد استخدمت شركات التبغ للتحكم في فعالية النيكوتين تقنية زيادة أو إنقاص درجة الحموضة PH من خلال الاستعانة ببعض المواد المضافة additive substances كإضافة الأمونيا للتبغ.

و كشفت وثائق التبغ الداخلية عن هذه الحقائق، الأمر الذي جعل منها دليلاً يرقى إلى درجة الإقرار أو الاعتراف من قبل شركات التبغ استخدمها المدخن أو ورثته بنجاح في الدعاوى المرفوعة على تلك الشركات. ففي إحدى دعاوى الوفاة غير المشروعة wrongful death أقامها زوج السيدة ميشيل شوارتز عام 1999 ضد فيلب موريس بعد وفاتها بالسرطان لتدخينها سجائر merit لمدة 32 عاماً بعد أن كانت تدخن علامة أخرى عام 1964 بينما كانت طالبة

---

[1] مصطفى صدّيقي كالوكو، أديمولا أولاجيدي، كينيث أوليكو ،مارجريت هاوثورن ، ماريا كارمونا وجوشوا كايالله ، المرجع السابق، ص 19.

في مدرسة التمريض اعتقاداً منها أنها سجائر أقل قطراناً ونيكوتين ومن ثم ستساعدها على الإقلاع بسهولة إلا أنها ورغم محاولاتها إلا أنها أخفقت في الإقلاع، تم تأسيس الدعوى على الاحتيال والإهمال ثم تم تعديل الدعوى لتصبح تأسيساً على الحالة المعيبة للسيجارة التي إحالتها خطيرة على نحو غير معتاد واستندت الدعوى على إضافة الأمونيا وزيادة درجة الحموضة لزيادة فعالية النيكوتين وطرح منتجات معيبة على نحو غير معقول حيث كان يتصور المستهلك أنها بديلاً آمناً للسجائر العادية وحكمت المحكمة لصالح المدعي.[١]

يثير الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ مخاوف رئيسية تمسّ الصحة والاقتصاد والأمن في أنحاء العالم .وتشير التقديرات إلى أن واحداً من أصل كل عشرة من السجائر ومنتجات التبغ المُستهلَكة عالمياً هي منتجات غير مشروعة. وتدعم السوق غير المشروع جهات مختلفة، من صغار التجار وحتى شبكات الجريمة المنظمة الضالعة في تهريب الأسلحة والبشر. ويؤدي تجنّب الضرائب (كعمل مشروع والتهرّب من دفعها كعمل غير مشروع) إلى تقويض فعالية سياسات مكافحة التبغ، لاسيما رفع الضرائب على منتجاته. وتتراوح هذه الأنشطة بين أفعال قانونية، من قبيل شراء منتجات التبغ في البلدان المنخفضة الضرائب، وحتى الأفعال غير القانونية مثل التهريب والتصنيع بطرق غير مشروعة والتزييف[٢] .

---

[١] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 290.

[٢] تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ 29 5 2019، المرجع السابق

ثانيا: الترويج

إن الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته محظور سواء على الصعيد المحلي وعبر الحدود بموجب المادة 13 من الاتفاقية، التي ثبت علميا وبالدليل أنها تؤدي إلى زيادة استهلاك التبغ وخاصة بين الأطفال والشباب، ويُعد الإعلان غير المباشر في الدراما من التحديات الحقيقية التي تواجه الدول ، ووافقت أطراف الاتفاقية على أنه لا يوجد شيء يمكن تسميته المسئولية الاجتماعية التضامنية التي تستغلها صناعة التبغ لتروج منتجها الفتاك. [1]

إن الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته يزيد من تعاطيه ويساعد على استمراره من خلال استقطاب متعاطين جدد للتبغ وثَني متعاطي التبغ عن الإقلاع عن تعاطيه . ويمكن، بفرض حظر شامل على الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته، خفض معدل استهلاكه. ويغطي الحظر الشامل جميع أشكال الترويج المباشر وغير المباشر على السواء. وتشمل الأشكال المباشرة، فيما تشمل، الإعلانات في التلفزيون والإذاعة والمنشورات المطبوعة ولوحات الإعلانات، بينما تشمل الأشكال غير المباشرة، على سبيل المثال لا الحصر، توسيع استخدام العلامة التجارية، والتوزيع مجاناً، والخصومات التي تُجرى على الأسعار، وعروض المنتجات عند نقاط البيع، وعمليات الرعاية والأنشطة الترويجية التي تتنكّر خلف قناع برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات، ولم

---

[1] كاظم الحلواجي، وصايا بضرورة سن قانون دولي لمكافحة التبغ ، صحيفة الوسط البحرينية، العدد، 2284 تاريخ 6 12 2008، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://alwasatnews.com/news

يَبلُغ مستوى الحظر التام لجميع أشكال الإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته سوى 48 بلداً، وهو ما يمثّل 18% من سكان العالم.[1]

عمليا، بعد خروج المنتج إلى خط التصنيع، لا بد من وضع الآليات التي تساعد على وصوله إلى المستهلكين، إذ يتعين على شركات التبغ أن تهيء الطلب على المنتجات، ولاسيما طلب المستهلكين الجدد. والتسويق يُنشئ الطلب بوسائل في مقدمتها ابتكار الأسباب التي ترغِّب الشخص في تدخين سيجارة أو استخدام منتجات تبغ أخرى. ويُعتبر تقييد قدرة شركات التبغ على نشر أفكار تستحسن استخدام التبغ من صميم جهود مكافحة التبغ لتنظيم التسويق. ويؤدي إغلاق قنوات التسويق في وجه أي شخص إلى تحقيق الفائدة الأساسية المتمثلة في حماية الأطفال من جهود استمالتهم بما يؤثر عليهم ويدفعهم إلى البدء في التدخين [2] .

واقعيا، تم الحد من فعالية التحذيرات القانونية الإلزامية من خلال الجهود المكثفة التي تبذلها شركات التبغ في الترويج لمنتجاتها بالتزامن مع تلك التحذيرات، لما لذلك من أثر على معقولية سلوك المدعي كمقابل لمعقولية سلوك المنتج وهي مسألة هامة فيما يتعلق بنظرية الإهمال النسبي.

السجائر هي المنتج الأكثر إعلاناً في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تنفق شركات التبغ ما يقارب 2 مليار دولار سنوياً للإعلان عن منتجاتها وفي تبريرها لهذا الإنفاق الهائل أكدت هذه الشركات أمام مجلس الشيوخ الأمريكي

---

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ 29 5 2019، المرجع السابق

[2] التجارة غير المشروعة، المرجع السابق.

أنه إنفاق ضروري لحث المدخنين الحاليين للتحول إلى علاماتها التجارية لا بقصد تجنيد مدخنين جدد، على أن هيئات مكافحة التبغ أكدت أن 1% فقط من المدخنين يبادرون إلى تبديل العلامة التجارية كل عام.

ومع حظر الإعلان وحظر الاستعانة بالمشاهير من خلال قانون إعلانات السجائر وإدراج الملصقات التحذيرية على علب السجائر والإعلانات لم تعد مزاعم السلامة علنية وإنما ضمنية في الإعلانات من خلال السجائر الأكثر أماناً كالسجائر الخفيفة أو منخفضة الغاز والقطران، وكان القصد من هذه الجهود هو الانتقاص من فعالية التحذير والوعي بشأن المخاطر الصحية ولطمأنة المدخن المدخن في قراره الاستمرار بالتدخين.[1]

وعلى الرغم من أن شركات التبغ تزعم دائمًا أن إعلاناتها لا تهدف إلى جذب الأطفال، فإن الفرق طفيف بين استهداف الأطفال وتوجيه جهودها التسويقية للبالغين من الشباب، الذين ينظر إليهم الأطفال على أنهم الأقران والنماذج القدوة الأقرب إليهم. بل إن شركات التبغ تتخطى هذا الخط الفاصل أحياناً بوسائل مثل تسويق الحلوى المصنوعة على شكل التبغ . فلقد وجدت صناعة التبغ طرقًا مبتكرة لتسويق منتجاتها، بما في ذلك التغليف الجذاب، وما يسمَّى حملات "المسؤولية الاجتماعية للشركات" التي تسعى من خلالها إلى تقديم نفسها على أنها من الشركات المساهمة الإيجابية في المجتمع. ويأتي تنظيم هذه الحزمة الهائلة من استراتيجيات التسويق على رأس استراتيجيات مكافحة التبغ. وفي الأساس، كلما حاولت شركات التبغ تغيير الرسالة التي تتعلق بما تمثله منتجاتها على أنها لا علاقة لها بالمرض أو الوفاة، تسعى جهود مكافحة التبغ إلى إحكام

[1] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 295.

الرجوع بالحوار إلى الحقائق الجوهرية التي يستتبعها استخدام التبغ، ألا وهي المرض والوفاة. في الواقع، تستجيب في العادة شركات التبغ للقيود التسويقية، وذلك بإعادة تخصيص الموارد للقنوات المفتوحة المتبقية. على سبيل المثال، عندما تقوم الحكومة بمنع الإعلانات في المجلات واللوحات الإعلانية، تبحث الصناعة بكل بساطة عن استراتيجيات أخرى؛ مثل البريد المباشر، وشبكة الإنترنت، ونقاط البيع، ووضع العلامة التجارية في التغليف، والخصومات. وعندما تنجح القواعد التنظيمية في القضاء على جميع القنوات، سيتجمد سوق التبغ ويتضاءل مع مرور الوقت. لكننا نعلم أنه لحين غلق كل قناة من قنوات تسويق التبغ، ستحاول شركات التبغ التهرب من المشكلة لأنها تعلم أن هذا يدر المال عليها. ومن ثم، يتعين أن تُبذل جهود مكافحة التبغ بلا كلل، بهدف إغلاق جميع الطرق المتاحة أمام شركات التبغ لترويج منتجاتها المدمِّرة. وتتضمن هذه الجهود المبتكرة للتصدي للتسويق طلب تغليف بسيط وموحد لمنتجاتها، وهو ما يقدم في النهاية منتجات بسيطة وموحدة[1] .

الفرع الثاني:الدور السلبي لشركات تصنيع التبغ

يتجلى الدور السلبي لشركات تصنيع التبغ في مكافحة جرائم التبغ من خلال نطاقين عالميا و إقليميا.

[1] التجارة غير المشروعة، المرجع السابق.

أولا:عالميا

يقدر الباحثون حوالي 30% من السجائر المصدرة دولياً يتم تداولها عن طريق التهريب والسبب يتمثل في وجود فرق بين الدول في الأسعار ووجود الفساد الإداري في بعض الدول والتساهل في المتابعة وتتم عملية التهريب عند نقل السجائر من بلد المنشأ إلى البلد المصدر له رسمياً حيث يتم بيع جزء كبير من السجائر وشراؤها من قبل تجار ليس لهم صفة رسمية كما أن هناك أشكال أخرى من التهريب، ومن المؤكد أن شركات صناعة التبغ هي المستفيد الأول من عملية التهريب فالأموال تذهب إليها في جميع الأحوال، وتتمنى هذه الشركات أن أسعار التجزئة تتدنى مما يزيد عدد المدخنين ويرفع حصة الشركات في السوق وقد يؤدي هذا في آخر الأمر إلى تخفيض الحكومات للضرائب[1].

إن أغلب السجائر المتداولة بشكل غير مشروع إنما هي من إنتاج شركات تصنيع التبغ المنشأة وفقًا للقانون التي تتربح من وراء بيع هذه السجائر للمهربين، وتلجأ إلى التجارة غير المشروعة باعتبارها وسيلة داحضة لسياسات مكافحة التبغ. والحجة الأبرز التي تستخدمها شركات التبغ اليوم للاعتراض على القواعد التنظيمية الجديدة لصناعة التبغ هي أنها ستحدث طفرة هائلة في تهريب السجائر. ولكن ينبغي التعامل مع هذه الحجج التي تسوقها صناعة التبغ بحذر شديد؛ فالدراسات الممولة والمطروحة من شركات تصنيع السجائر لا

---

[1] عبد الله بن محمد البداح، جائحة التبغ والحد منها، بتفعيل دور الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثيقة معتمدة بقرار مجلس وزراء الصحة رقم(8) للمؤتمر الخمسين بالكويت، 2001.

يمكن التحقق من صحتها بالاستعانة بجهات مستقلة، ولا تخضع لمراجعة الأقران، كما أنها على النقيض من الدراسات البحثية الأكاديمية غير قابلة للمحاكاة. ويشير عدد متزايد من الأدلة إلى أن هذه الدراسات التي تكلف صناعة التبغ بإجرائها عادةً ما تبالغ في مشكلة تجارة السجائر غير المشروعة مبالغة كبيرة. ونظرًا لتعذر الثقة في تقديرات صناعة التبغ للتجارة غير المشروعة، فعلى الحكومات أن تبحث عن تقديرات أخرى دقيقة ومستقلة عن صناعة التبغ؛ ولكن من النادر الحصول على تقديرات للتجارة غير المشروعة لا تخضع لتأثير صناعة التبغ، فعلى سبيل المثال، صار انتشار السجائر غير المشروعة يُدرج ضمن الإحصائيات الحكومية الرسمية في المملكة المتحدة، بعد إصدار هيئة الإيرادات والجمارك الملكية تقديراتها السنوية. وقد طلبت بعض الدول الأخرى من الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني مساعدتها في فهم نطاق وطبيعة تجارة السجائر غير المشروعة فهمًا أفضل. ومن أكثر الأساليب موثوقية لتقدير التجارة غير المشروعة الدراسات الاستقصائية عن عبوات السجائر، سواء تلك الملقاة في المهملات أو التي يقدمها المدخنون. وسيؤدي تعزيز التعاون بين الحكومات والباحثين لدراسة تجارة السجائر غير المشروعة إلى توفير تقديرات عالية الجودة تفيد في تطبيق سياسات قائمة على الأدلة لفرض الضرائب على السجائر وتنفيذ الإجراءات الأخرى لمكافحة صناعة التبغ[1].

رغم مجاهرة دوائر صناعة التبغ بدعمها للإجراءات المناهِضة للاتجار غير المشروع، فإن السلوك الخفي لهذه الدوائر مختلف تماماً. وتشير الوثائق الداخلية

[1] التجارة غير المشروعة، المرجع السابق.

لصناعة التبغ التي تم الكشف عنها نتيجة إقامة دعاوى قضائية إلى فاعلية تلك الصناعة في تعزيز الاتجار غير المشروع على النطاق العالمي. هذا فضلاً عن عملها على عرقلة تنفيذ التدابير المتّخذة لمكافحة التبغ، مثل زيادة الضرائب والتحذيرات الصحية المصوّرة، من خلال الزعم بأنها ستؤدي إلى تأجيج الاتّجار غير المشروع . وتوضّح التجارب المستقاة من بلدان كثيرة أنه يمكن التصدي بنجاح للاتجار غير المشروع حتى عند رفع ضرائب وأسعار التبغ، بما يؤدي إلى زيادة العائدات الضريبية والحدّ من تعاطي التبغ. ويعزّز تطبيق وإنفاذ تدابير قوية لمكافحة الاتجار غير المشروع، علاوةً على سياسات قوية لمكافحة التبغ، من فعالية زيادة ضرائب وأسعار التبغ في الحدّ من تعاطيه وتقليص عواقبه الصحية والاقتصادية[1].

إن تجارة السجائر غير المشروعة لديها حليف قوي وربما غير متوقع؛ وهو صناعة التبغ، إذ تشير التقديرات أن 98% من السجائر غير المشروعة المتداولة على مستوى العالم إنما هي من إنتاج شركات تصنيع التبغ المنشأة وفقًا للقانون. وقد تبدو هذه النسبة غير معقولة ما لم ندرك أن شركات التبغ هي من الأطراف الرئيسية الفاعلة المستفيدة من تجارة السجائر غير المشروعة؛ حيث أن التهريب يساعد هذه الشركات على تحقيق قدر أكبر من الأرباح، وذلك بتمكينها من دفع ضرائب التبغ في المناطق التي تفرض رسومًا ضريبية أقل أو لا تفرض أي ضرائب على الإطلاق. ومن الموثَّق أن الاستراتيجيات التجارية المتنوعة التي تتبعها صناعة التبغ للتوسع في مبيعاتها قد سهلت تجارة السجائر غير المشروعة. وعلى مستوى العالم، ثبتت إدانة عدد كبير من شركات التبغ

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ 29 5 2019، المرجع السابق.

عبر الوطنية بتنظيم تجارة التبغ غير المشروعة ودفعت تلك الشركات غرامات بمليارات الدولارات.[1]

ثمة اتفاق واسع على أن مكافحة الاتّجار غير المشروع مفيدة لمكافحة التبغ وللصحة العمومية وتحقّق فوائد أكبر للحكومات. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى التقليل على نحو حاسم من حجم الوفيات المبكرة الناجمة عن تعاطي التبغ وإلى زيادة العوائد الضريبية للحكومات. إن وقف الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ أولوية صحية، وهدف قابل للتحقيق .لكن القيام بذلك يتطلب تحسين نظم الإدارة الضريبية على الصعيدين الوطني ودون الوطني وتعزيز التعاون الدولي. ويمثّل بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ، الملحق باتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، السياسة الرئيسية على الجانب الخاص بالعرض للحدّ من تعاطي التبغ وعواقبه الصحية والاقتصادية.[2]

على النقيض من مكافحة التبغ فإن شركات تصنيع التبغ عند تنفيذ إجراءات فعّالة للوقاية من الشروع في التدخين وزيادة نسبة الإقلاع عن التدخين، لذلك تنهمك شركات تصنيع التبغ في استراتيجيات لمنع انخفاض الطلب بما في ذلك التسويق والمعلومات المغلوطة والضغط السياسي على الحكومة .على المستوى الدولي، قد حاولت شركات التبغ لزمن طويل التأثير على الكيانات عبر الوطنية مثل منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة

---

[1] التجارة غير المشروعة، المرجع السابق.

[2] تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ 29 5 2019، المرجع السابق.

و لقد دعم التسويق وتحرير التجارة، وإلى حد ما الإتجار غير الشرعي في التبغ، محاولات شركات تصنيع التبغ في مقاومة مكافحة التبغ .فبينما يمكن أن يكون للاستراتيجيات القومية تأثير قوي داخل الدولة إلا أن التصدي لهذه المشكلات العالمية يتطلب تضافر وتناسق على المستويات الدولية والإقليمية. ظهرت إلى النور أساليب شركات تصنيع التبغ لزيادة استخدام التبغ وإحباط مكافحة التبغ من خلال بعض الوثائق التي تم الكشف عنها خلال سلسلة من الدعاوى القضائية، حيث أدعت الشركات علناً أنها تدرك أن منتجاتها" محفوفة بالمخاطر "ويبدو أنها تتفق مع الحاجة إلى منع الشباب من الشروع في التدخين. فقامت بشكل خاص بالتشديد على السمات الإدمانية للتبغ والحاجة لاستكشاف سبل جديدة لاستغلال هذه الخصائص .نتج عن تحويل التسويق إلى الدول النامية البحث عن أسواق جديدة حيث قامت شركات التبغ مؤخراً باستكشاف إمكانية تأسيس جماعات ضغط زراعي للترويج لزراعة التبغ في الاقتصادات الانتقالية، فعلى السطح يبدو التبغ باعتباره محصولاً نقدياً كمولد للدخل المربح في الدول التي تعتمد على الزراعة لكن الفحص الأعمق يثير أسئلة حول ممارسات التعاقد والأثر البيئي والاستغلال. انهمكت شركات التبغ في عدد من الممارسات عبر القارة الأفريقية لزيادة حضورها بدءاً من شراء المصانع المحلية إلى بناء مصانع جديدة ورعاية الحفلات الموسيقية والفعاليات الرياضية وإدراج منتجات التبغ في علب الإغاثة في حالات الكوارث ووضع الكثير من التشديد على دعم التنمية الزراعية وبرامج فرص العمل . تستمر شركات التبغ في الترويج لفكرة" الذهب الأخضر "أي التبغ كمحصول نقدي مستدام وكذلك لفكرة أن عدداً كبيراً من الناس يتم توظيفهم في إنتاج التبغ على الرغم من أن

كلا الأمرين ليس حقيقياً بالضرورة مع ذلك تتمثل أحد أقوى الذرائع التي تستخدمها شركات تصنيع التبغ في فائدة التبغ الاقتصادية. [1]

في عام 1984 قام مجلس الشيوخ الأمريكي بسن قانون آمان السجائر the Cigarette Safety Act وأوصى بتشكيل لجنة فنية لتقييم وتقدير إمكانية تطوير سجائر أقل قدرة على الإحراق، وخلصت اللجنة في دراستها إلى أن إجراء تغييرات في قطر السيجارة مسامية ورقتها وكثافة التبغ فيها يمكن أن يساهم في إنتاج سيجارة أقل قدرة على الإحراق في حال رمي عقبها في مكان ما، من جانبها أكدت شركات إنتاج السجائر أن من شأن إجراء مثل هذه التغييرات أن تؤدي إلى إنتاج سيجارة ذات احتراق بطئ وهو الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة النواتج السامة للسيجارة كالقطران والنيكوتين وأول أكسيد الكربون.

إن توافر مثل هذه الإمكانية في إنتاج سيجارة آمنة أقل قدرة على التسبب في إشعال الحرائق، يفتح المجال واسعاً حول إمكانية قيام مسؤولية شركات إنتاج التبغ عن فشلها في تصميم مثل هذه السيجارة، وكانت أول دعوى تستند إلى هذا الأساس هي دعوى Lamek وفيها تم إلقاء عقب سيجارة داخل منزل الأمر الذي تسبب في إشعال حريق نجم عنه إصابات بليغة في جسد المدعي. [2]

---

[1] مصطفى صدّيقي كالوكو، أديمولا أولاجيدي، كينيث أوليكو ،مارجريت هاوثورن ، ماريا كارمونا وجوشوا كايالللو، المرجع السابق، ص 19.

[2] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 292.

في الواقع، اتفاقات الاتحاد الأوروبي مع شركات صناعة التبغ، الذي كان هدفها في الأصل التصدي لمشكلة تجارة السجائر غير المشروعة في أوروبا، خدمت في المقام الأول صناعة التبغ بتأمين وجودها السياسي القوي في أوروبا على نحو فعال؛ مما هدد التقدم في مساعي مكافحة التبغ، وفي العقد الأول من هذه الألفية، اتُّهمت شركات التبغ بتسهيل تجارة السجائر غير المشروعة في أوروبا. ولحل هذه المشكلة، أبرم الاتحاد الأوروبي اتفاقات مع أربع شركات تبغ عالمية كبرى للحيلولة دون تعزيز مشاركتها في تجارة السجائر غير المشروعة. وقد وافقت الشركات على سداد مبالغ تعادل القيمة الإجمالية للضرائب التي تم التهرب منها في حالة ضبط كميات كبيرة من المنتجات الأصلية لهذه الشركات. وكانت هذه المبالغ بمثابة غرامة تُفرض على صناعة التبغ لعدم رقابتها على إمدادها للسجائر في السوق غير المشروع . لكن هذه الاتفاقات لم تحقق ثمرتها المرجوة، لأن موظفي الجمارك اعتمدوا على صناعة التبغ لتحديد ما إذا كانت السجائر مقلدة (لا تخضع للغرامة المالية المطلوب سدادها على السجائر المضبوطة) أم أصلية (تخضع للغرامة المالية المطلوب سدادها على السجائر المضبوطة)، ولم يكن مستغربًا أن تدَّعي ببساطة صناعة التبغ أن السجائر المضبوطة مقلدة في معظم حالات الضبطيات الكبيرة . وعلى الرغم من سعي صناعة التبغ لتمديد هذه الاتفاقات، فقد قرر الاتحاد الأوروبي عدم تمديد الاتفاق مع شركة فيليب موريس انترناشيونال؛ ومن ثم على الدول الأخرى أن تستفيد من تجربة الاتحاد الأوروبي. فبدلا من إبرام صفقات مع صناعة التبغ، على هذه الدول أن تتخذ إجراءات قوية تحول دون تجارة السجائر غير المشروعة [1] .

[1] التجارة غير المشروعة، المرجع السابق.

ثانيا: إقليميا

في سورية، ومازالت السوق المحلية بحاجة ماسة لمختلف أنواع التبوغ المصنعة وذلك لعدم إمكانية تغطية السوق المحلية من المصنوعات الوطنية والتي في إجمالها لا تغطي سوى 75% من احتياجات هذه السوق، أما بالنسبة للنوعية فهي لم ترق بعد إلى المستوى الذي يطمح إليه المستهلك السوري، إذ ما زالت المصنوعات الوطنية من السجائر بحاجة ماسة إلى التطوير من حيث الأمزجة والمنكهات والمعسلات ، وإلى تطوير نوعية عمل الآلة من حيث اللف والفلترة وتنقية التبوغ من الغبار والعيدان والشوائب، هذا بالإضافة إلى تطوير عمل الآلة في عملية التغليف التي غالبا ما يظهر في المصنوعات المحلية من عيوب في التعليب والتغليف على أن التعليب والتغليف يمكن اعتبارهما اليوم من الشروط الأكثر حساسية في نمو أي سوق أو في تنمية ذوق المستهلك المحلي والأجنبي في وقت واحد، ولذلك يمكن اعتبار البديل الطبيعي للنقص والضعف الحاصل في المصنوعات المحلية من حيث النوعية والكمية هي المصنوعات الأجنبية من علب السجائر التي تغطي ما يقارب 25% من حاجة السوق المحلية والتي يتم توفيرها إما بالاستيراد ودفع ما يعادلها نقدا وبالعملات الصعبة أو بالتهريب والتي بدورها أيضا تستنزف الكثير من العملات الصعبة في القطر هذا بالإضافة إلى أن المصنوعات المهربة غير مضبوطة صحيا ولا تشرف عليها أية جهة من حيث تخزينها أو مستوى الأضرار الناجمة عنها.

لذلك لابد من العمل الجاد والمستمر للنهوض بالصناعة التبغية الوطنية إلى أفضل المستويات من حيث الكمية والنوعية بحيث تغطي غالبية احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض منها إلى الأسواق الأخرى وخاصة بعد تطوير

هذه الصناعة إلى أن تصبح صناعة منافسة للصناعات الأجنبية ذات الشهرة العالمية.[1]

أن محافظة اللاذقية تستقطب القسم الأكبر من الأيدي العاملة والبالغ عددها (5294) عامل أي نسبة 56.3% من إجمالي عدد العاملين والسبب الرئيسي في ذلك هو تمركز المعامل الرئيسية في المحافظة ومنها معمل السجائر ومعمل الفلتر ومعمل الفلش ومعمل الطلاحي والتبغ الورق بالإضافة إلى المستودعات الضخمة كمستودعات جبلة والقرداحة والتي يعمل فيها عدد كبير من العمال. بينما يلاحظ أن محافظة حلب تحتل المرتبة الثانية في إجمالي عدد العاملين لديها والبالغ (1784) عامل من المجموع أي بنسبة مقدارها (19%) من إجمالي عدد العاملين في المؤسسة. في حين أن كل من محافظتي دمشق وحماة لم تبلغ نسبة العمالة فيهما سوى ما نسبته (10.5%،4.2%) على التوالي من إجمالي عدد العاملين. أما فيما يتعلق ببقية المحافظات الأخرى فإن اليد العاملة فيها تعتبر جدا ضئيلة مقارنة بمحافظتي اللاذقية وحلب وذلك لعدم تمركز المنشآت الصناعية فيها بل تقتصر العمالة فيها على مجالي التسويق والإرشاد الزراعي.

ويستقطب العمل الإنتاجي والأقسام المساعدة للإنتاج غالبية العمال المشتغلين في المديريات الثلاث إلا أن معظم هؤلاء العمال لا يتمتعون بمؤهلات علمية أو ثقافية من شأنها أن تطور العملية الإنتاجية بالشكل الأفضل بينما يلاحظ أن

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 173.

غالبية العاملين في الإدارة يتمتعون بمؤهلات علمية جامعية تساعدهم على أدائهم الوظيفي.

من حيث النتيجة، في الوقت الذي تسعى فيه كبرى الشركات العالمية إلى مكننة كافة العمليات الإنتاجية، وتحقيق الكثير من المنجزات العلمية والإلكترونية في مجال صناعة التبغ وبالتالي التقليل من الأيدي العاملة فيها هذا بالإضافة إلى تحقيق مستويات إنتاجية عالية وبجودة ونوعية كبيرة نلاحظ بأن المؤسسة العامة للتبغ في القطر العربي السوري ما زالت تعتمد في الكثير من عملياتها الإنتاجية على آلات قديمة ومستهلكة دفتريا وعلى أيدي عاملة ذات خبرة ضعيفة وغير مؤهلة علميا أو ثقافيا لمواكبة أحدث التقنيات الحاصلة في مجال صناعة التبغ. مما يستدعي العمل الجاد في تطوير الخبرات المحصلة لدى العاملين والنهوض بهم إلى أفضل المستويات لتحقيق الهدف الأساسي المتمثل بإنتاجية عالية ونوعية متميزة وتكاليف أقل وبأقصر وقت ممكن.[1]

في أمريكا أجريت دراسة لتقييم التأثيرات المحتملة للطلب المتناقص على التبغ، وتمييز أنواع العمال والمزارعين والأعمال التجارية والمجتمعات الأكثر عرضة لخسارة الدخل الناجم عن التبغ والأعمال المتعلقة بهذه الزراعة وذلك نتيجة للسياسات التوجيهية المبينة لأضرار التدخين. وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة.

---

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 157.

- أن خسارة دخل التبغ والأعمال المتعلقة به سيكون قليلاً على المدى الطويل في التأثير على الاقتصاد ككل، ولكن سيكون هناك انتقالات صعبة في المدى المنظور للكثير من المزارعين والعمال والأعمال التجارية والمجتمعات كما إن الإنتاج المنخفض للتبغ سيؤدي إلى خسارة وظائف بشكل كبير، لكن هذه الخسارة ستكون مهمة للمدن التي تتركز بها صناعة التبغ من حيث النمو الصحي للقطاعات الأخرى.[1]
- اعتماد الملحق (د) من اتفاقية كيوتو المعدلة وإتباع المبادئ التوجيهية الواردة فيه بشأن الولاية الجمركية الصريحة على مناطق التجارة الحرة، والقواعد المتعلقة بمنشأ البضائع، والإجراءات الجمركية بشأن العبور والشحن العابر، وإعلان أن مناطق التجارة الحرة تخضع لاختصاص الجمارك الوطنية ومنح الجمارك الوطنية حقوقاً غير مقيدة في إنفاذ القوانين.
- اتخاذ تدابير قوية و استباقية لحماية مناطق التجارة الحرة من التجار غير المشروعين، وقيام المسؤولين المختصين بإجراء فحوصات على البضائع المخزنة والخدمات التي يتم إجراؤها في مناطق التجارة الحرة، والإشراف الجمركي على محيط منطقة التجارة الحرة ونقاط الدخول والخروج، والتحقق

---

[1] FREDRICK, H ؛FOREMAN, G ؛CAPEHART, T, Tobacco and the Economy: Farms, Jobs, and Communities, By H. Frederick Gale, Jr., Linda Foreman, and Thomas Capehart, Research Service, U.S. Department of Agriculture, Agricultural Economic Report No. 789.Washington,DC.2000.44

مذكور لدى وسيم أحمد، دراسة أثر ربحية أصناف التبغ المنتجة في السّاحل السّوري على الناتج المحلّي الزراعي، المرجع السابق، ص 548

من هوية الجهات العاملة في أنشطة اقتصادية، وعملائها، ممن يتبعون منطقة التجارة الحرة، وإلزام كل منطقة تجارة حرة بإعداد تقارير حول البيانات الإحصائية عن البضائع الداخلة والخارجة من منطقة التجارة الحرة على أساس تصنيفها التعريفي والمعلومات التي تحدد هوية مالك البضائع [١].

بإمكان الحكومات اتخاذ خطوات فعالة ثبتت جدواها لمنع تجارة السجائر غير المشروعة، كما يمكن حل الجزء الأكبر من هذه المشكلة بتعزيز إدارة الضرائب وتنفيذها. ونظرًا لعمل الشركات والمهربين على مستوى العالم، فإن الخطوات النهائية للقضاء على تجارة السجائر غير المشروعة ولمحاسبة الكيانات المسؤولة تستلزم وجود تعاون دولي. ولعل بروتوكول القضاء على التجارة غير المشروعة في منتجات التبغ منهاج عمل يُحشد في إطاره هذا الجهد العالمي؛ إذ سيسهم فور سريانه في منع التجارة غير المشروعة، وذلك بتأمين سلسلة الإمداد بوسائل منها تعقُّب عبوات السجائر، وبمطالبة الشركات ببذل العناية اللازمة؛ وبتعزيز تطبيق القانون بوسائل منها التعاون الدولي .[٢]

---

[١] ديفيد لونا، الرئيس التنفيذي لشركة لونا جلوبال نتوركس، مؤتمر تنمية التجارة العالمية في أبوظبي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،
https://www.albayan.ae/economy/local

[٢] التجارة غير المشروعة، المرجع السابق.

الفصل الثاني

الآثار المترتبة على الاتجار غير المشروع بالتبغ

يشكل العالم الثالث عموماً والعالم العربي منه سوقاً خصبة لاستهلاك المنتجات التبغية، حيث توجه شركات التبغ العالمية الكبيرة هجمتها الشرسة بكل عنف إلى العالم الثالث الذي يزداد السكان فيه زيادة كبيرة جداً، وينضم كل عام عشرات الملايين الجدد إلى قائمة المدمنين على التبغ، وغالبيتهم الساحقة من الأطفال ما بين سن العاشرة والسادسة عشرة.

على الصعيد العربي يوجد 100 مليون مدخن على الأقل، ينفقون 100 مليون دولار يومياً على استهلاك التبغ، وهو رقم فلكي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معدل دخل الفرد العربي المنخفض نسبياً، لتبلغ تكلفة التبغ الإجمالية في العالم العربي 5.4 مليار دولار سنوياً، وتأتي جمهورية مصر العربية في مقدمة الدول العربية الأكثر استهلاكاً للمنتجات التبغية، إذ يبلغ عدد المدخنين فيها 17 مليون مدخن، يشكلون 22% من مجموع الشعب المصري، ينفقون ما قيمته 6 مليارات جنيه على التدخين سنوياً.

من هنا فقد شكلت الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ أهمية خاصة لدول العالم الثالث حيث استهلاك التبغ بشتى وسائل وطرق استعماله متفشي في هذه الدول، وهو في تصاعد مستمر إذا ما قورن باستهلاك دول العالم المتقدم، وهو أمر في غاية الخطورة، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مستوى الدخل المتدني لتلك الأمم الفقيرة[١] (المبحث الأول).

فالتجارة غير المشروعة باتت تعد بمثابة تهديد مضاعف يمكن أن يعوق أهداف التنموية على نطاق أوسع بما في ذلك الجهود الدولية المبذولة لمحاربة الفساد والجريمة ، فجرائم التجارة غير المشروعة والتي تناهز قيمتها وفقاً لمنظمات دولية عدة تريليونات من الدولارات تتضمن الاتجار بالمخدرات والبشر والأسلحة والسلع المقلدة والمقرصنة والسجائر غير المشروعة والكحول . كما أن بعض تلك المنتجات تتعلق بموارد طبيعية وتؤثر على الحياة البرية المهددة بالانقراض، والموارد الطبيعية المنهوبة، والعديد من السلع الأخرى غير المشروعة، ومن ثم العائدات والتدفقات المالية غير المشروعة .[٢] بالمقابل، مكافحة جرائم الاتجار غير المشروع بالتبغ تقتضي اعتماد إستراتيجيات موحدة وتنسيقا محكما بين مختلف القطاعات الحكومية الوطنية ، و المنظمات الدولية نتيجة إلى الامتدادات الإقليمية والدولية لهذا النوع من الإجرام (المبحث الثاني).

---

[١] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 526.

[٢] ديفيد لونا، المرجع السابق.

المبحث الأول

توسع نطاق ارتكاب جرائم التبغ

التجارة غير المشروعة لم تعد حكرا على مجتمع دون آخر، بل إن كل المجتمعات الغنية والفقيرة في ذلك سواء، كما أن هذه التجارة ليست ظاهرة خفية تتم تحت الأرض أو في عالم آخر بعيد عن عالمنا فهي أقرب إلينا مما نتصور، وكثيرا ما تكون تحت إطار من الشرعية. و التكنولوجيا الحديثة لعبت دورا في توسيع نطاق وحجم السوق سواء من حيث سهولة النقل، أو خلق مجالات جديدة مثل برامج الكمبيوتر المنسوخة، أو المخدرات المعدلة جينيا، وفتح مجالات جديدة كان من المستحيل من قبل التعامل معها مثل الكلى البشرية. إذاً، لا يوجد منتج بالعالم في مأمن. فحتى الأدوية يتم تقليدها وتتراوح ما بين الأدوية الفعالة التي لم تتم حمايتها عن طريق التسجيل في دائرة العلامات التجارية، إلى الأدوية الفتاكة كدواء السعال المغشوش الذي تسبب في مقتل ما يقرب من 100 طفل في هايتي، وتمتد قائمة الأعمال المحظورة المتزايدة مثل العاج المأخوذ بصورة غير شرعية من أنياب الأفيال، والأسلحة المهربة حتى لو كانت نووية [1] (المطلب الأول).

---

[1] موسى نعيم، تجارة غير مشروعة، كيف يقوم المهربون و التجار غير الشرعيين و المقلدون بالسيطرة على الاقتصاد العالمي، مذكور من قبل صابرين شمردل، التجارة غير المشروعة.. مقبرة فقراء العالم ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://archive.aawsat.com، تم الاطلاع بتاريخ 14 7 2020.

أبرز أوجه الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ كظاهرة عالمية منتشرة في البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض على حد سواء. وأن هذه الظاهرة لها دوافعها من ناحية الطلب كرغبة المستهلكين في توفير المال، وكذلك العرض كفرصة متاحة للمجرمين لتحقيق أرباح عالية، وأن هناك العديد من العوامل التي تساعد على تزايد حجم هذه الظاهرة ومنها سياسة ضريبية غير متوازنة مع عبء ضريبي مرتفع على منتجات التبغ، تفاوت في أسعار هذه المنتجات بين مختلف الصلاحيات القضائية بسبب الفوارق في تكلفة الضرائب المفروضة في كل منها، تدابير السياسة الحمائية، الفساد، عدم ملائمة القوانين، تشريعات وعقوبات غير كافية، غياب رقابة رسمية صارمة في مناطق التجارة الحرة [1] (المطلب الثاني).

---

[1] عبد الرحيم نقي، أمين عام إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، المؤتمر الإقليمي حول مكافحة الاتجار غير المشروع، صحيفة الوسط البحرينية، العدد، 4558 تاريخ 28 شباط 2015، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://alwasatnews.com/news، تم الاطلاع بتاريخ 20 7 2020.

المطلب الأول: اتساع مضطرد في ارتكاب الجرائم

ساعد تحرير التجارة الدولية، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال، وظهور الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، على الترابط بين مختلف الدولة، وتأكيد عالمية الأسواق .بالتالي إسقاط حاجز المسافات بين الدول و نتيجة لذلك تزايدت المبادلات بين الدول و إمكانية التأثر والتأثير، وهذا ما أدى إلى زيادة انتهاك حقوق الملكية الصناعية عن طريق اتساع عملية التهريب لمختلف المنتجات المقلدة، الأمر الذي جعل المهربين يلجؤون إلى إدخال هذه المنتجات إلى داخل الدول وبطرق غير مشروعة، خاصة بعد تدويل بعض الجرائم مثل الغش التجاري البحري، والذي أصبح نشاطا منظما تقوم به شركات عابرة للحدود، وهنا تكون الدول ضحية لجرائم مصدرها من الخارج. خاصة وأن الصناعات المحلية المتعلقة بالمنتجات الاستهلاكية قليلة جدا، كان التفتح على الأسواق العالمية أمرا حتميا، وأصبح اعتماد الأسواق المحلية على البضائع المستوردة أمرا لا بدّ منه لضمان الاستمرار نتيجة عدم قدرة دول لعالم الثالث على المنافسة في التصنيع، وعدم قدرتها مشاركة الدول المتقدمة في نقل التكنولوجيا.[1]

التهريب أو التجارة غير المشروعة تشمل كثيراً من المجالات، ولا تقف عند حد الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأعضاء البشرية والممتلكات

[1] آيت شعلال لياس، حماية حقوق الملكية الصناعية من جريمة التقليد، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري،الجزائر، 2016، ص 50.

البشرية الثقافية، والأسلحة والحيوانات، وكذلك غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وشبكات الدعارة.. وغيرها ويشكّل التبغ أحد أبرز السلع التي يتم تهريبها [١]

ليست التجارة غير المشروعة حكراً على صغار المجرمين. إن الجريمة المنظمة تُزيد من إحكام قبضتها على السوق غير الشرعي. ويمكن أن تكون مردودات هذه التجارة كبيرة جداً، فحاوية شحن واحدة فقط مليئة بالسجائر المهربة يمكن أن تدر على عصابة إجرامية أكثر من مليون دولار و عندما يقوم المستهلكون بقصد توفير المال بتدخين سجائر مهرّبة أو مزيّفة، فإنهم قد يساهمون عن غير قصد في تمويل الجريمة المنظمة والإرهاب على الصعيد الدولي[٢] .

وبحسب منظمة الصحة العالمية، يكلّف الإتجار غير القانوني بمشتقات التبغ، الدول ما لا يقل عن 31 مليار دولار سنويا من ضرائب لا تتم جبايتها .[٣] وأفادت مؤسسة «يوروومونيتور إنترناشيونال» بأن الإتجار غير المشروع في السجائر يحتل المرتبة الثانية بعد الإتجار بالمخدرات غير المشروعة لجهة العائدات التي يجنيها المهربون»، لافتةً إلى أن سيجارة من بين كل عشرة

---

[١] ناصيف سقلاوي، المدير العام لإدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي)، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة، تحت عنوان "اقتصادك إنت بتحمي"، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.almodon.com/economy ، تم الاطلاع بتاريخ 13 8 2020.

[٢] الجريمة ومردوداتها، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.kamaran.com/english/illicit تم الاطلاع بتاريخ 11 6 2020.

[٣] البروتوكول الدولي لمكافحة تهريب التبغ يدخل حيّز التنفيذ، المرجع السابق.

سجائر تُدخّن في أنحاء العالم هي غير مشروعة .وتمثل هذه النسبة نحو 600 بليون سيجارة سنوياً، ما يسفر عن خسائر في الإيرادات الحكومية السنوية تتراوح بين 40 بليون دولار و 50 بليوناً [1]. توازيها خسارة ضريبيّة مماثلة للحكومات العالميّة. وتوقع خبراء ارتفاع إجمالي الضرائب غير المحصلة والإيرادات الضائعة على خزائن الدول العربية نتيجة الاتجار غير المشروع بالتبغ إلى 1.2 بليون دولار سنوياً، مقارنة ببليون حالياً [2] (الفرع الأول). من ناحية أخرى، بغرض المكافحة الفعالة للاتجار غير المشروع بالتبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع، وضع البروتوكول قواعد إجرائية خاصة بأساليب التحري، تضاف إلى الصلاحيات العامة و الاستثنائية للضابطة العدلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعدد صور الجرائم

تمثل الثورة الصناعية الأساس المادي في الاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية، وتلعب دورا محوريا في تشكيله، وترتب على ذلك ثورة في الإنتاج والتسويق، وهذا ما أدى إلى ظهور عمليات التقليد في القطاع الصناعي والتجاري، وانتشارها بكثرة بحيث تمس كافة مجالات حقوق الملكية الصناعية دون تمييز، خاصة تقليد العلامات، وطريقة تعبئة المنتج التي تتم بمنتهى الدقة بحيث لا

---

[1] هدى أحمد محمود ، تهريب التبغ لتمويل الإرهاب أكثر جدوى من تهريب السلاح، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،http://www.alhayat.com/article ، تم الاطلاع بتاريخ 13 5 2020.

[2] توصيات البنك الدولي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://raseef22.net/article/، تم الاطلاع بتاريخ 21 5 2020.

يستطيع أي شخص التفرقة بينها المنتجات المقلدة وبين المنتجات الأصلية. يضاف إلى ذلك ظهور عدة عوامل منها الفقر والبطالة وارتفاع تكاليف المعيشة دون ان يتحقق الارتفاع المناسب في دخل الأفراد، وظهور العديد من الظواهر الاقتصادية المؤدية إلى زيادة معدل الجرائم.[1]

أن تجارة التبغ غير المشروعة مشكلة عالمية وهى تحدث في صور عديدة، منها التهريب واسع النطاق، والبيع غير المشروع، والتزييف، والتصنيع غير القانوني والسجائر المغشوشة والمقلدة لا تتبع المعايير والمواصفات القياسية، وهى تستخدم مواد رديئة الجودة تؤثر سلبيا على صحة المدخن ويتم تهريب السجائر عبر الحدود، مما يجعلها لا تخضع للضرائب والجمارك، وخسارة الدولة للمليارات سنويا، كما أنها لا تحمل أي تحذيرات صحية، ولا تستوفي شروط التغليف، ومن ثم تصبح أرخص في السعر ومتوافرة على نطاق واسع وسهلة المنال، خاصة للشباب ومحدودي الدخل وتشكل تجارة التبغ غير المشروعة تحديا أمنيا رئيسيا في العديد من دول العالم[2].

أولا: طرق تهريب

تتجلى طرق التهريب، كوسيلة للاتجار غير المشروع بالتبغ، في نوعين سواء طرق تهريب دولية أو طرق تهريب داخلية.

---

[1] آيت شعلال لياس، المرجع السابق، ص 51.

[2] مؤتمر جمعية مكافحة التدخين و الدرن وأمراض الصدر بالقاهرة،بالتعاون مع مكتب منظمة الصحة العالمية في مصر، ووزارة الصحة والسكان،تقييم تجارة التبغ غير المشروعة في مصر، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://gate.ahram.org.eg/News، تم الاطلاع بتاريخ 22 6 2020.

١ طرق تهريب دولية

غياب الرقابة الجادة على السياسات الاقتصادية، والتدخل الحكومي من غير المرشد في النشاط الاقتصادي والتهريب، أدى إلى ارتكاب الجرائم خصوصا الاقتصادية بسبب تزايد الممتلكات مع النمو الاقتصادي، كما أن طبيعة الإنتاج الصناعي القائم على تصنيع كميات هائلة من السلع على نمط موحد أدى إلى تطور وسائل ارتكاب الجرائم. هذا الأمر يتعلق بأجهزة التفتيش والجمارك وأجهزة المواصفات والمختبرات وغيرها، فكلها بحاجة إلى الدعم المادي والمعنوي، وبحاجة إلى تأهيل وتطوير مستمر فعدم وجود رقابة فعالة على المنافذ الحدودية يؤدي إلى دخول المنتجات المقلدة. [١]

فالتهريب ظاهرة إجرامية عالمية تواجهها معظم دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة ولو بدرجات متفاوتة من الخطورة، فهو يشكل تحديا مستمرا للأنظمة المالية والاقتصادية لدى جميع ألدول على اختلاف فلسفتها ونظمها، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي او التي لا يمكن للأمن الاجتماعي أن يتحقق دونها، حيث يعتبر من أكثر الجرائم الاقتصادية تهديدا للاقتصاد الوطني، فيؤثر على منحى النمو، ويزعزع مصداقية الضمانات الممنوحة للراغبين في الاستثمار ويخل بالمنافسة النزيهة ويخلف كذلك آثارا وخيمة على عدة مستويات اجتماعيه ثقافية ،صحية، وخاصة الأمنية منها، خصوصا في ظل ارتباطاته الأكيدة بالأشكال الأخرى للجريمة المنظمة كتهريب العملة الصعبة و الهجرة غير الشرعية، تبييض الأموال، الفساد والإرهاب، فلم تعد مخاطر التهريب

---

[١] آيت شعلال لياس، المرجع السابق، ص 52.

تقتصر على تحدي حق الدولة في اقتضاء الحقوق الجمركية و إنما تتجاوز هذه المسألة إلى تهديد القيم الاجتماعية عندما تمس كيان الدولة وتنال من مصالح المجتمع الأساسية، كالحالات التي يتضمن فيها التهريب بضائع محظورة. و انطلاقا من الآثار الوخيمة المترتبة عن التهريب، تكاثرت النداءات خلال السنوات الأخيرة على المستويين المحلي والدولي قصد مكافحة ودحض هذه النشاطات غير المشروعة، وفق إستراتيجية دولية أساسها الاتفاقيات والتعاون الدوليين. إن النوع الأكثر انتشارا للجريمة الجمركية المتعلقة بالبضائع إذن هو التهريب، فعلى عكس المفهوم الأعم له، فإن التهريب هو الاستيراد أو التصدير خارج مكاتب الجمارك، وكذلك كل انتهاك للأحكام القانونية أو التنظيمية المتعلقة بحيازة أو نقل البضائع داخل الإقليم الجمركي، فهو إذن يترجم دائما إرادة أو نية إبعاد البضائع عن المراقبة الجمركية، لذلك فإن المشرع يعتبر بمثابة التهريب في حد ذاته ،سلسلة أو مجموعة التصرفات المتنوعة كإنزال البضائع في السواحل، الإنقاص من البضائع الموضوعة تحت نظام العبور المؤقت، استيراد بضائع في مخابئ معدة ومهيأة خصيصا لذلك، وهذا ما يعرف اصطلاحا بالتهريب الجمركي. [1]

تمثل السجائر منتجاً شديد الجاذبية للمهربين، ولأن الضرائب تشكل نسبة كبيرة من السعر، فإن التهرب من الضرائب عن طريق تحويل منتجات التبغ إلى السوق غير المشروعة(حيث لا تخضع المبيعات للضرائب) يحقق هامش ربح معتبر للمهربين .ويؤدي توفر السجائر منخفضة الثمن إلى زيادة الاستهلاك

[1] تركي بشير، جريمة التهريب و أثارها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح و رقلة، الجزائر، 2016، ص 1.

وبالتالي ازدياد خطر ارتفاع عدد الوفيات بسبب التبغ في المستقبل. تمثل تجارة التبغ غير المشروعة بجانب كونها خطراً كبيراً على الصحة مشكلة ناجمة عن عدم تطبيق القوانين إذ يقوم عليها غالباً مجموعات إجرامية منظمة متعددة الجنسيات ومن بينها منظمات إرهابية، يتأرجح حجم التجارة غر المشروعة من دولة لأخرى – طبقاً للتقديرات المتاحة – من 1% إلى حوالي 50 % – 40 من إجمالي سوق التبغ .ويبلغ إجمالي العائدات المفقودة بسبب ذلك حوالي 40.5 مليار دولار سنوياً .ويزداد انتشار تجارة التبغ غر المشروعة في الدول ذات الدخول المنخفضة والمتوسطة أكثر منها في الدول ذات الدخول المرتفعة ، يسهم القضاء على تلك التجارة غر المشروعة أو تقليل نطاق انتشارها في السيطرة على الجائحة من خال رفع أسعار المنتجات في تقليل الوفيات المبكرة وزيادة عائدات الحكومات من الضرائب. وإذا تم القضاء على هذه التجارة غر المشروعة ستربح الحكومات 31.3 مليار دولار سنوياً على الأقل، كما سيتم تجنب أكثر من 164 ألف حالة وفاة مبكرة من عام 2030 وما بعدها، معظمهم في الدول ذات الدخول المتوسطة والمنخفضة ، تمثل السجائر إلى حد كبر أكثر منتجات التبغ شيوعاً، لكن في بعض المناطق مثل منطقة شرق المتوسط وجنوب شرق آسيا تعتبر التجارة غير الشرعية في التبغ غير القابل للتدخين وتبغ الشيشة على قدر مماثل من الأهمية. فقد لاحظت منظمة الجمارك العالمية أنه في فئة منتجات التبغ الأخرى ثمة زيادة كبيرة في الكميات المصادرة من تبغ المضغ عام 2013 ، حيث وصلت الكمية المصادرة إلى 38 طناً مقارنة

بثمانية أطنان في العام 2012 وارتفعت الكمية المصادرة من تبغ الشيشة من 69طناً عام 2012 إلى 75 طناً عام 2013.[1]

التجارة غير المشروعة لا تؤدي فقط إلى خسارة الأرباح للشركات، وتهجير الوظائف للعمال، وإغلاق الشركات، والصعوبات الاقتصادية للحكومات عندما يتم جلب إيرادات أقل إلى الخزينة لتمويل الخدمات العامة، بل إنها تشكل أيضاً مخاطر كبيرة على الصحة العامة والسلامة العامة . فالاتجار غير المشروع، سواء كان ذلك في السلع الكمالية أو المستحضرات الصيدلانية أو الإلكترونيات أو التبغ يشكل تهديداً للأمن والسلام والعدالة، ويقوض الأعمال التجارية المشروعة ويضلل المستهلكين ولا يحترم أي قواعد ولا يدفع أي ضرائب . ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن السجائر هي من بين أكثر السلع التي يتم الاتجار بها بشكل غير قانوني في العالم. مؤكداً أن السوق السوداء العالمية لمنتجات التبغ كبيرة ومتنامية. وقدر تقرير حديث للإنتربول أن تجارة السجائر غير المشروعة تمثل حوالي 12% من الاستهلاك العالمي للتبغ سنوياً. [2]

ظاهرة التهريب مرافقة للنشاط الاقتصادي الذي تسوده رغبة التجّار بزيادة أرباحهم. وهذه الزيادة تأتي من خلال القاعدة التي تقول إن التاجر الجيّد هو

---

[1] حقائق و أرقام حول التجارة غير المشروعة بالتبغ، نشرة الحقائق رقم 1، مقالة منشورة على موقع منظمة الصحة العالمية الالكتروني،www.who.int ، تم الاطلاع بتاريخ 27 7 2020.

[2] ديفيد لونا، المرجع السابق.

الذي يشتري بسعر جيد، وليس من يبيع بسعر جيد والسعر الجيد هو السعر المنخفض وليس هناك ما يؤمّن السعر المنخفض أكثر من التهريب. [1]

تحاول الحكومة السورية ممثلة بالمؤسسة العامة للتبغ عن طريق جهاز المكافحة التابع للمؤسسة بالتعاون مع إدارة الجمارك ووزارة الداخلية في التشديد في مكافحة تهريب السجائر الأجنبية الداخلة إلى القطر عبر الحدود السورية/اللبنانية، والسورية / الأردنية ، والسورية / العراقية ، والسورية / التركية وعبر قنوات المرافئ ، لكن تشير التقديرات الأولية من خلال الإحصائيات المتوفرة للمسح الوطني الأول حول استعمال التبغ في سورية أن حجم كمية المستوردات والمصادرات من السجائر الأجنبية لا تشكل سوى ما نسبته 14% من إجمالي حاجة المستهلكين من السجائر الأجنبية والبالغ عددهم 494 ألف مستهلك، في حين أن حجم وكمية السجائر الأجنبية المهربة تشكل ما نسبته 86% من إجمالي حاجة المستهلكين من السجائر الأجنبية أي بكمية إجمالية تقدر بحوالي /2844/ طن وبقيمة إجمالية /4.2/مليار ل.س.[2]

ينشط الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ عبر الحدود اللبنانية السورية بشكل واسع النطاق منذ ما قبل الأزمة السورية وتداعياتها، لكن الأزمة ضاعفت من عمليات التهريب من لبنان إلى سوريا وليس كما كان يحصل قبل الأزمة. وبات

---

[1] ناصيف سقلاوي، المرجع السابق.

[2] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 216.

التهريب يتخذ ممرات ومعابر مختلفة، منها عبر الأردن وصولا إلى سوريا حيث يباع بأسعار مضاعفة. [1]

إن ضبط الحدود و المنافذ البرية و البحرية و تفعيل دور الأجهزة الأمنية و بخاصة الجمارك سيقلل من تهريب مختلف أنواع السجائر غير الخاضعة للرقابة الصحية و سيؤدي على إمكانية زيادة الإنتاج المحلي و زيادة التصنيع بامتياز مما يعود بالنفع على الخزينة العامة للدولة [2].

ويعد تهريب التبغ مشكلة عالمية تكلف الحكومات عشرات المليارات من الجنيهات كل سنة على شكل ضرائب ضائعة .ولدى كل من المملكة المتحدة و أيرلندا بعض من أكبر مبيعات التبغ غير الشرعي في الاتحاد الأوروبي. ويعود ذلك لارتفاع أسعار السجائر في كلا البلدين وإلى الضرائب، الأمر الذي يمنح المجرمين هوامش أرباح مميزة .وتباع علبة سجائر عادية تحتوي على 20 سيجارة بـــ 9.40 يورو في دبلن، بينما تكلف العلبة في السوق السوداء أقل من نصف ذلك .ويمكن شراء العلب من علامة "الأبيض الرخيص" غير المسجلة للبيع في الاتحاد الأوروبي، من العصابات الإجرامية بمبلغ زهيد يساوي 30 سنتاً. ويتم إنتاج هذا النوع من السجائر في مصانع تنتشر في بلدان مثل روسيا البيضاء وأوكرانيا والصين. وتقوم أيرلندا في الغالب مقام البوابة بالنسبة للمملكة المتحدة .ويحاول المهربون عادة تغيير تكتيكاتهم لتجنب رصدهم. وقبل سنوات قليلة تم استيراد كميات كبيرة من السجائر المزورة من الصين إلى أوروبا.

---

[1] بسام القنطار، المرجع السابق.

[2] زين الدين زهيري، اتجاهات تطور إنتاج واستهلاك التبغ في سورية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 139.

ووصلت الحاويات إلى موانئ كبيرة، مثل أنتويرب، ووزعت في أنحاء أوروبا بحمولات أصغر. وعادة ما تكون السجائر الصينية الممنوعة من النوعية الرديئة المحتوية على كميات أعلى من المواد السامة مقارنة بالسجائر العادية . وتحقق مسؤولو الجمارك من أن مصانع السجائر في روسيا البيضاء وأوكرانيا تبيع سجائرها إلى عصابات إجرامية تقوم بتهريبها إلى الاتحاد الأوروبي . أصبحت اليونان ممراً معروفاً لمهربي التبغ، لأن حدودها مليئة بالثغرات بسبب أزمتها الاقتصادية وشبه الانهيار لسلطاتها الجمركية. وتأتي بعض السجائر غير المشروعة من بعض بلدان الاتحاد الأوروبي، مثل قبرص وإيطاليا. وفي هذه الحالة يقوم المهربون عادة بشحن السجائر إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وحتى آسيا، قبل إعادتها إلى الاتحاد الأوروبي. وهناك قدر كبير من السجائر غير القانونية تدخل عن طريق "مهربي النمل" (أو تجار الشنطة)، والمقصود بذلك توجه المهربين إلى المملكة المتحدة و أيرلندا جوا ومعهم حقائب مملوءة بعلب السجائر. العقوبات المفروضة على تهريب السجائر أقل بكثير من تلك المفروضة على تهريب المخدرات. وتستطيع العصابات أن تجني عشرات الملايين سنويا، في وقت تواجه فيه فقط خطر دفع غرامات أو فترات قصيرة في السجن .[1]

بناء على تقديرات البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ووزارة الزراعة الأمريكية لكميات التبغ التي يجري تهريبها على مستوى العالم سنويا، فقد

---

[1] دونكان روبنسون، جامي سميث، ارتفاع الأسعار يرفع حصة السجائر المهربة في بريطانيا، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.aleqt.com، تم الاطلاع بتاريخ 24 4 2020.

تراوحت النسبة خلال فترة عشر سنوات بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٦ بما يتراوح بين ١٢ % في حدها الأدنى ونحو ٣٦ % في أعلى نسبها والتي حدثت في العام ١٩٩٦في المجمل، فقد بلغ متوسط نسبة التبغ المهرب عالميا لفترة عشر سنوات نحو ٢٥% [١].

تنتج شركات التبغ في الإمارات سجائر تبلغ قيمتها مليارات الدولارات. إنها تجارة مربحة بلا شك، لكن التهريب إلى الخارج يتسبب في خسائر ضريبية كبيرة للدول التي تدخلها هذه السجائر، كما هو الشأن بالنسبة لبعض دول الاتحاد الأوروبي.

يتسبب تهريب السجائر وغيرها من أشكال الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ في أوروبا في خسارة قدرها 10 مليارات يورو للاتحاد الأوروبي والميزانيات الوطنية كل عام، بحسب تقديرات المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال (OLAF). وتتنوع مصادر السجائر غير المشروعة المهربة إلى الاتحاد الأوروبي. ولكن تبرز دولتان في هذا الصدد: بيلاروسيا والإمارات العربية المتحدة. حيث تشير التقديرات إلى أن إنتاج السجائر في المناطق الحرة يبلغ 60 مليار سيجارة سنويًا. رغم أن عدد مصانع السجائر في المناطق الحرة حول العالم لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. لكن يُعتقد أن الإمارات هي الرائدة عالمياً في هذا المجال، وتحديداً في المنطقة الحرة في جبل علي، حيث يوجد أكبر تجمع صناعي للمناطق الحرة في العالم . فالكثير من السلع التي يتم إنتاجها هنا، تُصدر فوراً دون أن تمر في السوق المحلية لدولة الإمارات. وهنا ينتج أكثر من

---

[١] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 149.

20 مصنعا مليارات السجائر، ولا عجب، لطالما كانت تلك المنتجات تدر أرباحاً طائلة. ففي عام 2018، صدّرت الإمارات سجائر بقيمة 3 مليارات يورو، مما يجعل السجائر ثالث أكبر الصادرات غير النفطية للبلاد بعد الذهب والألمونيوم الخام. ولكن وفقًا لوكالات دولية وتقارير عديدة، فإن معظم ما يتم إنتاجه في الإمارات العربية المتحدة يتم تهريبه إلى الأسواق الخارجية وبيعه بطريقة غير مشروعة بدون ضريبة.[1]

في سبيل مكافحة هذه الظاهرة وضع البروتوكول عدة التزامات، حيث يفرض كل طرف، في غضون ثلاث سنوات من بدء نفاذ هذا البروتوكول بالنسبة إليه، ضوابط فعالة على جميع أشكال صنع التبغ ومنتجات التبغ والمعاملات الخاصة بالتبغ ومنتجاته في المناطق الحرة، وذلك باتخاذ جميع التدابير ذات الصلة، كما هو منصوص عليه في هذا البروتوكول، يُحظر، فضلا عن ذلك، خلط منتجات التبغ بأي منتجات أخرى غير منتجات التبغ في حاوية واحدة أو في أية وحدة نقل مشابهة من هذا القبيل في وقت الخروج من المناطق الحرة، كما يتخذ كل طرف ويعتمد ويطبق، وفقا لقانونه الوطني، تدابير المراقبة والتحقق بشأن العبور الدولي أو الشحن العابر، داخل إقليمه، لمنتجات التبغ ومعدات الصنع، طبقا لأحكام هذا البروتوكول ومن أجل الحيلولة دون الاتجار غير المشروع بهذه المنتجات[2].

---

[1] تهريب السجائر من الإمارات.. مشكلة تؤرق الاتحاد الأوروبي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.dw.com/ar ، تم الاطلاع بتاريخ 7 8 2020.

[2] المادة 12 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

٢ طرق تهريب داخلية

إن إنتاج التبغ المحقق في الساحل السوري أقل من نصف الإنتاج الكمي في سورية، بالرغم من أن أكثر من نصف المساحات المزروعة بالتبغ في سورية تتركز في الساحل ,وأحد أهم أسباب ذلك عدم التزام المزارعين في الساحل بتسليم كامل المحصول للدولة واعتمادهم على بيعها بشكل إفرادي أي بمعنى أخر على سبيل التهريب [١]

من ناحية أخرى، إن التبغ الذي يشتريه التجار المصدرون مخصص للتصدير فحسب فاستعماله للاستهلاك الداخلي هو إذن من قبيل التهريب، و على التجار المصدرين أن يمسكوا وأن يقدموا إلى إدارة الاحتكار عند أقل طلب يبدو منها حساب داخل وخارج تقيد فيه عليهم كل الكميات التي يكونون قد اشتروها وأبقوها في المستودع، وتقيد لهم الكميات المصدرة وفقاً لبيان الجمرك، ويجب أن يرفق هذا الحساب عند الحاجة بكل الأوراق المثبتة اللازمة [٢] . و المشرع السوري اعتبر مهربة كل كميات التبغ المنقولة أو المصدرة والتي لم ترجع الأوراق الخاصة بها إلى مرجعها الإيجابي مصدقة ضمن المهل المعينة و كل فرق بين الكميات المنقولة أو المصدرة وبين الكميات التي أبرزت الأوراق الخاصة بها ضمن المهلة المعينة .[٣] بالمقابل، استقر اجتهاد المحاكم وخاصة محكمة النقض على إن شراء التبغ الأجنبي في سورية وحيازة هذا الدخان

---

[١] وسيم أحمد، أثر إنتاج التبغ على التنمية الاقتصادية في الساحل السوري، المرجع السابق، ص 1.

[٢] المادة 36 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[٣] المادة 59 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

المهرب يقع تحت طائلة أحكام القرار التشريعي رقم 16 ل.ر لا أحكام المرسوم التشريعي رقم 13 لعام 1974 .[1] و جرم حيازة تبغ أجنبي مهرب هو من جرائم الجنحة لا الجناية. [2] و إن وجود عدة كرتونات دخان فارغة في منزل شخص ما لا يشكل دليلاً على أنه هو الذي هرب محتوياتها من الدخان، وهو الذي تصرف بها، وإنما هو مجرد قرينة والأخذ بها من أطلاقات محكمة الموضوع، و إذا كان ضبط أو حجز البضائع جارياً في أمكنة ممكن الدخول إليها لأي عابر، فعلى منظمي الضبط أن يجهدوا في ضبطهم تقديم الأدلة المثبتة لعلاقة المالك كما هي الحال لو حجزت البضاعة في طريق أو ساحة عامة أو في زريبة لا باب لها. [3] كما ن عدم معرفة مكان القبض على البضائع المهربة بشكل واضح، وهل وقع ضمن الحرم الجمركي، أم بعده وهل وقع ضمن الأراضي اللبنانية أم السورية، يورث الشك الذي يجب أن يفسر الشك الذي يجب أن يفسر لصالح المتهمين.[4]

من ناحية أخرى، قرر الاجتهاد القضائي المصري أنه، لا يشترط لاعتبار الشخص حائزاً للدخان المكون لجسم الجريمة، أن يكون محرزاً له مادياً، بل

---

[1] جناية 982/336 قرار 345 تاريخ 982/3/30 ــ سجلات محكمة النقض قاعدة 530 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1416 ــ أديب استانبولي ــ ص 1416 قاعدة 531 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[2] عسكرية 1928/984 قرار 1066 تاريخ 1982/8/28 ــ سجلات محكمة النقض قاعدة 532 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي قاعدة 533 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[3] الغرفة المدنية الخامسة، 932 لعام 1983، قرار 83/2414، تاريخ: 1983/2/19.

[4] الغرفة المدنية الخامسة، 1325 لعام 1981، قرار 83/526، تاريخ 1983/10/18.

يكفي لاعتبار كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليه، ولو كان المحرز له شخصاً آخر بالنيابة عنه. و يتحقق القصد الجنائي في جريمة تهريب التبغ من تعمد ارتكاب الفعل المادي المكون لها وهو استنبات التبغ أو زراعته محلياً ومتى كان الحكم المطعون فيه قد أورد فيه بيانه لواقعة الدعوى وفي رده على دفاع الطاعن أنه أقر أنه هو الذي يقوم بزراعة الأرض وأنه ثبت من محضر مأمور مركز شبين القناطر ومفتش الإنتاج أنه بعد أن دلت التحريات على أن الطاعن يزرع تبغاً بحقله في مساحة فدان ونصف بطريقة منتظمة وتحت بعض الأشجار كمية من السماد الكيمائي وأن المتهم الثاني اعترف باشتراكه مع الطاعن في زراعة هذه الأرض وأن العمدة أيد ذلك في أقواله فإن ما أورده الحكم فيما تقدم يتحقق به توافر القصد الجنائي، ولم يكن الحكم ملزماً من بعد التحدث عنه استقلالاً.[1]

بالإضافة انه لا يمكن لأي كان أن يقتني تبغاً لا يزال في طور التحضير أو تبغاً مصنوعاً غير التبغ الذي تصنعه إدارة الاحتكار وتضع عليه طوابعها .و لا يجوز لأحد اقتناء تبغ المنطقة في الأماكن التي لم يرخص ببيعه فيها .[2] لكن

---

[1] طعن رقم 960 جلسة 30 / 6 / 1969 س 20 ص 976 ، الطعن رقم 2260 جلسة 2 / 6 / 1969 س 20 ص 795، مذكور من قبل، مصطفى مجدى هرجة، جرائم التهريب، دار الفكر و القانون بالمنصورة، 2006، ص 240.

[2] المادة 62 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

اقتناء تبغ أراضي المنطقة غير ممنوع، وعليه فالحظر الوارد في هذه الحالة هو خاص باقتناء تبغ المنطقة في الأماكن التي لم يرخص بيعه فيها .[1]

و كل شخص توجد في حوزته أجهزة أو آلات أو معدات ميكانيكية صالحة لصناعة التبغ يعتبر كأنه صانع غير قانوني يعاقب بصفته كذلك، أما استيراد الآلات المذكورة إلى الأراضي السورية فهو ممنوع[2] . كما لا يجوز للزرّاع أو التجار المصدرين أو الباعة أن يضعوا أية عقبة كانت في سبيل مأموري الاحتكار حين قيامهم بالتدقيقات المطلوبة منهم، ويجب على أولئك وهؤلاء أن يكونوا دائماً على أتم استعداد لتلبية طلبات الاحتكار أما بأنفسهم وأما بواسطة وكلائهم، في حالة غيابهم، وعليهم أيضاً أن يمهدوا أمام المأمورين المذكورين سبل القيام بواجباتهم، وأن يضعوا تحت تصرفهم اليد العاملة التي قد يحتاجون إليها ولا يجوز معارضتهم فيها إذا شاؤوا أن يأخذوا بعض النماذج عن محصولهم[3] .

تلجأ صناعة التبغ إلى استخدام بعض الحيل الخادعة لتقديم بيانات مضللة حول اتجاهات تجارة التبغ غير المشروعة لدعم روايتها عن وجود مشكلة قائمة أو متوقعة. وفي معظم الأحيان كانت مزاعمها تتضمن نصف الحقيقة في أحسن الأحوال؛ فعلى سبيل المثال، ادعت شركة جابان توباكو انترناشيونال أن تجارة

---

[1] جنحة رقم 528 تاريخ 1953/3/16 ، مجلة القانون صفحة 449 لعام 1953 قاعدة 508 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2، أديب استانبولي، قاعدة 509 ، مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[2] المادة 63 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[3] المادة 64 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

السجائر غير المشروعة قد ازدهرت في أيرلندا وأن الاتجاهات "تشير إلى وجود زيادة تدريجية منتظمة" من عام 2011 إلى عام 2013. وفي سبيل إثبات ذلك، استخدمت الشركة الحصة السوقية غير المشروعة للسجائر بدلًا من العدد المطلق للسجائر المدخنة غير المشروع تداولها . والاعتماد على قياس الحصة السوقية غير المشروعة يقدم بيانات مضللة للاتجاهات الفعلية في استهلاك السجائر غير المشروعة، فوفق دراسة أعدتها صناعة التبغ، رغم تناقص استهلاك السجائر غير المشروعة في أيرلندا من حيث العدد المطلق، فإن الحصة السوقية غير المشروعة قد ازدادت، بسبب انخفاض استهلاك السجائر المشروعة بوتيرة أسرع من استهلاك السجائر غير المشروعة . كما أن الاعتماد على الحصة السوقية غير المشروعة مقياسًا لحجم سوق السجائر غير المشروعة غالبًا ما يعطي انطباعًا خاطئًا عن الاتجاهات الفعلية لاستهلاك السجائر غير المشروعة. وعلى مجتمع مكافحة التبغ ووسائل الإعلام إدراك هذه الأنماط، وعند إعداد التقارير عن الاتجاهات في تدخين السجائر غير المشروعة، يجب أن تستخدم الأعداد المطلقة للسجائر غير المشروعة المستهلكة لا الحصة السوقية غير المشروعة. [1]

يعزى انتشار ظاهرة تهريب التبغ في معظم دول العالم لأسباب عديدة، أهمها ارتفاع التعرفة الجمركية على منتجات التبغ بهدف الحد من التدخين وزيادة الإيرادات في آن واحد، مما يؤدي إلى سعي المستهلكين إلى البحث عن منتجات بسعر أقل، وهذا ما يستغله مهربو هذه المنتجات. كما أن فارق أسعار هذه المنتجات و التعرفة الجمركية المفروضة عليها بين الدول المجاورة يفتح الباب

[1] التجارة غير المشروعة، المرجع السابق.

أمام زيادة تهريب هذه المنتجات .ولذلك تضع الدول العديد من السياسات لمكافحة التهريب حسب الظروف الاقتصادية والتجارية التي تعيشها كل دولة . بشكل عام، أدت الزيادات في الضرائب المفروضة على السجائر وغيرها من ضرائب التبغ إلى زيادة في عائدات الضرائب، وزيادة في نسبة التهريب، وانخفاض أعداد المدخنين . كما تفيد تجارب الدول أعلاه، من الصعب الوصول إلى سياسة ضريبية متوازنة تجاه السجائر، فهذه السياسات تعتمد على الأهداف التي تحددها الدول، فهل تهدف إلى محاربة التدخين والحفاظ على الصحة كأولوية بغض النظر عن العامل المالي؟ أم أنها تهدف إلى الحصول على إيرادات كأولوية بغض النظر عن عدد المدخنين؟ كل ذلك يعتمد على خصوصية كل دولة، والظروف الاقتصادية المتعلقة بها . فمثلا، من الصعب على الدول النامية التي تعتمد على إيرادات الاستيراد، التخلي عن هذا المورد المالي، فهي تحارب التهريب بشدة وترفع الضرائب على السجائر، بينما تسعى الدول المتقدمة من خلال هذه السياسة إلى مكافحة التدخين للحفاظ على الصحة والبيئة.[1]

على ارض الواقع، تهريب البضائع يسمح بتوفير سيولة للمتعاملين الاقتصاديين، بعكس عمليات التصدير الرسمية التي تخضع مداخيلهم لإجراءات ضبط مصرفية وتفرض رقابة على حركة العملة الصعبة. لاستيعاب أهم الفرص الإيجابية التي يمكن أن يوفرها التهريب للدولة ككل خاصة بدول العالم الثالث، بالإمكان تصور النتائج التي تترتب عن قيام اقتصاد دولة دون تهريب، فأي من مؤسسات الدولة ستتكفل بتشغيل البطالين المحرومين من العمل بقطاع التهريب؟

[1] علي جبارين، مسيف جميل مسيف، المرجع السابق، ص 10.

ما هي الآثار النفسية التي ستتركها البطالة المطولة في نفسية البطالين؟ وما هي النتائج التي يمكن أن تترتب عن البطالة؟. هذا الواقع سيؤدي دون شك إلى كثرة الانحرافات والآفات الاجتماعية، زيادة معدلات الإجرام وفي الأخير ثوران اجتماعي ضد مؤسسات الدولة ونظام الحكم،هذا الواقع من شأنه التأثير على القدرات الاجتماعية للعنصر البشري وعلى التنمية بمختلف أبعادها. يعتبر البعض أن حركات التهريب من شأنها أن توطد علاقات الأخوة، التعاون وحسن الجوار بين دولتين تفصل بينهما حدود وهمية رسمها في غالب الأحيان المستعمر، وهذا الاستقرار الاجتماعي بالمنطقة من شأنه أن يخلق استقرارا حتى على المستويات السياسية والدبلوماسية ويساهم في تكثيف ودعم النشاطات والمبادلات التجارية الرسمية بين الدول. يمكن أن تكون للتهريب أيضا نتائج إيجابية لتحقيق التوازن الاستراتيجي الأمني بالمنطقة، انطلاقا من كون المهربين يكتسبون خبرة ومعرفة دقيقة للمنطقة، نتيجة تنقلاتهم المتكررة من إقليم دولة إلى إقليم دولة أخرى، وقد يسمح لهم نشاطهم بتكوين علاقات مع أعوان الدولة، بحيث يمكن لهؤلاء استغلال المعلومات التي تكون بحوزة المهرب، وإن الحصول على مثل هذه المعلومات يمكن أن يتم في مقابل غض النظر عما يقوم به الشخص من عمليات تهريب؛ هذه المعلومات قد تختلف طبيعتها فهي إما معلومات أمنية محضة أو معلومات تتعلق بتهريب الأسلحة أو المخدرات أو أية معلومة أخرى قابلة للاستغلال. قمع الدولة المباشر للمهربين يمكن أن تترتب عنه نتائج سلبية، كأن يتحولون المهربون المنهارون نفسيا نتيجة البطالة والسائمون من الدولة ونظامها إلى نشاطات أكثر خطورة من التهريب، قد تهدد الأمن والسكينة العموميين. من هذا المنطلق، يستنتج أن البحث عن حلول لظاهرة التهريب لا يتطلب إرساء إستراتيجية لمكافحة التهريب فحسب، بل

يتطلب مقاربة حقيقية للتكفل الاجتماعي، مع توفير الدولة لكل الإمكانيات والوسائل التنظيمية، التقنية والبشرية اللازمة لدعم وتنمية كل نشاط يتم بالقطاع الرسمي، بشكل يجعل من امتيازات العمل بالقطاع الرسمي أكبر من تلك التي يوفرها العمل بالقطاع غير الرسمي.[1]

في سورية، تشير الإحصائيات إلى تزايد حجم المستوردات التي تقوم بها المؤسسة العامة للتبغ، حيث بلغت كمية المستوردات لعام 2009 مقدار /7120300/ كغ وبقيمة إجمالية تفوق / 14.7/ مليار ل س وبزيادة مقدراها /3146435/ كغ عن عام 2005، وبمعدل نمو متزايد بلغ (79%) لقد تزايد حجم المستوردات من السجائر الأجنبية المفلترة بشكلٍ ملحوظ عام 2009 عما هو عليه عام 2008 وذلك بسبب الحملة التي قامت بها الحكومة السورية وإدارة الجمارك في ضبط الحدود ومنع تهريب المنتجات الأجنبية بشكلٍ عام والسجائر بشكلٍ خاص.[2]

في الواقع العملي، لقد ثبت أن معالجة التهريب لا يمكن أن تهمل المطلب الوقائي الذي يقتضي تضافر جهود الجميع، انطلاقا من دور الدولة في امتصاص حركات التهريب، إقناع المهربين بالعدول عن عملياتهم التهريبية، الدعم الاجتماعي والتكفل بالطبقات العاطلة عن العمل ، توعية المجتمع المدني بخطورة التهريب و إشراكه في مجال التكفل بالظاهرة، إصلاح أجهزة

---

[1] بوطالب براهمي، المرجع السابق، ص 92.

[2] زين الدين زهيري، اتجاهات تطور إنتاج واستهلاك التبغ في سورية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 136.

ومؤسسات الدولة وتأهيل الاقتصاد الوطني المحفز للاستثمار والعمل بالقطاع الرسمي، من جملة التدابير الوقائية التي تم وضعها قصد ضمان مكافحة التهريب الجمركي:

- تحسين شروط العمل بالقطاع الرسمي
- مراقبة تدفق البضائع التي تكون عرضة للتهريب وضع نظام للكشف عن مواصفات البضائع ومصدرها
- تعميم نشر القوانين المتعلقة بحماية الملكية الفكرية
- مكافحة الفساد والرشوة وتعزيز أخلاقيات المهنة حيث أن تهيئة الظروف المواتية للعمل بالقطاع الرسمي تتطلب أيضا العمل من أجل القضاء على أوجه الفساد والرشوة التي تطبع العمليات التجارية حيث أن الفساد والرشوة لا يساهمان في دعم حركات التهريب فحسب، بل يعرقلان أيضا نشاط المتعاملين الاقتصاديين الذين يرغبون في العمل المشروع. فالوضعية الاجتماعية التي يعاني منها موظفو الدولة المكلفون بمكافحة التهريب والناتجة عن تدني مستويات أجورهم وعدم التكفل بهم على مستوى مؤسساتهم بالوجه المطلوب، كلها عوامل تساهم في تعاطي بعض الأعوان للرشوة مقابل غض النظر عن عمليات التهريب.
- دعم الترتيب الأمني للشريط الحدودي، وبشكل خاص في المناطق البعيدة عن مراكز المراقبة
- إشراك المجتمع المدني في الوقاية من التهريب ومكافحته، لاسيما عن طريق المساهمة في تعميم و نشر برامج تعليمية، تربوية و توعوية حول مخاطر التهريب على الاقتصاد والصحة العامة

- إبلاغ السلطات العامة عن أفعال التهريب وشبكات توزيع وبيع البضائع المهربة
- المساهمة في فرض احترام أخلاقيات المعاملات التجارية.[1]

ثانيا: طرق تقليد مستحدثة

إن أكبر أشكال الاعتداءات التي تمس حقوق الملكية الصناعية ما يعرف " بالتقليد" هذه الظاهرة ظهرت في مراحل أولى في شكل ممارسات محتشمة لتتخذ شيئا فشيئا ملامح الظاهرة الدولية، وتصبح هاجسا لدى أصحاب الحقوق وخطرا محدقا باقتصاديات جميع الدول مصنعة كانت أم سائرة في طريق النمو، ونتيجة لذلك سعت معظم الدول إلى إدراج تلك الحقوق، ضمن السياسات الوطنية باعتبارها أداة أساسية في تنمية المجتمعات، فقامت بسن التشريعات التي تكفل وتصون هذه الحقوق من الضياع أو الانتهاك أو التعدي. ولما كانت عناصر الملكية الصناعية قرينة الابتكار والاختراع والمنافسة المشروعة قرينة للتقدم الصناعي والاقتصادي بعيدا عن التقليد وسرقة الاختراعات، اتفقت كل التشريعات على أن حماية حقوق الملكية الصناعية بالتصدي لكل الأعمال غير المشروعة التي يمكن أن تمس بها، هي التي تؤدي إلى إطلاق ملاءات الإبداع والإنتاج الفكري لما تبعثه هذه الحماية من طمأنينة لدى أصحاب الحقوق في مسألة استثمارهم واحتكارهم لمنتجاتهم مهما كانت طبيعتها. ونتيجة للتقدم السريع في مجالات الصناعة و الزراعة وفي ظل إفرازات العولمة، ظهرت تحديات جديدة ترمي إلى مواجهة

---

[1] تركي بشير، المرجع السابق، ص 30.

جرائم التقليد التي تعتبر اعتداء على أصحاب الحق، فتلحق بهم أضرار بالغة وتتخذ أشكالا وصورا متعددة ومتنوعة دفع بمختلف الأنظمة القانونية الوطنية والدولية إلى تكريس حماية حقوق الملكية الصناعية عموما وحمايتها من التقليد خصوصا.[1]

أحيانا ما يكون من شبه المستحيل التفريق بين السجائر المزيّفة والسجائر الأصلية. وتشكّل السجائر الشبيهة مشكلة أخرى، حيث يقوم المجرمون بتقليد التصميم الأصلي مع إدخال بعض التغييرات. على سبيل المثال، قد يتم نسخ أصناف معينة مع إضافة بعض التغييرات البسيطة، مما قد يدفع المستهلكين إلى الظن بأنه مجرد نمط جديد لأحد الأصناف الأصلية . إن المنتجات المزيّفة رديئة الصنع والمذاق قد تكون أيضاً أكثر خطراً على الصحة من المُنتج الأصلي. فمن غير المحتمل امتثالها للمعايير التشريعية الصارمة التي تتقيد بها الأصناف الأصلية سواء ما يتعلق بمعدلات القطران والنيكوتين وأول أكسيد الكربون وقد تحتوي على مكوّنات غير مصرّح بها [2] .

فالتقليد هو اصطناع شيء كاذب على نسق شيء صحيح، ولا يشترط في الشيء المقلد أن يكون مشابها تماما للشيء الصحيح، بحيث ينخدع به الفاحص المدقق، و إنما يكفي أن يصل التشابه إلى درجة يكون من شأنها خداع الجمهور، والعبرة في تقدير توافر التقليد بأوجه الشبه بين الشيء المقلد والشيء الصحيح. التقليد في الملكية الصناعية هو الاعتداء على حقوق أصحاب العلامات التجارية والصناعية، وكذا المخترعين عن طريق اصطناع علامة أو رسم أو نموذج

[1] آيت شعلال لياس، المرجع السابق، ص 2.

[2] الجريمة ومردوداتها، المرجع السابق.

مزيف تقليدا للعلامة أو للرسم الأصلي أي مشابه له في الشكل أو الأسلوب بحيث يخدع الغير بذلك. [1]

التقليد قد يتمثل في اصطناع علامة أو نموذج أو رسم أو اختراع مطابقا للأصل، أي يتعلق الأمر بالعملية التي تسمح بصنع المنتج وتحقيقه ماديا .ومن ثمة لا يفرض أن يكون المنتج قد استعمل، أي أن المشرع يعاقب عملية الصنع، بغض النظر عن عملية الاستعمال. ففعل الاصطناع هو إنتاج شيء جديد مطابق ومماثل لشيء وجد سابقا، وذلك بدون علم صاحبه الأصلي أو رضاه، يتم عن طريق الصناعة أو النسخ بقصد تملكه أي شخص من استعماله واستغلاله، والأشخاص الذين يمكن أن يرتكبوا جريمة التقليد يندرجون تحت طائفة الصناع والرسامين الذين يقومون باصطناع تلك العلامة أو القالب أو الختم الذي يساعد على طبعها و وضعها على السلعة المقلدة، ويستخلص أن الركن المادي، قد يتحقق بأي فعل يشكل مساس بالحق المعنوي أو المالي لصاحب الحق [2]

التقليد والقرصنة هما مورد مهم لتمويل الإرهاب الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي العالمي و مكافحة التقليد والقرصنة تتطلب تعاوناً عالمياً، فحقوق الملكية الفكرية تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز التطورات الفكرية والتكنولوجية، كما في أنشطة البحث والتنمية. وحماية حقوق الملكية الفكرية أمر محوري

---

[1] آيت شعلال لياس، المرجع السابق، ص 46.

[2] آيت شعلال لياس، المرجع السابق، ص 48.

أيضاً نظراً للانعكاسات السلبية الجمة التي تخلّفها تجارة السلع المقلدة والمقرصنة على الاقتصاد وعلى صحة المستهلكين وسلامتهم[1].

بلغ تكاثر الجهات التي تشارك في إنتاج السلع المقلدة والمقرصنة وتوزيعها وبيعها حداً كان يصعب تصوره قبل عقد من الآن، ولا يولي هؤلاء الأفراد أو الشبكات المنظّمة اهتماماً كافياً لحكم القانون أو ممارسات التجارة المنصفة أو السبل المشروعة لتكوين الثروات وخلق فرص العمل أو الحدود الوطنية أو سلامة المستهلك أو الصحة العامة، ولا يكترثون بها إطلاقاً في بعض الأحيان. إنهم يبتكرون في أنشطتهم، ويتحتم التفوق عليهم في ابتكار سبل ردعهم .و يجب العمل على تعزيز الشفافية في جميع المعاملات الدولية في سلاسل الإمداد، ووقف الإنتاج والتوزيع غير المشروعين، والاستمرار بحزم في ملاحقة الشبكات ومقاضاتها وتفكيكها، والأهم من كل ذلك، أن بذل مزيداً من الجهود لتوعية المستهلكين[2].

---

[1] هياتي يازجي، المؤتمر العالمي السابع لمكافحة التقليد والقرصنة للبحث عن حلول ابتكاريه للتصدي للتجارة غير المشروعة في السلع المقلدة والمقرصنة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles، تم الاطلاع بتاريخ 8 7 2020.

[2] كونيو ميكوريا، الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية، المؤتمر العالمي السابع لمكافحة التقليد والقرصنة للبحث عن حلول ابتكاريه للتصدي للتجارة غير المشروعة في السلع المقلدة والمقرصنة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles، تم الاطلاع بتاريخ 8 7 2020.

قد تكون مصادر التقليد من دول أخرى خاصة في مناطق جنوب شرق آسيا، وقد تكون داخلية بتمويل ضخم، حيث تعتبر مسألة تتبع مصدر التقليد من أصعب المسائل التي يواجهها أصحاب الشأن، كون معظم الظاهرين في عمليات التقليد هم تجار وموزعون صغار يقومون بعمليات بيع صغيرة، وليس لهم أماكن بيع ثابتة، ودائما يخفون مصدر تمويلهم من هذه السلع المقلدة .و لا تؤدي معاقبتهم إلى القضاء مصدر التقليد حيث أنه يبقى وجود آخرين يقومون بهذا الدور يحول دون ذلك. [1]

حيث لا يزال التقليد والقرصنة مشكلتين كبيرتين في جميع أنحاء العالم تغذيهما المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، كالفقر وسلوك المستهلكين الملتبس إزاء حقوق الملكية الفكرية ومشاركة شبكات إجرامية وسهولة الوصول إلى السلع غير الشرعية، لا سيما بواسطة الوسائط الرقمية. ورغم توفر أطر قانونية ومؤسسية متينة، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتحقيق الامتثال لنُظم الملكية الفكرية القائمة وضمان أداء هذه النُظم لدورها كمحرّك للابتكار والإبداع، ومن شأن إذكاء الاحترام للملكية الفكرية أن يدعم الجهود المبذولة لهذه الغاية. [2]

---

[1] آيت شعلال لياس، المرجع السابق، ص 53.

[2] فرانسيس غري، المدير العام للويبو، المؤتمر العالمي السابع لمكافحة التقليد والقرصنة للبحث عن حلول ابتكاريه للتصدي للتجارة غير المشروعة في السلع المقلدة والمقرصنة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،
http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles، تم الاطلاع بتاريخ 8 7 2020.

فالتقليد تحدٍ عالمي يضرّ بالصناعة والمستهلكين والحكومات ويستدعي تعاوناً دولياً لإيجاد الحلول المناسبة. [1] من جهته، وضع البروتوكول عدة التزامات، حيث يصدر كل طرف، رهنا بالمبادئ الأساسية لقانونه الداخلي، ما يلزم من تدابير تشريعية وتدابير أخرى لجعل التصرفات التالية غير مشروعة بموجب قانونه الداخلي:

- صنع التبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع، أو بيعها بالجملة، أو الوساطة فيها، أو بيعها، أو نقلها، أو توزيعها، أو تخزينها، أو شحنها، أو استيرادها بما يخالف نصوص هذا البروتوكول، صنع التبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع، أو بيعها بالجملة، أو الوساطة فيها، أو بيعها، أو نقلها، أو توزيعها، أو تخزينها، أو شحنها، أو استيرادها، أو تصديرها دون دفع الرسوم والضرائب والجبايات الأخرى، أو دون الدمغات الضريبية المنطبقة، أو دون علامات التوسيم الفريدة، أو دون أي علامات أو بطاقات توسيم أخرى مقررة
- أي أفعال أخرى لتهريب أو محاولة تهريب التبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع
- أي شكل آخر من أشكال صنع التبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع، أو تغليف التبغ الذي يحمل دمغات ضريبية مزيفة أو علامات تعريف مميزة أو أي علامات أو بطاقات توسيم أخرى لازمة مزيفة؛

---

[1] تو سو آنغ، رئيس الجمعية الدولية للعلامات التجارية ، المؤتمر العالمي السابع لمكافحة التقليد والقرصنة للبحث عن حلول ابتكاريه للتصدي للتجارة غير المشروعة في السلع المقلدة والمقرصنة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،
http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles، تم الاطلاع بتاريخ 8 7 2020.

- البيع بالجملة، أو الوساطة، أو البيع، أو النقل، أو التوزيع، أو التخزين، أو الشحن، أو الاستيراد أو التصدير فيما يتعلق بالتبغ المصنوع بشكل غير قانوني و منتجات التبغ غير المشروعة و المنتجات التي تحمل دمغات ضريبية مزيفة و أي علامات أو بطاقات توسيم أخرى لازمة مزيفة أو معدات الصنع غير المشروعة

– مزج منتجات التبغ بمنتجات أخرى غير التبغ في مجرى التقدم عبر سلسلة التوريد لأغراض إخفاء أو تمويه منتجات التبغ.

– مزج منتجات التبغ بمنتجات غير التبغ بما يخالف المادة ١٢ من هذا البروتوكول

– استخدام شبكة الإنترنت أو وسائل الاتصال أو أي أساليب أخرى تستخدم فيها التكنولوجيات المتطورة لبيع منتجات التبغ بما يخالف هذا البروتوكول

– حصول أي شخص يحمل رخصة طبقا للمادة ٦ على تبغ أو منتجات تبغ أو معدات صنع من أي شخص كان ينبغي أن يكون مرخصا طبقا للمادة ٦ ولكنه لم يرخص

– إعاقة أداء أي موظف رسمي، أو أي موظف مكلف، لواجباته المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع بالتبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع أو لواجباته المتعلقة بالردع عن هذا الاتجار غير المشروع أو كشفه أو التحقيق فيه أو القضاء عليه

– تقديم أية بيانات جوهرية كاذبة أو مضللة أو منقوصة، أو عدم تقديم أي معلومات مقررة إلى أي موظف رسمي أو أي موظف مكلف عند أداء واجباته المتعلقة بمنع الاتجار غير المشروع بالتبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع أو واجباته المتعلقة بالردع عن هذا الاتجار غير المشروع أو كشفه أو التحقيق فيه أو القضاء عليه، ما لم يكن ذلك مخالفا للحق في الامتناع عن إدانة الذات

– الإدلاء في الاستمارات الرسمية بمعلومات غير صحيحة عن أوصاف أو كميات أو قيم التبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع، أو عن أي معلومات أخرى محددة في هذا البروتوكول، لتحقيق أي من الغرضين التاليين: التهرب من دفع الرسوم والضرائب والجبايات الأخرى المنطبقة، أو المساس بأي من تدابير المراقبة اللازمة لمنع الاتجار غير المشروع بالتبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع، أو اللازمة للردع عن هذا الاتجار غير المشروع أو كشفه أو التحقيق فيه أو القضاء عليه؛

– عدم الاحتفاظ بالسجلات المنصوص عليها في هذا البروتوكول أو الاحتفاظ بسجلات زائفة

–غسل عائدات التصرف غير المشروع المحدد كفعل إجرامي بمقتضى الفقرة ٢

– يحدد كل طرف، رهنا بالمبادئ الأساسية لقانونه الداخلي، أن التصرفات غير المشروعة المذكورة في الفقرة ١ أو أي تصرف آخر يتعلق بالتجارة غير المشروع بالتبغ ومنتجات التبغ ومعدات الصنع بما يخالف أحكام هذا

البروتوكول تشكل أفعالا إجرامية، ويتخذ التدابير التشريعية وغيرها اللازمة لإنفاذ هذا التحديد.[١]

في الواقع ، ليس بوسع المواطنين سليمي النية ولا البلدان الأعضاء في الإنتربول تحمّل انتظار تغيّر ظروف الاقتصاد العالمي وإيجاد المزيد من التمويلات الحكومية المخصصة لمكافحة التجارة غير المشروعة. لكن تمكنت الإنتربول بفضل شراكات بين القطاعين الخاص والعام من درّ إيرادات إضافية وحافظت في الوقت عينه على استقلاليتها في تفكيك مجموعات الجريمة المنظّمة التي تقلّد المنتجات وتهربها. من حيث النتيجة، أن إقامة شراكات متينة بين القطاعين العام والخاص وبين قطاعات صناعية أخرى متضررة وبين أصحاب المصالح الحكوميين، تُحدث فرقاً شاسعاً ويتعين مواصلة التكاتف في سبيل التصدي لهذه التحديات المتنامية وإيجاد حلول أكثر ابتكاراً. [٢]

المدخنون الذين عانوا ما يكفي ارتفاع الأسعار المستمر يتحولون بأعداد كبيرة نحو السجائر المهربة، أو المزورة أكثر من أي وقت مضى وبحسب تقرير أعدته شركة كى إم بي جي KMPG ، لحساب شركة التبغ موريس فيليب الدولية، قفز عدد السجائر المدخنة في المملكة المتحدة التي لم تدفع جمارك عليها إلى ما يقارب الثلثين عام 2012. وسيجارة واحدة تقريباً من كل ست

---

[١] المادة 14 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ

[٢] رونالد نوبل، الأمين العام للإنتربول، المؤتمر العالمي السابع لمكافحة التقليد والقرصنة للبحث عن حلول ابتكاريه للتصدي للتجارة غير المشروعة في السلع المقلدة والمقرصنة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،

http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles، تم الاطلاع بتاريخ 8 7 2020.

سجائر في المملكة المتحدة كانت إما مهربة وارتفع متوسط سعر التجزئة لعلبة السجائر القياسية المحتوية على 20 سيجارة، من 4.5 جنيه إسترليني إلى ما نحو ثمانية جنيهات في السنوات العشر الماضية. وبحسب رابطة صانعي التبغ، تقتطع الحكومة من هذه الجنيهات الثمانية ضرائب تبلغ نحو 6.2 جنيه .ووفقا لديبي كوريس، مالكة محال جيم إنجرام لبيع السجائر في وايت ستابل في مقاطعة كنت، المدخنون لا يستحون من السؤال عن السجائر المزورة المعروفة بـــ "الأبيض الرخيص" – التي لا تبيعها. وتقول: الناس يدخلون إلى المحل ويسألون عن الأبيض الرخيص، خاصة في أيام الصيف عندما يأتي الغرباء من خارج البلد وأصبحت ماركات السجائر المزورة، مثل "جين لينج" من الأسماء الشائعة تقريباً بين بعض المدخنين. وتضيف موريس: بعض الناس يعتقدون أن جين لينج ماركة مشروعة، القفزة في استهلاك التبغ غير المشروع تأتي في وقت تفكر فيه حكومة المملكة المتحدة في إدخال تشريع خاص بعدم وضع علامات تجارية على علب السجائر، وهو قانون يقول منتقدوه إنه سيسهل على صانعي السجائر المزورة إغراق السوق .ويقول بول ويليامز، رئيس الشؤون العامة لمؤسسة التبغ اليابانية الدولية، الذي أدت حملته المضادة لعدم وضع علامات تجارية على علب السجائر إلى الاصطدام بوكالة المعايير الإعلانية: المقترحات الرامية إلى عدم وضع علامات تجارية على علب السجائر ستعلم دليلاً تفصيلياً، خطوة بخطوة، لتزوير المنتجات المشروعة، وستعمل حتى على تقليل تكلفة تقليدها. ويضيف: أكبر الرابحين من هذا هم عصابات الإجرام الدولية يسبب صعود السجائر غير المشروعة صداعاً للخزينة العامة للدولة، التي تجني تقريباً عشرة مليارات جنيه سنوياً في شكل ضرائب على التبغ. وشكلت هذه الرسوم زيادة بنسبة 5 في المائة عن آخر ميزانية للدولة. وبحسب

مصلحة الضرائب والجمارك البريطانية، تخسر خزينة الدولة نحو 1.2 مليار جنيه سنويا في صورة ضرائب غير مستوفاة[1].

يصعب الحصول على بيانات تخص الإتجار غير الشرعي في السجائر حيث يصعب قياس النشاطات غير القانونية .فقد شمل بعض وكلاء القياس في الماضي التناقض بين الصادرات والواردات بافتراض أن السجائر مجهولة المصدر قد اختفت في السوق السوداء .في عام 1996 قدرت هذه الفجوة بنحو 4 % ونسبت للتهريب التقليدي واسع النطاق بالرغم من أن هذا الرقم هو رقم إجمالي بسيط فشل في أخذ عدة عوامل أخرى غير متعلقة بالتجارة غير الشرعية في الحسبان .في السنوات الأخيرة تم تقليل هذه الفجوة، لكن طبيعة التجارة تغيرت بشكل خاص فإنتاج السجائر "البيضاء الرخيصة "أو" البيضاء غير الشرعية "والتي يتم إنتاجها بشكل قانوني بواسطة الشركات المصنعة بهدف استيرادها بشكل عام بطريقة غير قانونية إلى منطقة أخرى .ويسهل إنتاج السجائر" البيضاء غير الشرعية "والتجارة فيها بالمقارنة بالمنتجات المقلدة وهي شريحة متنامية من السوق في بعض الدول الأفريقية .أما في الوقت الحالي فالتجارة غير القانونية للسجائر تصل إلى 12–6 % من استهلاك الدول النامية. يشكل الإتجار غير الشرعي في السجائر تحدياً لمكافحة التبغ لأن السجائر غير القانونية تميل لأن تكون أقل سعراً وهي مشكلة يمكن التغلب عليها بخفض أسعار السجائر الشرعية الأمر الذي من شأنه تقويض جهود مكافحة التبغ .تشير الدلائل إلى أن الاستيراد غير الشرعي للسجائر يميل لأن يكون أعلى في الدول ذات الهيكلية الحكومية الضعيفة وذات مستويات أعلى من

[1] دونكان روبنسون، جامي سميث، المرجع السابق.

الفساد والتي تجري فيها نشاطات تهريب أخرى وذلك بغض النظر عن مستوى فرض الضرائب فيها . فالإتجار غير الشرعي في التبغ مقترن أيضاً بعناصر أخرى خاصة بالسوق السوداء وبالتهريب ومشكلات عالمية أخرى مثل غسيل الأموال ونشاطات تمويل الإرهاب . كما أنه يخفض العائد الذي تولده التجارة الشرعية ويزيد من توافر السجائر لعامة السكان وللشباب لذلك ينبغي أن تكون إجراءات محاربة الإتجار غير الشرعي في التبغ إقليمية ودولية.[1]

حمولة حاوية من السجائر التي يتم شراؤها مقابل ما يتراوح بين 50000 و 150000 يورو يمكن بيعها في الاتحاد الأوروبي بمبلغ يصل إلى 1.5 مليون يورو، بحسب بوغ؛ علماً أن تكلفة إنتاج علبة سجائر واحدة تبلغ أقل من 20 سنتًا لتصنيعها. وبالتالي، فإن هذه الأرباح الضخمة الناجمة عن تجارة السجائر غير المشروعة تعزز جماعات الجريمة المنظمة في الاتحاد الأوروبي التي ستلجأ إلى العنف لحماية أعمالها التجارية، بما في ذلك ارتكاب جرائم قتل، ناهيك عن الفساد والابتزاز وغسل الأموال . كما حدث في بلغاريا، حيث داهمت السلطات في عام 2016 مصنعي تبغ الشيشة، تبين لاحقاً أنه كان يديرهما قائدان سابقان في تنظيم "داعش". أي أن تهريب التبغ مرتبط بتمويل الإرهاب أيضاً. فملاحقة مصانع السجائر غير المشروعة غالباً ما يكون غير مجد، بسبب إحجام السلطات المحلية عن إعطاء معلومات عن الشركات العاملة في المناطق الحرة، كما يقول هوارد بوغ، رئيس فريق الاحتيال في المكافحة في يوروبول . تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من بين أسوأ الدول سمعة، عندما يتعلق

---

[1] مصطفى صدّيقي كالوكو، أديمولا أولاجيدي، كينيث أوليكو ،مارجريت هاوثورن ، ماريا كارمونا وجوشوا كايالله ، المرجع السابق، ص 19.

الأمر بالسلع المقلدة والمقرصنة بشكل عام. فقد أشار تقرير صادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2016 إلى أن الإمارات العربية المتحدة كانت ثالث "اقتصاد منشأ" للسلع المقلدة التي تدخل الاتحاد الأوروبي بين عامي 2011-2013، بعد هونغ كونغ والصين مباشرة[1] .

في سورية وضع المشرع بعض القواعد الخاصة:

- من ناحية، فقد اعتبر صنع التبغ سراً جريمة معاقب عليها بغرامة قدرها من مئة إلى ألف ليرة سورية مع مصادرة الأدوات، أما التبغ المصادر فإنه يستهدف للعقوبات المنصوص عليها في الفقرة 13 من المادة 80 . وعند تكرار المخالفة تفرض عقوبة حبس من 8 أيام إلى ستة أشهر بقطع النظر عن العقوبات المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

من ناحية ثانية، جريمة صنع أو استعمال أو اقتناء ماركات أو طوابع مزورة من ماركات وطوابع إدارة الاحتكار أو الورق وأنابيب سكاير من ورق وأنابيب الإدارة المذكورة، العقوبة هي الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات مع مصادرة الأشياء المذكورة . أما الحكم الذي سيصدر في المادة الجزائية فيجب أن يحدد أيضاً مقدار التعويض الذي ينبغي على المخالفين تأديته إلى إدارة الاحتكار لقاء الخسائر والأضرار التي يكونون قد ألحقوها من جراء أعمالهم[2] .

---

[1] تهريب السجائر من الإمارات.. مشكلة تؤرق الاتحاد الأوروبي، المرجع السابق.

[2] المادة 80 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

الفرع الثاني: كثرة أسباب ارتكاب الجرائم

هناك موضوعان مهمّان على صلة بزيادة الضرائب على التبغ: الأول هو الحاجة إلى تفادي زيادة ضريبيّة كبيرة تُفضي إلى تعزيز التجارة غير المشروعة، والثاني تمويل مجموعات الجريمة المنظمة والمنظمات الإرهابيّة. أمّا توظيف عائدات تجارة التبغ غير المشروعة التي يجري تبييضها وسائر المنتجات ذات القيمة العالية مثل النفط بهدف تمويل الإرهاب، فشأن مثير للقلق نظراً إلى بروز منظمات إرهابيّة مثل «داعش» و«النصرة» و«القاعدة» وانتشارها عبر المنطقة من المغرب إلى المشرق . وأكد خبراء أن تجارة التبغ المهرب باتت تنشط في الدول العربية ، إذ قدّروا قيمة الإيرادات الضائعة منها لخزائن الدول العربية بنحو بليون دولار سنوياً. ومعلوم أن هذا الأمر يؤثر بدرجات متفاوتة في دول المنطقة، فتختلف العوامل المسببة لهذه التجارة باختلاف الأسواق، لكن ميزة السعر التي توفرها هذه المنتجات هي السبب الرئيس وراء رواج المنتجات غير المشروعة [1]

أولا: الضرائب

أدى تحرير التجارة الخارجية ،إلى تدفق المنتجات الأجنبية إلى السوق الوطنية فأصبح على عاتق الدولة حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الخارجية، كون اغلب المؤسسات غير قادرة على المنافسة، فلجأت إلى فرض القيود و الرسوم

---

[1] هدى أحمد محمود ، تهريب التبغ لتمويل الإرهاب أكثر جدوى من تهريب السلاح، المرجع السابق.

الجمركية على البضائع المستوردة ،حيث تعمل الدولة على حماية جهازها الإنتاجي لكي تسمح بالصناعات الناشئة بالنمو والتطور حتى تصبح قادرة على المنافسة داخل السوق ،فعن طريق التملص من دفع الضريبة الجمركية المستحقة تصبح السلعة الأجنبية المستوردة عن طريق التهريب تباع داخل السوق بأسعار منخفضة منافسة بذلك المنتجات المحلية. ما يؤثر على الصناعات الناشئة، فيتسبب بغلق المؤسسات المحلية وبالتالي تسريح العمال،وضعف القدرة الشرائية للمواطنين مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية بسبب ارتفاع معدلات البطالة وهذا ما يؤدي إلى ضرب اقتصاد الدولة و إحباط خططها التنموية عن طريق مزاحمة منتجاتها بإغراقها بالبضائع الأجنبية المماثلة لها وبأسعار جد منخفضة. لذلك تعمل إدارة الجمارك والمصالح المختصة على تطبيق إجراءات وتدابير حماية المنتج الوطني من المنافسة غير المشروعة للمنتجات الأجنبية المستوردة، وذلك بإخضاعها إلى حقوق ورسوم خاصة بها ما يعرف بالحقوق والرسوم ضد الإغراق.[1]

إن أحد أهم الأهداف المتوخاة من فرض الضريبة الجمركية على الواردات هي حماية الاقتصاد الوطني، فهي تسمح بالخصوص للصناعات الناشئة بالنمو والتطور حتى تصبح قادرة على المنافسة، خاصة فيما يتعلق بالقطاعات التي تنتظر منها الدولة تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، لكن التهريب يفسد في غالب الأحيان السياسات التي تضعها الدولة من أجل حماية بعض الصناعات الناشئة. مثال ذلك أن تسطر الدولة سياسة لدعم إنتاج سلع محلية، كأن تفرض قيودا جمركية أو شبه جمركية على استيرادها أو تخفض من

[1] تركي بشير، المرجع السابق، ص 22.

معدلات الجباية التي تخضع لها المواد الأولية أو شبه المصنعة التي تدخل في تركيبتها، غير أن التهريب يشوه المخططات التي تضعها الدولة لهذا الغرض، وهذا عن طريق إدخال السلع وعرضها بالسوق المحلي دون دفع الضرائب المستحقة، فهي تباع بأثمان منخفضة مقارنة بأثمان السلع المحلية، وينتج عن ذلك انخفاض الطلب على المنتج الوطني وما يترتب عن ذلك من خفض الإنتاج وتسريح العمال وصولا إلى وقف عجلة الإنتاج المحلي. التهريب يمكنه التأثير أيضا حتى على كبريات الشركات المنتجة، عن طريق إدخال سلع وبضائع مقلدة أو بضائع لا تتطابق مع المقاييس والمواصفات اللازمة، حيث يتم عرضها بالأسواق المحلية بأسعار خيالية لا تعكس حتى تكاليف إنتاج المنتج الأصلي ، بهذا الشكل فإن زيادة نشاطات التهريب تمثل جوا غير ملائم للاستثمارات المحلية والأجنبية.[1]

تعد ضريبة رسوم التحسينات هي أكثر الوسائل فعالية للوقاية من استخدام التبغ وذلك بوضع عوائق أمام الشروع في التدخين، كما أنها تؤدي إلى خفض الاستهلاك حيث تتنافس تكلفة الفرصة لهذه العادة المكلفة مع احتياجات أخرى . يوجد نوعان من الضرائب: ضرائب محددة عن كمية معينة من المنتَج (مثلاً ضريبة عن كل علبة سجائر يتم بيعها) و ضريبة القيمة المضافة كنسبة من السعر. بعض الدول تستخدم كليهما للحفاظ على عائد ثابت لإعاقة تأثير شركات تصنيع التبغ على سعر البيع بالتجزئة ولمواكبة التضخم .بصرف النظر عن الآلية المستخدمة، ينبغي زيادة الضرائب لإبقاء التكاليف أعلى من قدرة المستهلك الشرائية وأعلى من التضخم . في نفس الوقت نجد أنه من المهم التأكد

[1] بوطالب براهمي، المرجع السابق، ص 202.

من فرض الضرائب على كافة المنتجات بما فيها المنتجات الأقل تكلفة لتجنب الإحلال .يمكن استخدام العائد المكتسب من فرض الضرائب في إجراءات أخرى لمكافحة التبغ وهو الأمر الذي غالباً ما يلاقي استحساناً كبيراً بين عامة الناس . كما توصلت الدراسات إلى أنه قد ينتج عن الزيادة 10 % في سعر التبغ قد ينتج عنها انخفاضاً بنسبة 6% في استهلاكه في الدول النامية . تنصح منظمة الصحة العالمية أن تكون الزيادة في الضرائب على التبغ بمقدار 70 % على الأقل من سعر البيع بالتجزئة. [1]

الشباب لديهم قدر من المال الذي يمكنهم إنفاقه أقل نسبياً مما لدى غيرهم، مما يجعلهم أكثر حساسية من غيرهم لارتفاع الأسعار النسبي .وسوف تؤدي صعوبة الحصول على التبغ بأسعار ميسورة لهم إلى إقلاعهم عن التدخين مما يساعدهم على الحد من الاستهلاك. ينفق الأفراد ذوو الدخل المنخفض حصة أعلى نسبياً من دخلهم على التبغ .وسوف تؤدي صعوبة الحصول على التبغ بأسعار ميسورة لهم إلى تحويلهم لوجهة إنفاق المالي إلى شراء السلع الأساسية وتحسين صحتهم، و خفض الفوارق الصحية في المجتمع. تبين البيِّانات المستمدة من العديد من البلدان. أن الضرائب غير المباشرة على التبغ يمكن أن تولد إيرادات ضريبية كبيرة وتقدر منظمة الصحة العالمية أن زيادة مقدارها 50 % في الضرائب غير المباشرة من شأنها أن تولد عائدات إضافية ويمثل هذا المبلغ أكثر من 13 % من الإنفاق الحكومي العام على الصحة ويساهم

[1] مصطفى صدِّيقي كالوكو، أديمولا أولاجيدي، كينيث أوليكو ،مارجريت هاوثورن ، ماريا كارمونا وجوشوا كايالللو، المرجع السابق، ص 16.

محدودو الدخل بقدر أقل من هذه الإيرادات الضريبية الإضافية بسبب ما لديهم من مقدار أعلى من الحساسية للأسعار.[1]

إن آليات فرض الضرائب على التبغ بسيطة؛ فالزيادة الكبيرة على الضرائب من شأنها رفع أسعار منتجات التبغ. وبمراقبة سلوك المدخنين، استطاع الباحثون تحديد أن زيادة أسعار السجائر بنسبة % 10 من شأنها تخفيض استهلاك السجائر ما بين % 2 و%8. وتُعتبر زيادة أسعار التبغ طريقة فعالة خصوصًا لتخفيض نسبة استخدام التبغ بين الفئات الأضعف من السكان، مثل الشباب وأصحاب الدخل المنخفض، لأن هذه الفئات تتأثر تحديدًا بارتفاع الأسعار . والزيادة الكبيرة والمتكررة على الضرائب هي حاجة ضرورية على وجه التحديد في البلدان التي تزداد فيها القوة الشرائية. وعندما يرتفع الدخل بوتيرة أسرع من ارتفاع أسعار السجائر، يصبح التدخين ميسور الكلفة؛ مما يشجع الاستهلاك. وتُعتبر الضريبة غير المباشرة على المبيعات طريقة فعّالة وثبت نجاحها في التقليل من قدرة الإنفاق على السجائر ومنتجات التبغ الأخرى .

الضرائب المفروضة على التبغ لتمويل برامج تخفيف الفقر وبرامج التنمية الأخرى الضرورية للعديد من البلدان فقيرة الموارد . فيمكن النظر لإجراء فرض الضرائب على التبغ على أنه سياسة ناجحة للتنمية وتعود بالنفع لجميع الأطراف ، و على سبيل المثال، أصدرت الفلبين في ديسمبر 2012 قانونًا للإصلاح الضريبي لتمويل التوسع في برنامج الرعاية الصحية الشاملة، وبرامج

---

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية، زيادة الضرائب على التبغ، 2014، مقالة منشورة على الموقع الالكترونيhttp://www.who.int ، تم الاطلاع بتاريخ 5 6 2020.

سبل العيش البديلة لمزارعي التبغ، ودعم قطاع الصحة. وخصصت الدولة أكثر من 85% من العوائد التصاعدية من ضرائب منتجات التبغ والخمور لصالح هذه البرامج. وقد بلغت هذه العوائد التصاعدية 1.21 مليار دولار أمريكي في أول سنة بعد تنفيذ قانون "ضريبة المهلكات" في عام 2013، ثم حققت 1.13 مليار دولار أمريكي في عام 2014، ثم 1.61 مليار دولار أمريكي في عام 2015. وكانت حصيلة العوائد الفعلية تتجاوز العوائد المستهدفة في كل عام بمقدار كبير . بالرغم انخفاض معدلات انتشار التدخين انخفاضًا حادًا من 28.3% في عام 2009 إلى 22.7% في عام 2015، فإن العوائد التصاعدية مولت برنامج الرعاية الصحية الشاملة، بما أسهم في مضاعفة أعداد الفقراء المشمولين بخدمات البرنامج ثلاثة أضعاف تقريبًا في ثلاث سنوات، من 5.2 مليون نسمة في 2012 إلى 15.4 مليون نسمة في 2015. 3 وهذا الإنجاز الهائل للإصلاح الضريبي في الفلبين الذي حقق مكاسب صحية ومالية متزامنة يمكن أن يكون نموذجًا عالميًا للتنمية في السنوات المقبلة[1] .

269 مليار دولار هو حجم الضرائب غير المباشرة على التبغ عالمياً عامَي 2013 و2014، إلا أن الحكومات استثمرت أقل من مليار دولار منها من أجل مكافحة التبغ. في الواقع، تشير الدراسة إلى أن زيادة ضريبية طفيفة على أسعار السجائر بمعدل 80 سنتاً في جميع الدول، من شأنها أن ترفع أسعار

[1] التجارة غير المشروعة، المرجع السابق.

السجائر بنسبة 42%، ما يؤدي إلى انخفاض بنسبة 9% بمعدلات التدخين، أي انخفاض عدد المدخنين بمعدل 66 مليون شخص. [1]

١ أنواع الضرائب

ثلاثة أنواع من الضرائب تفرضها الحكومات على التبغ وهي الضريبة الخاصة وهي ضريبة على الاستهلاك تطبق عادة على الكحول والتبغ والوقود، وفي بعض الدول تطبق على نطاق أوسع من المنتجات مثل المشروبات غير الكحولية والقهوة والشاي؛ الرسوم الجمركية والتي تطبق على السلع المستوردة فقط؛ إضافة إلى ضريبة القيمة المضافة أو الضريبة العامة على المبيعات وتنطبق ضريبة الاستهلاك العام على جميع السلع والخدمات . ويمكن هيكلة الضرائب الخاصة المفروضة على السجائر بعدة طرق، وتفرض بعض الدول مثل أستراليا وجنوب أفريقيا والنرويج ضريبة "محددة "، وهي مبلغ نقدي على السيجارة، وتفرض بلدان أخرى مثل تايلند وباراغواي وفنزويلا والمغرب ضريبة "حسب القيمة"، والتي تحتسب كنسبة مئوية من الثمن، وتعرف أنظمة الضرائب هذه باسم أنظمة "الطبقة الواحدة"، لأن جميع السجائر تخضع إلى نسبة ضريبة واحدة سواء نوعية أو نسبية. وقد طرحت الكثير من الدول أنظمة أكثر تعقيداً، وأكثرها شيوعاً هي الأنظمة التي تسمى الأنظمة "متعددة الطبقات"، التي تقسم السجائر إلى عددٍ من الفئات، حيث تحدد نسبة ضريبة مختلفة لكل فئة، كما أن أنظمة الضرائب "المختلطة" شائعة أيضاً، وتضم هذه الأنظمة الضريبة النوعية/الكمية والنسبية، وتلتزم جميع دول الاتحاد الأوروبي بتطبيق أنظمة

[1] إيفا الشوفي، المرجع السابق.

الضرائب المختلطة، وتتضمن البلدان خارج الاتحاد الأوروبي التي تطبق نظماً ضريبية مختلطة سويسرا وروسيا وأوكرانيا والمكسيك، كما تطبق العديد من الدول، التي تنتهج هياكل الضريبة النسبية والضرائب المختلطة، "الحد الأدنى للضريبة الخاصة" الذي يضمن حداً أدنى لمبلغ الضريبة على كل سيجارة، بغض النظر عن هيكل الضريبة المتبع، ويمكن أن تسبب هياكل الضريبة المختلفة فروقا شاسعة في مستويات أسعار السجائر في كل دولة وبين الدول المختلفة، وتدفع جميع السجائر في الدولة نفس مبلغ الضريبة بموجب نظام الضريبة النوعية، ومن ناحية أخرى، في نظام الضريبة النسبية، تدفع السجائر منخفضة السعر ضريبة خاصّة أقل مقارنة بالسجائر الفاخرة (ذات جودة وسعر أعلى)، مما يسبب فروقا أكبر في السعر . وتخضع منتجات التبغ الأخرى بخلاف السجائر (السيجار والسيجار الصغير والتبغ الناعم المستخدم في لف السجائر وتبغ البايب وتبغ المضغ وغيرها) إلى الضرائب الخاصة في معظم الدول (لكن ليس جميعها)، ولكن تفرض معظم الدول مستويات ضرائب منتجات التبغ الأخرى منخفضة جداً مقارنة بالسجائر المصنعة[1].

في دول العالم عموما والدول المتقدمة بشكل خاص، تتخذ الضرائب المفروضة على التبغ أشكالا متعددة ، هذا بحسب اختلاف الظروف الخاصة بكل دولة وحجم العواقب الصحية والاقتصادية والاجتماعية فيها، وعموما تتكون الضرائب المستخدمة لدى دول العالم بين رفع الرسوم الجمركية وفرض ضرائب على المبيعات بأشكال مختلفة مثل:

---

[1] عتيق الدوسري، سعد العسكر، فهد الرباح، المرجع السابق.

- **زيادة الرسوم الجمركية**، وتعني هنا رسوم جمركية إضافية تفرض على منتجات التبغ بكافة أشكالها، وهو ما يؤدي إلى زيادة في تكلفة استيراد الأنواع ذات الأسعار المرتفعة بشكل أكبر من الأنواع منخفضة الثمن، وبالتالي سيكون تأثيرها أقل على الفئات محدودة الدخل، إلا أنها ستخفض من حجم الإنفاق الوطني على واردات التبغ عموما كما ترفع من حجم إيرادات الدولة من الرسوم الجمركية، وقد تتعارض زيادة هذه الضريبة مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبحسب ما تحدده الاتفاقيات الثنائية والجماعية بين الدول. أما الفائدة التي يعتقد بأنها هامة، فهي خفض معدلات استهلاك الأنواع المعقدة في إنتاجها من السجائر والمنتجات الغربية واستبدال جزء منها بأنواع أقل تعقيدا في مركباتها الكيميائية. وهو ما قد يسهل عملية التخلص من التبغ لدى شريحة أوسع عند تطبيق تدابير وإجراءات أكثر توسعا في مراحل لاحقة، حيث ثبت وجود مواد كيميائية عديدة مضافه في منتجات التبغ الأمريكي بشكل خاص والغربي عموما، وهو ما قد لا تمتلكه شركات تصنيع التبغ في الدول الأخرى.
- **ضرائب المبيعات** :ويتم إضافتها عند نقاط البيع التي تنتهي بها منتجات التبغ وتفرضها بعض الدول كأمر شامل لجميع السلع وبعض الدول لا تفرضها)ومنها دول مجلس التعاون الخليجي
- **ضرائب طابع حكومي** : وتذهب لوزارة المالية أو أمانة المدينة أو البلدية ونحوها.
- **ضريبة طابع صحي** : وتذهب لوزارة الصحة للإنفاق على علاج الأمراض التي لها علاقة بتعاطي التبغ واستهلاكه ولأنشطة مكافحة التدخين تفرضها عدد قليل من الدول

- **ضرائب مضافة** تفرض على أرباح شركات تصنيع وتجارة التبغ والوكلاء أو الممثلين التجاريين.
- **رسوم ترخيص وكالة توزيع وتسويق منتجات التبغ) على مستوى الدولة :** ويتم فرضها كرسوم خاصة محددة القيمة على وكلاء توزيع منتجات التبغ
- **رسوم ترخيص محلات ونقاط البيع بالمفرق في مدن الدولة** :بحيث لا يسمح لأي محل أو متجر بيع منتجات التبغ إلا بعد الحصول على رخصة من وزارة التجارة أو البلدية (ودفع رسوم) متوسطة القيمة.
- **ضرائب كمية :** وتعني فرض ضريبة جمركية على كمية التبغ، سهلة التطبيق نظرًا لتحديد الكمية المادية وتكون على الوزن أو عدد السجائر لها فوائد في تحديد السعر الأدنى لمنتجات التبغ ,ويفضل ربط هذا النوع من الضرائب بمعدل التضخم تلقائيًا وحتى لا يفسد التضخم الفائدة المرجوة من فرض الضريبة أو يتم رفع هذه الضريبة بشكل دوري ولها فائدة أخرى تتمثل في أن الأنواع التي تصنعها شركات التبغ الضخمة تظل منافسة للأنواع الرخيصة ورديئة التصنيع بل قد تزيحها من الأسواق[1] .

في مصر، صغر السن والفقر والمستوى المنخفض من التعليم والبطالة من أهم العوامل المحددة لاستخدام منتجات التبغ غير المشروعة .حيث أن أعلى نسبة من مدخني السجائر غير المشروعة وهي 17.6 % كانت من بين الفئة العمرية الأصغر سنا من المدخنين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 19 عاما، وأعلى نسبة من مدخني السجائر غير المشروعة كانت من بين الأميين بواقع 19.4٪،

[1] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 94.

في حين أن أقل نسبة 7.2٪ و 7.4٪ كانت بين المدخنين ذوي المستوى التعليمي العالي من خريجي المدارس الثانوية والجامعات على التوالي . وكانت أعلى نسبة من مدخني السجائر غير المشروعة بين العاطلين عن العمل بواقع 27.3٪، في حين وجدت أدنى نسبة بين العاملين 8٪. كما أن خسائر إيرادات الضرائب على السجائر وفقا لميزانية الدولة 2017 – 2016 ، فقد بلغت عائدات ضريبة المبيعات من السجائر القانونية 43 مليار جنيه، ومن المتوقع أن تزيد إلى 55 مليار جنيه في السنة المالية 2017–2018 ، فإن تقدير حصة سوق السجائر غير المشروعة هو 8.5٪ حيث قدر أن خسائر إيرادات ضريبة المبيعات في السنة المالية 2016–2017 بلغت 3.4 مليار جنيه مصري ومن المتوقع أن تزيد في السنة المالية 2017– 2018 لتبلغ 4.4جنيه مليار جنيه، في حين بلغت 3.8 مليار جنيه في الدراسة السابقة[١].

ويشكل الفارق في الرسوم والأسعار الناشئ عن الضريبة، ناهيك بالحدود غير الآمنة، المحرّك الأساس للاتجار غير المشروع، كما أن من شأن حدوث زيادة كبيرة ومفاجئة بنسبة 100 في المئة في الضرائب المفروضة على التبغ في دول مجلس التعاون، أن تزيد التفاوت في الأسعار بينها من جهة، ودول يتوافر فيها التبغ بأسعار متدنيّة مثل العراق وليبيا واليمن من جهةٍ أخرى . هناك تفاوت كبير في أسعار السجائر لكلّ حاوية في المنطقة، وهو يتراوح بين 700 ألف دولار في إيران ونحو 1.5 مليون وأكثر في مصر. وتقع دول مجلس التعاون

[١] مؤتمر جمعية مكافحة التدخين والدرن وأمراض الصدر بالقاهرة،بالتعاون مع مكتب منظمة الصحة العالمية في مصر، ووزارة الصحة والسكان، تقييم تجارة التبغ غير المشروعة في مصر، المرجع السابق.

في أعلى السلّم. ومن شأن الزيادة في الضرائب أنّ تؤدّي إلى زيادة كبيرة في أسعار السجائر، تفوق مليون دولار لكلّ حاوية بين الأعلى والأدنى عبر المنطقة. ومن المرجح أن يؤدي هذا الفارق الكبير في السعر إلى زيادةٍ في الإتجار غير المشروع وتمويل المنظمات الإرهابيّة والجريمة المنظمة [١].

وليس لبنان وحده من يشهد ظاهرة التهريب، بل كل دول العالم، بما فيها العالم العربي الذي يتربع على رأس ضحايا التجارة غير المشروعة وانعكاساتها المتنوعة، إذ بلغت خسارته بين عامي 2003 و 2012، نحو 739 مليار دولار، أي نحو 75 مليار دولار سنوياً. و أظهرت الإحصائيات أن "معدل تهريب المنتجات التبغية في لبنان ازداد من 6.1% إلى 30.1% في العام 2017 ونتيجة تهريب التبغ، تراجعت مبيعات "الريجي" من "مليار دولار في العام 2012، إلى 564 مليون دولار عام 2017 .[٢]

الميزانيات العامة في الاتحاد الأوروبي وحدها تخسر سنويا حوالي 10 مليارات يورو بسبب تجارة التبغ غير المشروعة علاوة على ذلك تقوض أعمال تهريب التبغ السياسات الصحية وتساعد على تمويل جرائم أكثر خطورة. [٣]

---

[١] ناصر السعيدي، المرجع السابق.

[٢] ناصيف سقلاوي، المرجع السابق.

[٣] الجيرداس سيميتا، مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون مكافحة الغش، الاتحاد الأوروبي يوافق على توقيع بروتوكول مكافحة تجارة التبغ غير المشروعة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.kuna.net.kw/Article، تم الاطلاع بتاريخ 13 4 2020.

في السعودية، يبدو أن فرض الضريبة الانتقائية ، على السلع الضارة بهدف خفض نسبة استهلاكها وبشكل خاص في أوساط الناشئة، وتعزيز إيرادات خزينة الدولة السعودية، لم يخل من نتائج عكسية إذ ساهم ذلك في تنشيط حركة تهريب التبغ إلى المملكة بسبب تضاعف أسعاره . حيث أن أصنافاً جديدة من التبغ الرخيص دخلت إلى الأسواق المحلية، كما أن المشكلة تكمن في عودة التسويق للتنباك، ودخان اللف أو ما يُعرف بورق الشام، والتي تباع بأسعار منافسة ربما لأنها مهربة. فالضريبة الجديدة سدّت الباب فعلًا على السجائر المعروفة، لكنها في المقابل، وأمام عدم قدرة الجهات المعنية على ضبط الأسواق أتاحت الفرصة للأنواع الأسوأ بالدخول لتحل محلها، أي أننا استبدلنا السيئ بما هو أسوأ، خاصة وأنها تفتقر إلى الفلاتر، ما يجعل المدخن يتجرّع القطران والنيكوتين مباشرة وبشكل مضاعف.

إن هذا يعني أن الضريبة قد جاءت بنتائج عكسية، عوضًا عن أن تساهم في دفع المدخنين إلى التفكير الجاد في الإقلاع عنه ، كما انه يوجد احتمال انصراف البعض عن تدخين التبغ إلى شفط الشيشة هربًا من تكاليف الأثمان المرتفعة للسلعة الخبيثة، أي سيكون كالمستجير من الرمضاء بالنار! وبذلك يفشل المجتمع جزئيًا في محاربة التدخين، لأن الهدف الأسمى هو تقليص عدد المدخنين، وليس جباية المال وحدها.

وتشمل الضريبة الانتقائية سلع التبغ ومشروبات الطاقة بنسبة 100%، في حين تصل إلى 50% على المشروبات الغازية . ووفقًا لتقارير محلية؛ فإن عدد المدخنين في المملكة يصل إلى نحو 6.5 مليون مدخن. وهم الفئة الأكثر

تضررًا من الضريبة المستحدثة التي تسببت بتضاعف إنفاقهم على التدخين . وشكّل فرض الضريبة الانتقائية نقلة نوعية في حياة السعوديين، لم يألفوها من قبل، فهي تُعد أول ضريبة في تاريخهم . وتتوقع الهيئة العامة السعودية للزكاة والدخل، المسؤولة عن جبايتها، أن تصل الإيرادات السنوية للضريبة الانتقائية إلى حوالي 8 مليارات ريال (2.134 مليار دولار) . ويُعد فرض الضريبة الانتقائية بداية لدخول السعوديين عصر الضرائب، ومنها ضريبة القيمة المضافة ، على غرار باقي دول مجلس التعاون الخليجي الست.[1]

٢ -النتائج المحتملة لرفع الضرائب

إن رفع ضرائب التبغ ينتج عنة عدة نتائج سواء ايجابية أو سلبية:

أ -النتائج الايجابية

إن النتائج المحتملة لرفع الضرائب والرسوم في ولاية كاليفورنيا تتمثل في الحد من استهلاك التبغ داخل أراضيها، ففي عام ٢٠٠٤ ، بلغ متوسط سعر بيع علبة السجائر في محلات التجزئة في الولاية 3,95 دولار، أي نحو 14,8 ريال للعلبة الواحدة، وقد قررت الولاية رفع الضريبة على مبيعات السجائر بمبلغ 2,6 دولار للعلبة، أي بسعر بيع إجمالي يعادل 24,56 ريال للعلبة الواحدة، أي نحو 4,46 ضعفا عن سعر بيعها في المملكة، وقد قدرت الولاية

---

[1] فهد السلمان، الضريبة الانتقائية، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.eremnews.com/entertainment/societ، تم الاطلاع بتاريخ 6 20 .2020

بأن هذه الزيادة ستؤدي إلى خفض استهلاك السجائر بنحو 26,3 % بناء على نتائج تطبيقات مماثلة وأبحاث، بحيث يتوقع أن يقلع حوالي نصف مليون مدخن نتيجة لهذه الزيادة، من جهة ثانية، فإن هذه الزيادة ستمنع نسبة من طلبة المدارس من الإقدام على التدخين بسبب ارتفاع السعر، وهو ما يتوقع أن يؤدي إلى خفض في المدخنين من طلبة المدارس بنحو 42,8 % كما أن هذه الزيادة في إيرادات الضريبة سيتم إنفاق جزء منها على برامج مكافحة التدخين في الولاية إضافة لتوزيعها على نواحي الإنفاق الصحية الأخرى ومعالجة مرضى السرطان ومراكز أبحاث السرطان، كما سيتم توفير نحو 16,5 مليار دولار من نفقات الرعاية الصحية الناجمة عن أمراض التدخين[1] .

ب النتائج السلبية

إن ضرائب التبغ هي أكثر الوسائل فعاليةً من حيث التكلفة للحدّ من تعاطيه، وخصوصاً بين الشباب والفئات المنخفضة الدخل وزيادة الضرائب التي ترفع أسعار التبغ بنسبة 10% تقلّل استهلاكه بنسبة 4% تقريباً في البلدان المرتفعة الدخل ونحو 5% في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط . ومع ذلك، فإن ضرائب التبغ المرتفعة هي وسيلة نادراً ما تُنَفَّذ. وهناك 38 بلداً فقط، أي ما يمثل 14 %من سكان العالم، تتجاوز فيها نسبة الضرائب المفروضة على منتجات التبغ 75 %من سعر البيع بالتجزئة، على الرغم من انه تفوق إيرادات

[1] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 95.

ضرائب التبغ بنحو 250 مرّة قيمة الإنفاق على مكافحة التبغ، استناداً إلى البيانات المتاحة .[1]

تحتل أسعار التبغ مكانة محورية في الاستراتيجيات التسويقية لصناعة التبغ؛ فهي التي تحدد أسعار منتجاتها من التبغ والسجائر منتج من المنتجات الموحدة إلى حد كبير، ويسهل تصنيعها بتكلفة منخفضة على نطاق عالمي. لذا تستخدم صناعة التبغ استراتيجيات التسعير في تنظيم أحجام مبيعاتها وتحديد أي المنتجات والأصناف ستعطي انطباعًا بأنها أصناف فاخرة وأيها أصناف اقتصادية. تساعد الأصناف الرخيصة صناعة التبغ على توسيع قاعدة عملائها لأنها أيسر تكلفةً، لا سيما للشباب، وكذلك حين تؤدي زيادة ضريبية إلى رفع سعر جميع السجائر، سيتجه بعض المستهلكين إلى الأصناف الأرخص، بدلًا من الإقلاع عن التدخين. ويمكن سد الفجوة بين أسعار الأصناف المختلفة للسجائر عبر سياسات ضرائب التبغ، كما أن وضع هيكل ضريبي محدد وموحد سيكون فعالًا تحديدًا لتقليل التفاوت في أسعار السجائر. عمليا، لم يؤدي مشروع قانون ضريبة الإنتاج الذي طُرح في كينيا في عام 2015 إلى زيادة الرسوم الضريبية فحسب، بل أيضًا إلى تغيير الهيكل الضريبي من ضريبة نسبية حسب قيمة المنتج ومربوطة بحد أدنى معيَّن إلى ضريبة موحدة ومحددة .وقد أسهم هذا في زيادة أسعار السجائر وتقليل التفاوت في الأسعار. ففي عام 2014، قبل طرح مشروع القانون، كان سعر أرخص أصناف السجائر يقل بنسبة 40% عن أكثر

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ 29 5 2019، المرجع السابق

الأصناف مبيعًا، وفي عام 2016 بعد تغيير الهيكل الضريبي، تضاءلت الفجوة السعرية إلى نسبة بلغت 27% فقط[1] .

دوليًا، النتائج السلبية المحتملة لرفع الضرائب، فمنها زيادة التهريب، حيث يقدر بعض الباحثين بأن حوالي ٣٠ % من السجائر المصدرة دوليًا يتم تداولها عن طريق التهريب وتلعب شركات صناعة التبغ دورًا رئيسيًا في تداول وتسهيل حركة هذه النسبة من التبغ المهرب كما ترى بعض الدراسات وجود إجراءات يمكن من خلالها الحد من عمليات التهريب مثل:

- وضع طابع ضريبي صعب التزوير
- التأكد من وضع العبارات التحذيرية الصحية بشكل يسهّل اكتشاف العبوات المهربة.
- التشديد في العقوبات الموجهة للمهربين مع تفادي وجود ثغرات في أنظمة تحصيل الرسوم.
- العمل على توحيد قيمة الضرائب في الدول المتجاورة .
- ختم كل علبة برقم متسلسل يسهل عملية تعقبها مع طباعة اسم بلد الاستهلاك المصدر له التبغ.
- العمل بنظام الترخيص لمحلات بيع منتجات التبغ.[2]

---

[1] التجارة غير المشروعة، المرجع السابق.

[2] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 96.

ثانيا: ضعف الرقابة الأمنية

مع توسع العولمة وما ترتب عنها من تزايد حركة الأموال كنتيجة لتنامي المعاملات التجارية، تزايدت مجالات الفساد وفرص الرشوة التي أضحت من الملامح التقليدية للجريمة المنظمة، هذه الوضعية أدت أيضا إلى تطور الجرائم الاقتصادية واتساع مجال الاقتصاد غير الرسمي. ولقد لاحظ المحللون الاقتصاديون أنه كلما تعاظمت المداخيل المتأتية من نشاطات التهريب، كلما زاد مستوى منح الرشاوى لموظفي الدولة المكلفين بقمعها الذين يوفرون حماية للمهربين ويسهلون عملياتهم، وهذا ما يسمح بدعم وتطوير جرائمهم، حيث أن العلاقة الوثيقة التي تربط المهربين بأجهزة الدولة يمكن تشبيهها بصلة البيضة بالدجاجة. بالتالي، أن التكفل الحازم بأشكال الفساد والرشوة التي تنخر الاقتصاد الوطني وتؤثر على كيان الأمة، من شأنه أن يساهم في احتواء الأوجه الأخرى للجريمة المنظمة بما فيها جرائم التهريب[1].

على رغم منع تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) تجارة التبغ ومعاقبته المدخنين في المناطق الخاضعة تحت سيطرته في العراق وسورية، تنشط هذه التجارة بشكل ملحوظ، لتولد مصدر تمويل جديد للتنظيمات المتطرفة . وتوقع مسؤولون في شركة التبغ البريطانية «بريتيش أميركان توباكو»، ارتفاع إجمالي الضرائب غير المحصلة والإيرادات الضائعة على خزائن الدول العربية نتيجة الإتجار غير المشروع بالتبغ إلى 1.2 بليون دولار سنوياً، من بليون دولار حالياً، نتيجة عمليات التهريب.

---

[1] بوطالب براهمي، المرجع السابق، ص 193.

وأكد المسؤولون أن أسباب توقّع زيادة الإتجار غير المشروع بالتبغ في المنطقة، لا يقتصر على دخول منظمات إرهابية باتت تنشط في هذه التجارة، خصوصاً في العراق وسورية، على خط التهريب وحسب، إنما تُضاف إليها زيادة كبيرة على الضرائب دفعة واحدة والسماح لشركات بإنتاج التبغ الرخيص الثمن في المناطق الحرة، ما يؤدي إلى نشوء سوق سوداء كبيرة لتهريب التبغ بين الدول العربية . وكُشف النقاب أخيراً عن معلومات تشير إلى ان «داعش» لجأ إلى مصدر دخل إضافي من خلال تهريب السجائر التي يدّعي أنه «يُحرّمها» ويمنع تدخينها في مناطق سيطرته . وأوضح ناشطون في مدينة الرّقة السورية ان التنظيم فتح ممّرات حدودية إلى تركيا لتهريب أصناف كثيرة، بينها الأغنام والسجائر إلى جانب النفط، معتمداً على مجموعة من البغال التي تحمل الأصناف المهّربة وتسير بمفردها على الحدود[1].

في الواقع العملي، يقوم اقتصاد التبغ، على تعزيز عمليات التهريب الذي تشرف عليه مباشرة شركات التبغ عالمياً، فقد كشف العديد من الدراسات عن وثائق تؤكد هذا الأمر، حيث تبين على سبيل المثال أن المصدر الرئيسي للسجائر المهربة في البرازيل يأتي من الباراغواي، أما بلدان السوق الجنوبية المشتركة، وهي: الأرجنتين، البرازيل، الباراغواي و الأوروغواي، فقد رسم أحد الأبحاث طريق التجارة غير الشرعية للتبغ الذي يدخل إليها ليظهر أن بنما هي أكبر مورد للسجائر المهربة في المنطقة. و في عام 2008 نشرت الجامعة الأميركية في بيروت بحثاً للدكتورة ريما نقاش وكايلي لي بعنوان

[1] هدى أحمد محمود ، تهريب التبغ لتمويل الإرهاب أكثر جدوى من تهريب السلاح، المرجع السابق.

«التهريب كـــمفتاح للسوق المشتركة»: شركة التبغ البريطانية الأميركية في لبنان»، استخلصت فيه الباحثتان تورط شركة التبغ البريطانية ـــــ الأميركية في تهريب سجائر إلى لبنان. وجد البحث أدلة في الوثائق الداخلية للشركة تؤكد أن التهريب كان عنصراً مهماً للشركة ضمن إستراتيجيتها لدخول سوق لبنان والدول المجاورة، ليتبين أن لبنان ليس فقط سوقاً مستهدفة للشركات إنما هو أيضاً النقطة الرئيسية لتهريب السجائر في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وصفت الوثيقة «لبنان، قبرص، سوريا والأردن بأنها مجموعة متشابكة من الأسواق بقنوات توزيع سريعة التغير». في الواقع، تقول الدراسة إن منطقة الشرق الأوسط تعتبر الثالثة من حيث استيراد السجائر بنسبة 19.9% من الاستيراد العالمي، أما الإمارات والسعودية والعراق وإيران ولبنان فهي أكبر المستوردين في المنطقة. [1]

انهيار سور برلين في أوائل التسعينات له علاقة قوية بالتجارة غير المشروعة، إذ قامت عدة دول بتخفيف القيود التي وضعتها أمام الاستيراد والتصدير وتخلصت من القوانين والقواعد التي تعوق الاستثمار الأجنبي، كما لعبت الخصخصة وعمليات تحرير التجارة من القيود دورا أيضا في زيادة التجارة غير المشروعة. لكن هذا لا يعني أن ملكية الدولة تمثل تأمينا بل على العكس تماما، كما أوضحت تجربة الصين، حيث ارتبطت الشركات التابعة للدولة بعمليات التزييف. وفي الوقت نفسه فإن الاتجاه إلى رفع القيود عن التجارة لم يشجع عمليات الخوض في مجال الأعمال والاستثمار فحسب، وإنما ضاعف أيضا الطرق التي اعتمد عليها التجار غير الشرعيين لإنشاء واجهات مشروعة

[1] إيفا الشوفي، المرجع السابق

لغسيل أموالهم. من ناحية أخرى، أسهم انهيار سور برلين أيضا في خفض تكلفة القيام بالأعمال التجارية. فمركزية السلطة لا تعمل جيدا في السوق العالمي سريع الحركة حيث تتغير الفرص والمخاطر بسرعة شديدة. حيث أن الجماعات الإجرامية الأكثر تنظيما تتشابه مع الشركات، فكلما زادت المركزية والروتين أصبحت غير قادرة على القيام بأنشطتها على الوجه الأمثل. من حيث النتيجة، من الممكن أن تلعب أنشطة شبكات التجارة العالمية غير المشروعة وشركاؤها في العقود المقبلة دورا أكبر مما نتخيله فيما يتعلق بالعلاقات الدولية، واستراتيجيات التنمية والتطوير، ومجال الأعمال والتمويل، والهجرة، والأمن العالمي. فالصفوة السياسية والعسكرية ورجال الأعمال في كثير من الدول سوف يجدون الدفاع عن أشكال التجارة غير المشروعة أجدى من انضمام دولهم إلى منظمة التجارة العالمية.[1]

في الواقع العملي، الدولة جد متسامحة مع النشاطات غير الرسمية، حيث أن السلطات العمومية تجد نفسها في موقف حر ج بين متطلبات المهنيين ورجال الأعمال المنادية بتقليص حجم الاقتصاد غير الرسم ي، وحركية المؤسسات الصغيرة الناشطة بالقطاع غير الرسمي التي عوضت المؤسسات الكبرى في مجال امتصاص اليد العاملة واحتواء عواقب الهزات التي تخلفها الظروف المحلية أو الدولية؛ الدولة تسمح بممارسة هذه النشاطات سواء كونها مجبرة على ذلك أو كاعتراف بإنتاجيتها وبآثارها على الفئات التي لم تتمكن من الحصول على عمل أو قرض من لدن المؤسسات العمومية. انطلاقا من هذه الأفكار، أقر بعض المحللين بأن التهريب يمكن أن يلعب دورا هاما في

[1] موسى نعيم، المرجع السابق.

اقتصاديات الدول النامية، على الخصوص المتميزة بارتفاع معدلات البطالة وما ينجر عنها من انحرافات اجتماعية، إذ يمكن للسوق الموازي أن يمتص اليد العاملة العاطلة عن العمل وبالتالي التخفيف من الضغط الاجتماعي الذي يقع على عاتق الدولة والذي لم تستطع التكفل به عبر قنواتها الرسمية؛ بهذا الشكل فإن التهريب يمكنه أن يؤدي إلى الرفع من المداخيل والتحسين من مستويات المعيشة لطبقة محرومة من المجتمع، وبالتالي القضاء على البطالة، الفقر والحرمان، كما يسمح بإيجاد حل لكساد بعض البضائع بإيجاد أسواق لتصريفها.[1]

لكن بالمقابل، بالرغم من وجود بعض الأفكار القائلة بإمكانية تحقيق نشاطات التهريب لقدر من التنمية بالدول النامية، لاسيما من خلال امتصاص البطالة، الرفع من المداخيل، تحسين المستويات المعيشية لطبقة محرومة من المجتمع، القضاء على الفقر والحرمان وتحقيق التوازن والاستقرار الاجتماعيين، غير أن هذه الآراء لا تنظر إلى مسألة التنمية من مفهومها الواسع، التي تقتضي إرساء قواعد سليمة تسمح بتحقيق المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين الذين تحفزهم شروط المنافسة على العمل المشروع والفعال المحقق للثروة.[2]

ثالثا: طرق تصنيع احتيالية

بعدما يُزرع ورق التبغ الخام ويبيعه المزارع إلى المصنّع، يجب معالجته وتحويله إلى منتج يرغب المستهلك في شرائه، وكي يعظِّم مصنِّعو التبغ

[1] بوطالب براهمي، المرجع السابق، ص 91.

[2] بوطالب براهمي، المرجع السابق، ص 199.

الأرباح، فإنهم يسعون إلى تقديم منتجات جذابة تسبب الإدمان قدر الإمكان، وتهدف معايير المنتج التي تحكم عملية التحول هذه إلى ضبط خصائص منتجات التبغ، وتقرير أي أنواع منتجات التبغ يمكن بيعها للمستهلكين . عند كتابة هذه المعايير مع مراعاة الصحة العامة، يمكن إلزام المصنّعين بجعل منتجات التبغ أقل جاذبية للمستهلكين وأقل تسببًا في إدمانهم. وهذه الاستراتيجيات تتضمن فرض الحظر على النكهات المميزة، وتحديد محتوى النيكوتين، وحظر المواد الإضافية التي تسرِّع امتصاص الجسم للنيكوتين . ويضاف إلى ذلك سياسات تهدف إلى تجميد سوق التبغ بمنع دخول علامات تجارية جديدة، وقصر العلامة التجارية على عرض نوع واحد من المنتج حتى لا يوحي بوجود ضرر أقل في الأنواع البديلة من نفس المنتج، وطلب الإفصاح عن المكونات للهيئات التنظيمية والمستهلكين . وحظر إضافة المينثول، وهو أكثر النكهات استخدامًا في منتجات التبغ، من شأنه تقليل الرغبة في التدخين. إذ تشير الأبحاث إلى أن المينثول في السجائر قد يسهِّل البدء في التدخين ويعوق الإقلاع عنه. ولحسن الحظ أن القوانين التي تمنع بيع المينثول في منتجات التبغ قد مُرِّرت في البرازيل، وتركيا، وإثيوبيا، والاتحاد الأوروبي، وخمس مقاطعات كندية.[1] .

في أمريكا، في دعوى carter ارتكز محامي الادعاء على تأثير النيكوتين الإدماني إذ حاول السيد كارتر الإقلاع عن التدخين عدة مرات وحاول كافة البدائل من لصقة النيكوتين وحتى التنويم المغناطيسي لكن دون جدوى. وفي دعوى Henley تم رفع الدعوى في سان فرانسيسكو في ولاية كاليفورنيا ضد

[1] التجارة غير المشروعة، المرجع السابق.

شركة فيليب موريس تأسيساً على الإدمان الشديد على النيكوتين، وفي فبراير شباط 1999م منحت هيئة التحكيم للمدعي مبلغ 1.5 مليون دولار كتعويضات مكافئة للأضرار الفعلية التي أصابت المدعي، ومبلغ 50 مليون دولار كتعويضات عقابية، أي أعلى من المبلغ المطلوب من المدعي نفسه، وفي تفسيرها لذلك ذهبت الهيئة إلى أنها صدمت من حجم تلاعب الشركة في مستويات النيكوتين وسياساتها السرية القائمة على حجب المعلومات، وأن الهيئة أرادت بذلك توجيه رسالة واضحة لجميع شركات إنتاج التبغ بأن مثل هذا السلوك هو سلوك غير معقول وغير مقبول.[1]

وعلى الرغم من أن معايير التصنيع، التي تحد من جاذبية المنتجات وإدمانها، تبشر بتقليص سوق التبغ على المدى البعيد، فقد تنشأ عواقب غير مأخوذة في الحسبان إذا لم تراعي هذه القواعد التنظيمية مراعاةً دقيقة سوق منتجات التبغ الأوسع نطاقًا من سوق التبغ. فعلى سبيل المثال، جُمِّد وضع السوق للأنواع القائمة من السجائر عندما أُعفيت من الفحص الدقيق قبل دخولها الأسواق بموجب قانون الولايات المتحدة الأمريكية الذي يوسع نطاق اختصاص إدارة الأدوية والأغذية ليشمل منتجات التبغ. وهكذا أصبح مسموحًا لمصنِّعي السجائر الاستمرار في بيع منتج مميت للمستهلك تحت بعض القيود المحدودة، في حين خضعت للتقنين الحواجز التي تُفرَض على دخول منتجات قد تكون أقل ضررًا . في الوقت ذاته، شهدت صناعة التبغ العالمية مؤخرًا عمليات دمج من خلال الخصخصة والاستحواذ والدمج – حيث أن هناك الآن 5 شركات فقط تسيطر على 80% من سوق السجائر العالمي. وقد قامت هذه الشركات بأتمتة ودمج

[1] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 311.

مصانعها الخاصة، بما أدى إلى استمرار خفض عدد الموظفين. ولذلك، عندما تقول شركات التبغ أن سياسات مكافحة التبغ تهدد وظائف هذه الصناعة ، علينا أن نتذكر الآن أكثر من أي وقت مضى أنها لا تهدف من أعمالها سوى تعظيم أرباح المساهمين، ولا تعمل على حماية رفاه العاملين لديها . بالإضافة، تقع ثلث مرافق تصنيع السجائر غير المشروعة في مناطق التجارة الحرة في الإمارات العربية المتحدة وقبرص وروسيا، حيث تنتج سجائر تُهرَّب إلى بلدان أخرى؛ وهو ما يعيق جهود مكافحة التبغ.[1]

عمليا، في حين أن الدعاوى القضائية ضد صناعة التبغ كانت تركز على الآثار الضارة للتبغ، خطرت لغوتيه فكرة التركيز على آثار الإدمان للتبغ عوضاً عن ذلك، وبذلك يستطيع غوتيه تجاوز الحجة التقليدية لشركات التبغ والقائمة على أساس نظرية افتراض قبول المخاطر أي أن المدخنين قد قبلوا من تلقاء أنفسهم طائعين الأخطار الصحية المرتبطة بالتدخين، كانت فكرة غوتيه ترتكز على إثبات أن معظم الناس يعتقدون أن التدخين عادة خطرة وحسب لكن الحقيقة أن خطورة التبغ تتجاوز ذلك بكثير فالتدخين يسبب الإدمان ومن ثم يصبح المدخن عاجزاً عن السيطرة على عادة التدخين.

الحقيقة أن شركات التبغ لم تكن فقط تعلم بـــآثار النيكوتين لكنها أيضاً بادرت وعلى مدى سنوات إلى تعزيز أثر الإدمان من خلال التكنولوجيا المتطورة.

بذلك تكون دعوى كاستانو هي أكبر دعوى مسؤولية منتج في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية إذ تضم كافة المدخنين وورثتهم في الولايات المتحدة

---

[1] التجارة غير المشروعة، المرجع السابق.

الأمريكية والذين يقارب عددهم 90 مليون شخص، وكان مقدار التعويض المطلوب يتجاوز 40 مليار دولار.[1]

في سورية، تضع هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية بالتعاون مع الوزارة ووزارة الصناعة ووزارة الإدارة المحلية والجهات المعنية الأخرى مواصفات قياسية لجميع منتجات التبغ ومستلزمات إنتاجها وطرق اختبارها سواء أكانت هذه المنتجات محلية أم مستوردة. و ينبغي أن تتضمن المواصفات من جملة ما تتضمنه ما يتعلق بغلاف عبوات منتجات التبغ المعدة للاستهلاك مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية :

- أن يتضمن العبارة التحذيرية التالية باللغة العربية وبخط واضح "التدخين ضار بالصحة وسبب رئيسي بحدوث أمراض السرطان والقلب والأوعية والجهاز التنفسي ويضر بالحامل وجنينها."

- أن يتضمن المكونات السامة وتراكيزها ولاسيما النيكوتين والقطران وغاز أول اوكسيد الفحم.[2]

و يعاقب كل من يخالف أحكام المادة 6 من هذا المرسوم التشريعي بالعقوبات المنصوص عليها في قانون حماية المستهلك رقم 2 لعام 2008 وتعديلاته.[3]

---

[1] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 303.

[2] المادة 6 من المرسوم التشريعي رقم /62/ لعام 2009.

[3] المادة 16 من المرسوم التشريعي رقم /62/ لعام 2009.

رابعا : دوافع اجتماعية

سلوكيات المهربين كثيرا ما تجد مرجعية لها في العادات والتقاليد والأعراف المستقرة في المجتمع أو في منطقة معينة بذاتها، فتحظى باستحسان المجتمع، وفي أسوء الأحوال يمكن أن تقابل بعدم الاهتمام وعدم احتقار فاعلها، إذ يسود الاعتقاد لدى الجماعة أن تجريم أفعال التهريب لا يقصد به سوى زيادة دخل الخزينة العمومية ولا يمس بحقوق الأفراد وحرياتهم العامة، ويترتب عن هذا الاعتقاد أن أشد جرائم التهريب خطورة، تكون في نظر المجتمع أخف أثرا من أبسط جرائم القانون العام. كما أن الوسط العائلي يلعب أيضا دورا مهما في تحديد نماذج السلوك الإنساني بصفة عامة، إذ أن ابن المهرب يجد أجواء جد مواتية ليصبح مهربا هو الآخر، فمهنة التهريب أو حرفة التهريب أو فن التهريب ينتقل في غالب الأحيان أبا عن جد عمل وراثي، يعتبره المجتمع مهنة كغيره من المهن، ما دام لا يتنافى ولا يتعارض مع أعرافهم وتقاليدهم. في إطار الحديث عن الجانبين الاجتماعي والأخلاقي ومدى تأثيرهما على حركات التهريب، لا بد من الإشارة إلى مدى تأثرهما بمخلفات الاستعمار، إذ أن العديد من الدول تملك عادات بل وتواريخ مشتركة بين شعوبها، وبالتالي فإن سكان المناطق الحدودية لم يستوعبوا ضرورة احترام إجراءات المراقبة عبر الحدود وضرورة إخضاع البضائع المستوردة أو المصدرة للمراقبة الجمركية. لابد من الإشارة أيضا إلى أن ارتفاع معدلات البطالة وزيادة الفقر في المجتمع وتدني

مستويات المعيشة كثيرا ما تفسر لجوء الشخص إلى العمل غير المشروع بما في ذلك عمليات التهريب.[1]

خامسا: ضعف الدعم الزراعي

نلاحظ من خلال إحصائيات دائرة الميزانية في فرع المنطقة الساحلية للمؤسسة العامة للتبغ [2]:

- انخفاضا مستمرا دام طول فترة الدراسة في إجمالي المساحات المزروعة، بسبب عزوف المزارعين عن زراعة التبغ، انعكس بطبيعة الحال على كميات الإنتاج الزراعي الإجمالية، تخللته طفرة في عام 2011 بدا أثرها واضحا في كميات الإنتاج أكثر من المساحات، وهذا يدل على زيادة الإنتاجية في ذلك العام، أي أن هذه الطفرة بالزيادة كانت نوعية أكثر منها كمية.
- انخفضت المساحات المزروعة بالتبغ في العام 2016 بنسبة تقرب ال 70% عنها في عام 2002 كما انخفضت كميات الإنتاج الزراعي بنسبة قاربت 77% ليؤدي ذلك إلى انخفاض في إنتاجية الهكتار الواحد قاربت ال 24%.
- كما نلحظ أن كميات الإنتاج ازدادت في عام 2011 بنسبة أكبر بكثير من الزيادة في المساحات المزروعة، مما أثر بشكل كبير على الإنتاجية نحو الزيادة أثرا استمر إلى العام التالي، قبل أن تعود جميع البيانات السابقة إلى نهجها الأول نحو الانخفاض مؤكدة اتجاهها العام خلال فترة الدراسة. [3]

---

[1] بوطالب براهمي، المرجع السابق، ص 192.

[2] راجع الملحق رقم 2

[3] بسام فاروق زرطيط، دراسة تحليلية لكفاءة استخدام الموارد البشرية في المؤسسة العامة للتبغ، المرجع السابق، ص 92.

من حيث النتيجة، يعتبر التبغ من أهم المحاصيل الزراعية التي تتدخل الحكومة السورية بتحديد أسعاره مسبقا والسيطرة على مساحاته المزروعة من خلال منح التراخيص ضمن سياسة فعالة تتضمن السيطرة والتحكم في كمية المنتجات وأنواعها، وتدخل الدولة يتم عبر بعض القنوات أهمها:

أ –تقييد الاستيراد وحصره بالمؤسسة العامة للتبغ، وبالتالي استيراد الاحتياجات اللازمة والضرورية.

ب –تثبيت الأسعار: تلجأ الحكومة إلى وضع حد أدنى وأعلى للأسعار، وذلك بما يتناسب مع التكلفة الحقيقية لكل صنف من هذه الأصناف المزروعة وحسب درجات التصنيف التي تضعها اللجنة الزراعية العليا التي تعتبر مسؤولة عن تسعير أصناف التبوغ.

ويتم التسعير بشكل عام عن طريق التكلفة الحقيقية لكل صنف من هذه الأصناف مضافا إليها هامش ربح محدد يعطى للمنتج.

وبالمقارنة بين وسطي التعرفة لشراء المحاصيل مع وسطي التكلفة الحقيقية للمنتج الزراعي يلاحظ بأن هوامش الربح المعطاة للفلاح غير مشجعة وهي ضمن إطار ضيق نسبيا من هوامش الربح الأخرى التي تحصل عليها بقية القطاعات الصناعية والتسويقية الأخرى، وبالتالي فإن الفلاح يحصل على عائدات إنتاجه من خلال أجور العمليات الزراعية التي يقوم بها بنفسه على أساس أنه هو المنتج الحقيقي وعلى اعتبار أن أكثر العمليات الزراعية تتم عن طريق الجهود المبذولة من قبل المنتج ذاته وأفراد أسرته.

هذا وبالرغم من أن هامش الربح المحدد يعتبر غير مجزٍ للفلاح (المنتج) وغير مشجع إلا أن المنتج يكسب العديد من عوامل الإنتاج عدا هامش الربح المتحقق وأهم هذه المكاسب هي أجور مجمل العمليات الزراعية التي يقوم بها بنفسه بالإضافة إلى فائدة رأس المال المستثمر والتي يقدر ب(15%) من إجمالي التكاليف.[1]

من خلال تجارب الدول التي نجحت في الحد من استهلاك التبغ، تبين أن الضرائب هي العامل الأقوى في الحد من استهلاك التبغ وخاصة للفئات المعالة، والتي تتلقى نفقتها من الآخرين، حيث يشكل ارتفاع تكلفة التبغ عاملا قويا في خفض معدل الاستهلاك وكذلك في ردع المستهلكين الجدد من طلبة المدارس والجامعات. فبحسب الدراسات العالمية والمحلية، فقد اتضح بأن النسبة الأكبر من المدخنين قد بدؤواً التدخين في سن مبكرة. أما الفئة الثانية التي يمكن أن تتأثر بارتفاع السعر فهي المحدودة الدخل، مع مراعاة أن رفع التكلفة على هذه الفئة قد يسبب نتائج سلبية أحياناً و لفترة محدودة وهو ما يقتضي دراسة موسعة للتعرف إلى النتائج التي قد يتركها ارتفاع السعر على هذه الفئة بشكل خاص. بشكل عام من الممكن البدء برفع الضرائب بصورة تدرجية مع فرض رسوم جديدة بمسميات أخرى وبما يؤدي إلى زيادة الأسعار على مجمل أنواع منتجات التبغ مما قد يسهل عملية الإقلاع عن التدخين لدى المستهلكين[2] .

---

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 52.

[2] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 167.

المطلب الثاني: تساهل الرد الجزائي

حجم الجريمة لا يتعلق فحسب بمبدأ العقلانية والخيارات المتاحة للمجرم وإنما يتعلق أيضا بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي الذي توفره السلطات العامة وبالخصوص النفقات العامة المتعلقة بالضابطة القضائية، العقوبات المقررة لمختلف الجرائم، عرض العمل، التربية والتكوين. بإمكان الدولة التخفيض من نفقاتها الموجهة لمكافحة الإجرام وهو الإجراء الذي من شأنه الإنقاص من إمكانية ضبط المجرمين، غير أن الدولة تقوم في مقابل خفض نفقاتها العمومية بالرفع من العقوبات المخصصة للأشخاص الموقوفين، غير أن هذا الاتجاه يرى بأن تشديد الرقابة لمكافحة الإجرام أي الرفع من النفقات العمومية المخصصة لذلك يعتبر إجراءً رادعا للمجرمين أكثر من إجراء الرفع من العقوبات. بالنسبة للعقاب فإن هذه النظرية تفضل تشديد الغرامات على تشديد العقوبات السالبة للحرية حبس، سجن والعقوبات الأخرى، لأن الغرامات تتميز بالفعالية المزدوجة بالنظر إلى كونها تعد عقوبة للمجرم وموردا ماليا لخزينة الدولة في

آن واحد[1] . و يتنوع الرد الجزائي على الجرائم المرتكبة باختلاف القيود المفروضة سواء زراعية (الفرع الأول) أو تجارية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مخالفات القيود الزراعية

أورد القرار 16 ل ر العديد من العقوبات في حالة مخالفة الواجبات المفروضة سواء تلك المتعلقة بتقييد المساحات المزروعة، تسليم المحصول، و التخزين.

أولاً: تقييد المساحات المزروعة

زراعة التبغ يمكن أن تنتشر في الكثير من الأراضي السورية ذات التربة الفقيرة نسبيا والضيقة والتي لا تصلح لزراعات أخرى. وغالبا ما ينمو التبغ في مناطق ليست مناسبة لمحاصيل أخرى ذات إنتاجية عالية و الأرض المزروعة بالتبغ أحيانا تكون ذات رقعة صغيرة نسبيا لا تتيح المجال لإنتاج محاصيل أخرى. كما يعتبر التبغ في العديد من الدول كأحد أكثر المحاصيل أهمية وذو فائدة اقتصادية متميزة عن باقي المحاصيل الرئيسية التي تنمو في المنطقة ذاتها، وتعود هذه الأهمية إلى أن التبغ من أكثر المحاصيل تعويضا للنقد، وف فترة زمنية قصيرة نسبيا وهذا يوحي وبدون شك بأن التبغ من أكثر المحاصيل

[1] بوطالب براهمي، المرجع السابق، ص 95.

الاقتصادية فائدة على الاقتصاديات الوطنية في العديد من الدول المتقدمة والنامية.[1]

في سورية، حدد نظام احتكار التبغ و التنباك الصادر بالقرار رقم 16 ل.ر لعام 1935، عدة قيود زراعية:

- لا يجوز لأي كان أن يزرع تبغاً ما لم يقدم بذلك تصريحاً وما لم يحصل على الرخصة المنصوص عليها في المادة العاشرة.[2]
- على الأشخاص الذين يرغبون في تعاطي زراعة التبغ أن يقدموا بذلك تصريحاً (بين 25 تموز و 20 آب على أقصى تعديل) إلى مختار القرية التي تقوم فيها الأرض المخصصة للزرع ويجب تقديم هذا البيان بحضور أحد مأموري الاحتكار . على إدارة الاحتكار أن تحيط المختار علماً بمرور هذا المأمور في قريته قبل ثلاثة أيام على الأقل . أما الزرّاع الذين لم يتمكنوا من تقديم تصاريحهم كما هو مبين أعلاه فيحق لهم أن يقدموها بين 20 آب و 25 آب على أقصى تعديل إلى القائم مقام في مركز القضاء . يجب أن يبين في التصريح موقع الأرض المعدة لزرع التبغ مساحتها ونوع التبغ الذي سيزرع فيها والمساحة المراد زرعها بقصد البيع إلى الاحتكار، والمساحة المراد زرعها بقصد التصدير . وعلى المختار بعد أن تتجمع لديه هذه التصاريح، أن يسلم

---

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 12.

[2] المادة 7 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

مأمور الاحتكار قبل مغادرته القرية السجل الخاص المشار إليه أعلاه والذي يجب تسليمه إلى القائم مقام في 20آب.[1]

- في حالة وفاة المزارع يجب على المختار أن يشعر إدارة المالية بذلك في مدة ثمانية أيام. فتعمد إدارة المالية إلى مراجعة إدارة الاحتكار بالأمر في مدة ثمانية أيام أيضاً . وإذا لم يطلب أحد الورثة خطياً من المختار أن يسمح له بالمثابرة على زرع التبغ تحت مسؤوليته فيتوجب على الورثة أو إدارة الاحتكار اقتلاع الشتيل على حساب هؤلاء الورثة . وعلى كل مزارع يعدل عن الزرع أن يحيط المختار علماً بالأمر، فيشعر المختار إدارة المالية بذلك في مدة ثمانية أيام، وتتولى إدارة المالية أشعار إدارة الاحتكار في مدة ثمانية أيام أيضاً، فتنتدب إدارة الاحتكار مأموراً يتولى إتلافها بنفسه على نفقة الزارع في حالة رفضه ذلك[2] .

- لا تمنح رخص زرع للزرّاع الذين يسلمون غلتين متواليتين بأسعار تنقص 25 بالمئة على الأقل عن معدل أسعار مشترى التبغ من الأنواع ذاتها . ويتولى المختار تبليغ هذه القائمة إلى أصحاب الشأن، ثم ترسل منها نسخة مصدقة إلى إدارة الاحتكار في مدة ثمانية أيام.[3]

- يجب على الزرّاع أن يستحصل على البذور التي يحتاج إليها من إدارة الاحتكار. وهذه يوجب عليها أن تعطيه البذور المنتخبة اللازمة للتشتيل بأدنى الأسعار الممكنة . وتصدق اللجنة الدائمة تعريفة هذه الأسعار . و يجب إتلاف

---

[1] المادة 8 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[2] المادة 11 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[3] المادة 10 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

المشاتل في 15 أيار على أقصى تعديل في السواحل و 15 حزيران في الجبال، أي أن نقل الشتل يجب أن يكون قد انتهى في هذين التاريخين . أما الشتل الذي تبقى في المشاتل بعد هذين التاريخين فتعتبر كأنها زرع غير مصرح به منذ الدقيقة التي يبلغ فيها طول الورق 20 سنتمتراً [1] .

- يجوز قطف الأوراق ونقلها من أماكن التنشيف إلى داخل القرية التي أنتج فيها التبغ دون قيد ولا شرط، ولكن خلال النهار فقط، أما فيما عدا ذلك فلا يجوز النقل إلا بموجب رخصة من إدارة الاحتكار وفي الظروف المنصوص عليها في هذا القرار [2] .
- لا يجوز للزارع أن يقتني سوى منشف واحد لسائر مزارعه الموجودة في قرية واحدة علاوة على أجهزة التنشيف الموجودة في المزارع نفسها . ويجوز لمأموري الاحتكار أن يدخلوا إلى محلات التنشيف بصورة دائمة [3] .
- يجب على الزرّاع أن يقتلعوا الشتل والجذور فور قطف الأوراق وعلى أقصى تعديل فور انقضاء مهلة تحددها إدارة الاحتكار للمختار [4] .

في حالة المخالفة للواجبات المفروضة تفرض العقوبات التالية:

أولاً: زراعة تبغ يقوم بها أشخاص غير مرخص لهم بزراعته، في قرية لم يرخص فيها بزراعة التبغ جزاء نقدي 100 ل.س عن كل كيلو أو جزء منه ومصادرة المزروعات أو إتلافها على نفقة المزارع. في قرية رخص فيها

---

[1] المادة 13 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[2] المادة 17 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[3] المادة 18 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[4] المادة 19 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

بزراعة التبغ جزاء نقدي 25 ل.س عن كل كيلو أو جزء منه ومصادرة المزروعات أو إتلافها على نفقة المزارع.

ثانيا: في حالة زراعة غير مرخص بها أو زرع مساحة تزيد عن المساحة المنصوص عليها في الترخيص يقوم بها أشخاص مرخص لهم بزراعة التبغ ، إذا لم تتلف المساكب يفرض جزاء نقدي 100 ليرة سورية وتصادر أو تتلف كامل المزروعات على نفقة المزارع .[1]

في الأردن، قانون التبغ الأردني ذو الرقم 32 لعام 1952 يعالج هذه المخالفات بطريقة :

- كل تبغ زرع دون الحصول على تصريح خاص بزرعه يعتبر مهربا ويعاقب الزارع بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا مع مصادرة التبغ، ويجوز لوزير المالية بعد أن يتثبت من وجود المخالفة أن يأمر بإتلاف التبغ المزروع دون انتظار نتيجة الإجراءات القضائية وأن يغرم المزارع بنفقات الإتلاف إذا لم يقم هو بإتلافه خلال مدة أسبوع واحد من تاريخ تبليغه أو تبليغ محل إقامته طلبا خطياً بذلك.
- أيضا، لا يسمح لشركات صنع التبغ والسجاير بزراعة التبغ لحسابها باسمها مباشرة أو بواسطة آخرين ويدخل في ذلك أي ارتباط للشركة مع أي شخص إذا كان من شأنها أن تتحكم الشركة بالمحصول أو بأي جزء منه وللسلطة أن تسحب الرخصة الصادرة لأي شخص إذا اقتنعت بأنه يزرع بصورة مخالفة

[1] المادة 80 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

لهذه الفقرة، وأن ترفض تجديدها نهائياً ويعاقب على هذه المخالفة بالإضافة إلى ذلك بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون.

- كل تبغ وجد في حوزة المزارع في غير المكان المصرح به في طلب تصريح الزراعة المشار اليها في الفقرة (أ) من المادة الرابعة من القانون الأصلي يعتبر مهربا ويعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة (32) من القانون الأَصلي.[1]

في مصر، قانون التبغ المصري ذو الرقم 92 لعام 1964 يعالج هذه المخالفات أيضا بطريقة مختلفة :

حيث يعتبر تهريباً:

أولاً: استنبات التبغ أو زراعته محلياً .

ثانياً: إدخال التبغ السوداني أو التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي أو بذور التبغ بكافة أنواعه إلى البلاد.

ثالثاً: غش التبغ أو استيراده مغشوشاً، ويعتبر من الغش إعداد التبغ من أعقاب السجاير أو السيجار أو ما يتخلف عن استعمال التنباك .رابعاً تداول التبغ المنصوص عليه في الفقرات السابقة أو حيازته أو نقله أو خلطه على غير ما يسمح به القانون وكذلك تداول البذور أو حيازتها أو نقلها .ويستثنى من ذلك ما يستنبت أو يزرع أو يرد لأغراض التجارب التي يصدر بها ترخيص من الوزير المختص .ويصدر قرار من وزير الزراعة بالاتفاق مع وزير الخزانة

[1] المادة 4 من قانون التبغ الأردني رقم 32 لعام 1952.

بتحديد الشروط والأوضاع الخاصة بهذا الترخيص [1]. وترتيباً على ذلك فإن وجود نسبة من الرمال في الدخان وهي مادة غريبة لا يسمح القانون أن يخلط بها الدخان بأي نسبة كانت مهما ضؤلت يعتبر خلطاً معاقباً عليه، كما يعد في حكم القانون تهريباً.[2]

بالمقابل، يُعاقب على التهريب أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، ويحكم بطريق التضامن على الفاعلين والشركاء بتعويض يؤدى إلى مصلحة الجمارك على النحو التالي :

- مائة وخمسون جنيهاً عن كل قيراط أو جزء منه مزروع أو مستنبت فيه تبغاً
- عشرون جنيهاً عن كل كيلو جرام أو جزء منه من التبغ الجاف أو منتجاته.
- عشرة جنيهات عن كل جرام أو جزء منه من البذور.
- خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام أو جزء منه عن الشجيرات المنزوعة من الأرض سواءً كانت كاملة أو غير كاملة النمو مورقة أو منزوعة الورق وكذلك ورق التبغ الأخضر .ويكون العمدة وشيخ البلد اللذين استنبت التبغ أو زرع في دائرة اختصاصهما مسئولين إدارياً عن إهمالهما في التبليغ ويحاكمان تأديبياً أمام لجنة العمد والمشايخ .وفي جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع الجريمة فإذا لم تضبط حكم بما يعادل مثلي قيمتها، ويجوز الحكم بمصادرة الأدوات ووسائل النقل التي استعملت أو استخدمت في الجريمة

---

[1] المادة 2 من قانون التبغ المصري رقم 92 لعام 1964.

[2] طعن رقم 753 جلسة 1968/6/10 س 19 ص 666، مذكور من قبل، مصطفى مجدى هرجة، المرجع السابق، ص 239.

وفي حالة العود يضاعف الحد الأدنى للعقوبة ويجوز مضاعفة التعويض وتنظر القضايا المتعلقة بتلك الجرائم عند إحالتها للمحاكم على وجه الاستعجال [1] .

ثانيا : واجبات تسليم المحصول

من المهام الرئيسية التي تقوم بها المؤسسة العامة للتبغ هو شراء المحصول واستلامه من المنتجين ويتم ذلك من خلال لجان الشراء المتمركزة في أكبر القرى التي تتوسط مراكز الإنتاج، حيث تقوم هذه اللجان والتي بلغ عددها ما يقارب 39 لجنة في القطر والتي تضم أكثر من 1000 موظف وعامل موزعة على 20 لجنة في المنطقة الساحلية و 15 لجنة في المنطقة الشمالية و 4 لجان في المنطقة الجنوبية باستلام المحاصيل التبغية من المزارعين وشرائها وفق جدول أسعار محددة مسبقا لكل صنف ونوع، والإدارة ملزمة بشراء جميع محصول المزارعين الجيد منه والرديء ، وتدفع اللجنة قيمة المحصول بعد تصفية النفقات الخاصة بكل مزارع في اليوم ذاته في أغلب الأحيان.

وتبدأ عملية الشراء عادة بعد الانتهاء من جني المحصول وتوضيبه ضمن بالات من الخيش تسمى الطرود تزن الواحدة منها من (15-40) كغ وذلك حسب الصنف، وتتم هذه العملية في كل عام مع مطلع تشرين الأول في مراكز الشراء من قبل اللجان والتي يرأسها خبراء في شؤون التبغ حيث يتولون الكشف على التبغ المسلم من المزارعين من حيث الكمية والصنف والنوع إذ أن لكل نوع

---

[1] المادة 3 من قانون التبغ المصري رقم 92 لعام 1964.

من أنواع التبغ أصناف ودرجات حسب التدرج اكسترا، أول، ثاني، ثالث، لكل من (شك البنت والتنباك) وممتاز، جيد، وسط، لبقية الأصناف الأخرى. [1]

في سورية، حدد نظام احتكار التبغ و التنباك الصادر بالقرار رقم 16 ل.ر لعام 1935، عدة قيود تتعلق بتسليم المحصول :

- متى نضجت الشتل وقبل الابتداء بقطفها وعلى كل قبل 15 تموز في السواحل و15 أيلول في الجبال، ينبغي على كل زارع أن يقدم تصريحاً يقال له تصريح المحصول، وفيه يقدر وزن الأوراق الناشفة التي ينتظر الحصول عليها من مزارعه . وهذا التصريح يجب أن يقدم إلى المختار بعد أن تلصق عليه الطوابع القانونية بنفس الشكل الذي يقدم فيه التصريح المنصوص عليه في المادة الثامنة مع استثناء الفقرة الثالثة منها [2] .
- بعد تقديم التصريح، أو بعد انقضاء التاريخين الأقصيين المشار إليهما في المادة السابقة، يحق لإدارة الاحتكار أن تتولى تخمين المحصول بنفسها ثم تبلغ فوراً هذه التخمينات إلى الزرّاع حتى إذا لم يقبلوا بها قامت اللجنة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 27 بتخمين المحصول بصورة نهائية .[3]
- يجب وضع التبغ في أكياس جاهزة للوزن فور انتهاء التنشيف وعلى أقصى تعديل فور انقضاء مهلة تحددها إدارة الاحتكار للمختار . ولا يجوز في أي

---

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 164.

[2] المادة 15 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[3] المادة 16 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

وجه من الوجوه أن يحتوي التبغ المقطوف على قطع من الساق أو على ذروات زهور أو على براعم أو على مواد غريبة .[1]

- يتولى الوزن مأمور من إدارة الاحتكار بحضور المختار أو، في حال غيابه، بحضور اثنين من أعضاء مجلس الاختيارية . ويجوز للزرّاع حضور الوزن ولكن عدم حضوره لا يمكن أن يحول دون اعتبار الوزن صحيحاً . ثم تختم الأكياس بالرصاص وترقم، فإذا كانت الأوزان المتحققة دون الأوزان الواردة في تصريح المحصول بأكثر من عشرة بالمئة، توجب على الزارع أن يرسل الإيضاحات اللازمة خطياً إلى وكالة الاحتكار التي ينتسب إليها، ويمكن لإدارة الاحتكار أن تقبل بهذه الإيضاحات وأن لا تعد النقص عجزاً، وإلا أخذ تصريح المحصول أو (عند الاقتضاء) نتيجة التدقيق في هذا التصريح، ووصل المستودع أو، في حالة عدم وجوده الأرومة المقابلة له، حجة قانونية دون سواها لإثبات العجز .
- كل عجز غير مبرز يتجاوز عشرة بالمئة يخضع للغرامات المنصوص عليها في الباب السادس من هذا القرار . ويبقى الزارع مسؤولاً عن الكميات التي قيدت على اسمه في تصريح المحصول أو بعد التدقيق في التخمين إلى حين وزن هذه الكميات .[2]
- عندما يسلم إلى المستودع المحصول المعد للبيع إلى الاحتكار (أو على أقصى تعديل (في مدة خمسة أيام، يكشف رئيس المستودع على التبغ بحضور منتجه للتثبت من أنواعه ثم تذكر هذه الأنواع والأسعار المقابلة لها على ورقة كشف

---

[1] المادة 20 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[2] المادة 21 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

تعطى إلى صاحب البضاعة . ويجوز للمأمورين الذين يستلمون المحاصيل أن ينقصوا من وزنها إذا تبين لهم أن نوعها هو دون النوع الأخير. أو إذا كانت رطوبتها غير عادية.[1] .

- إذا رفض الزرّاع القبول بنتيجة الكشف أو بتنقيص المأمور، فتبت في الأمر بصورة مبرمة لجنة مؤلفة من مندوب عن إدارة المالية ومندوب عن الزرّاع وأحد مأموري الاحتكار . وتجتمع اللجنة بناء على دعوة الاحتكار وعلى طلب الزرّاع، يجب تقديم هذا الطلب قبل انقضاء مهلة ستة أشهر من تاريخ إجراء الكشف ويجب أن يذكر فيه السعر الذي يطلب الزارع أن يدفع به ثمن محصوله واسم مندوبه في اللجنة، تكون نفقات اللجنة على عاتق الفريق الخاسر . في حالة لم يقدم الزارع طلبه قبل انقضاء المهلة المنصوص عليها أعلاه أو إذا لم يلب مندوبه دعوة الاحتكار فيعتبر متخلفاً ولا يحق له بعد ذلك الاعتراض على نتيجة الكشف المنصوص عليه في المادة السابقة . أما التبغ الذي يتبين بصورة نهائية أن أنواعه رديئة جداً أو تجعله غير صالح للاستعمال فيرفض ويحرق تحت مراقبة إدارة الاحتكار . أما المواد الغريبة التي قد يعثر عليها ممزوجة بالتبغ فتسحب منه وتحرق وتطبق أحكام المادة 21 على العجز الذي قد ينتج عنها بعد مقابلة النتيجة بتصريح المحصول.[2]
- يجب على إدارة الاحتكار أن تدفع للمزارع في خلال خمسة عشر يوماً ابتداء من الاستلام في المستودع أو عند الاقتضاء ابتداء من قرار اللجنة المنصوص عليها في المادة 27 من القرار رقم 16/ل.ر الصادر في 30 كانون الثاني سنة

---

[1] المادة 26 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[2] المادة 27 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

1935 أو من انتهاء الستة أشهر المنصوص عليها في المادة نفسها . و لإدارة الاحتكار الميزة في أن تأخذ مسبقاً من قيمة المبالغ المتوجبة للمزارع كل مبلغ يتوجب لها بصفة استرداد نفقات حقيقية موضوعة على عاتق المزارع بموجب الأنظمة المنصوص عليها في المادة 4 من الفقرة 3 من دفتر الشروط الملحق بالقرار رقم 16/ل.ر الصادر في 30 كانون الثاني سنة 1935.[1]

في حالة المخالفة للواجبات المفروضة تفرض العقوبات التالية:

- رفض الخضوع لمراقبة المزروعات أو التدخين جزاء نقدي مائة ليرة سورية ومصادرة أو إتلاف المزروعات على حساب الزارع إذا كان الأمر يتعلق بمراقبة المزروعات جزاء نقدي مائة ليرة سورية ومصادرة التبغ إذا كان الأمر يتعلق بمراقبة التدخين .
- عدم تقديم بيان المحصول غرامة 100 ليرة سورية مع مصادرة التبغ الذي لم يصرح به، أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .
- إذا لم تتلف السوق والجذور يفرض جزاء نقدي قدره (25) ليرة سورية عن كل كيلو أو جزء منه و تتلف السوق والجذور على نفقة المزارع .
- خلط التبغ الموضوع في الأكياس بمواد ممنوعة مصادرة الأكياس التي يتحقق فيها الخلط .
- نقص يزيد عن عشرة بالمئة ثابت غير مبرر يظهر بين تصريح المحصول أو التخمين النهائي وبين الوزن غرامة قدرها (25) ليرة سورية عن كل كيلو أو جزء منه عن النقص الزائد عن معدل التساهل البالغ عشرة بالمئة .

---

[1] المادة 28 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

- نقص ثابت غير مبرر يظهر بين تصريح المحصول أو التخمين النهائي وبين الوزن إذا كان هذا الوزن قد تم بعد عملية التخمين غرامة قدرها 100 ليرة سورية عن كل كيلو نقص أو جزء منه .
- نقص ثابت غير مبرر في حسابات الزرّاع أو المدخنين غرامة قدرها 100 ليرة سورية عن كل كيلو نقص أو جزء منه .
- عدم تقديم التصريح المختص بالفقدان أو السرقة جزاء نقدي من 100 ليرة سورية .
- عدم تسليم التبغ إلى المستودع في المهلة المحددة جزاء نقدي من 25 إلى 100 ليرة سورية عن كل كيلو غرام أو كسر من الكيلو غرام مع مصادرة التبغ إذا لم يسلم إلى المستودع قبل صدور الحكم. [1]

ثالثا: واجبات التخزين

يتم تخزين التبوغ على اختلاف أصنافها وأنواعها في العديد من المحافظات أهمها اللاذقية، طرطوس، حلب، دمشق، حماة وذلك في مستودعات أقامتها المؤسسة العامة للتبغ بهدف تخزين التبوغ، إلا أن تلك المستودعات المملوكة من قبل المؤسسة لا تؤدي الغرض المنشود منها، نظرا لضخامة الكميات المستلمة في كل عام مما اضطر بالمؤسسة إلى است ئجار بعض المستودعات الأخرى للغاية ذاتها.

---

[1] المادة 80 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

وتبلغ المساحة الإجمالية للمستودعات التابعة للمؤسسة العامة للتبغ حوالي (225000 م) لعام 2000 موزعة إلى (160000م) في المنطقة الساحلية و(61878م) في المنطقة الشمالية و(3435م) في المنطقة الجنوبية، وبطاقة تخزينية إجمالية قدرها (45)ألف.

عندما يصل محصول المزارعين إلى مستودعات المؤسسة (مستودعات تبغ الورق) يقوم بعض الخبراء المختصين في عمليات التخزين والمراقبة بفحص بالات التبغ وذلك بطريقة السبر العشوائي بواسطة أجهزة قياس الرطوبة وبالتالي تنظيم جداول بالرطوبات المرتفعة عن الحد المسموح به وهو (15%) ثم تفرز الطرود والبالات بحسب تصنيفها في الشراء. إلا أنه يبقى لأسلوب التخزين وطرقه آثاره الملموسة على نوعية وجودة التبوغ وذلك تبعا لاختلاف البيئة واختلاف المستودعات وتجهيزاتها والطرق المتبعة في التخزين، فالتبوغ المفروزة والموضبة ضمن شروط صحيحة فهي تحافظ على نوعيتها بل ويمكن ان تتحسن مواصفاتها لمدة لا تتجاوز العامين، إلا ان إطالة مدة التخزين عن هذا الحد يؤدي إلى تدني نوعية التبغ بنسبة تتراوح بين (5-15)% سنويا وذلك تبعا لشروط التخزين والأحوال الجوية السائدة، إذ أن تعرض التبغ المخزن في المستودعات إلى الرطوبة العالية والحرارة المرتفعة يسبب الكثير من الاختمار والتعفن، وبالتالي فإنه من الضروري إخضاع هذه التبوغ إلى المراقبة المستمرة وتقليب الطرود رأسا على عقب وإبعاد بعضها عن بعض بغية تهويتها عبر التجهيزات المستودعية من شراقات وشفاطات كهربائية التي يمكنها إخراج الهواء من المستودع كما ويمكنها إدخال الهواء من الخارج إلى المستودع.

وأثناء عمليات التقليب يقوم العمال بتلمس الطرود بإشراف خبير مختص فإذا ما تحقق من ارتفاع حرارة التبغ داخل الطرود يلجأ إلى فك الطرد وإبعاد الخيطان عن بعضها البعض. وإذا ما تحقق أثناء الكشف على الطرود من وجود رطوبة مرتفعة فإنه يلجأ إلى عزل هذه الطرود وبالتالي تخزن لوحدها لسهولة مراقبتها المستمرة. وتعتبر عمليات فرز التبوغ من العمليات الهامة والأساسية والتي يتوقف عليها في الكثير من الأحيان جودة الأمازج والمصنوعات.[1]

في سورية، حدد نظام احتكار التبغ و التنباك الصادر بالقرار رقم 16 ل.ر لعام 1935، عدة قيود تتعلق بتخزين التبغ:

- ينبغي على الزارع من الساعة السادسة صباحاً إلى الساعة السادسة مساءً في المدة المتراوحة بين أول تشرين الأول و 31 آذار ومن الساعة الخامسة صباحاً إلى الساعة الثامنة مساء في المدة المتراوحة بين أول نيسان و 30 أيلول، أن يقودوا مأموري الاحتكار إلى مزارعهم وأن يسهلوا لهم سبل القيام بوظائفهم وأن يسمحوا لهم بالدخول عند أقل طلب يبدر منهم سواء أكان إلى مناشف التبغ الورق ومخازنه ومستودعاته ومكان السكن وسوى ذلك من أقسام منازلهم، أم إلى المناشف والمخازن والمستودعات التي تخص مزارعيهم، وينبغي على هؤلاء أن لا يعرقلوا هذه التحريات حتى وأن كانت الأبنية المذكورة ملكهم

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 167.

الخاص أو كانوا مستأجريها، والغاية من كل ذلك تمكين المأمورين من القيام بالإحصاءات والتدقيقات والتحقيقات الضرورية لمصلحة الاحتكار [1] .

- بعد وزن التبغ يحق للمأمورين ذوي الصلاحية أن يتحروا، ضمن الشروط الواردة في المادة 14 منازل ومحلات الزرّاع والبنايات المجاورة لها للتثبت مما إذا كان لا يوجد فيها تبغ مخبأ ويعد التبغ الذي يعثر عليه كأنه تبغ مهرب وتفرض عليه العقوبات المنصوص عليها في هذا القرار [2] .
- إذا فقد المحصول كله أو جزء منه فيجب على الزارع أن يحيط وكالة الاحتكار علماً بالأمر في مدة 48 ساعة فتدعوه هذه الوكالة إلى حضور التحقيق الذي يقوم به المختار ومندوب عن إدارة المالية ومندوب عن إدارة الاحتكار ثم يوضع محضر بالتحقيق ويوقع المندوبان على نسختين منه يحتفظ كل منهما بأحدهما، ويصحح بعد ذلك تصريح المحصول وفقاً لمضمون المحضر، وإذا تبين أن التبغ مصاب بعطل يجعله غير صالح للاستعمال فيجب حرقه وذكر الحرق على المحضر وعلى تصريح المحصول . وإذا ادعى الزارع أنه سرق، فلا يمكن أخذ ادعائه بعين الاعتبار إلا إذا أثبتته نتائج التحقيق القضائي الذي يجب أن يطالب به الزارع نفسه فور ظهور السرقة . ولا يمكن تنزيل أية كمية كانت من التبغ عن الزارع إذا لم يقم بكل المعاملات المنصوص عليها في هذه المادة[3] .

---

[1] المادة 14 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[2] المادة 22 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[3] المادة 23 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

الفرع الثاني: مخالفات القيود التجارية

إن النجاح المتحقق لزراعة التبغ في سورية من المفترض أن يقابله نجاح في العملية الصناعية والتسويقية وبالتالي إيجاد أسواق جيدة لتصريف مثل هذه المنتجات والتي يعد استهلاكها مطلب لشريحة كبيرة من سكان كل دول العالم وعليه فان عدم التكافؤ بين نجاح هذه الزراعة من جهة وصناعتها وتسويقها من جهة ثانية يعود إلى أن اغلب الآلات العاملة في مجال صناعة التبغ أصبحت مستهلكة وقديمة ومستوى أدائها إلى مادون المستوى المطلوب وهذا ما يؤدي بدوره ليس فقط إلى سوء في العملية التصنيعية بل إلى تردي في الجودة والنوعية. [1] نتيجة الأضرار التي يلحقها التبغ عموما و جرائمه خصوصا، حاول المشرع وضع عدة تدابير في مواجهة جرائم التبغ، و القضاء بدوره حاول أيضا الحد من هذه الجرائم عن طريق العديد من الأحكام القضائية.

أولا: تدابير محدودية الفائدة

يعد الطلب على المحاصيل الزراعية قليل المرونة لأن ارتفاع الأسعار لا يخفض الكمية المطلوبة إلا بنسبة ضئيلة جدا، بخلاف المنتجات الصناعية التي تتمتع بدرجة عالية من المرونة، وذلك لأن أكثر المحاصيل الزراعية تع د ضرورية يصعب الاستعاضة عنها بغيرها، بالإضافة إلى ذلك إن المنتجات

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 1.

الزراعية بطبيعتها قابلة للتلف ولا يمكن خزنها لفترة طويلة، وهذه القاعدة لا تنطبق على جميع المحاصيل الزراعية فهناك بعض المحاصيل يمكن أن يتم خزنها ولفترة أطول ضمن شروط موضوعية ومناسبة دون أن تفقد ميزاتها الأساسية من طعم ولون ورائحة كالتبغ، كما وأن قوانين العرض والطلب هي التي تتحكم في الكثير من أسعار المنتجات الزراعية إلا أن تدخل الحكومة في تسعير بعض المنتجات يبعد من أثر تلك القوانين العشوائية في تحديد السعر، وبالتالي فإن الحكومة تحاول تنظيم وضبط بعض أسعار المحاصيل الزراعية إما لمعالجة أزمة عارضة أو لسياسة خاصة تتبعها منعا لاختراق السوق المحلية من قبل الأسواق الأخرى أو بتأثير من المستوردين، وبالتالي جعل هذه المزروعة وضمان الحد الأدنى والأعلى للأسعار وإقراض المزارعين وتسليفهم لضمان تلك المحاصيل، وبالتالي تسليم كافة المحصول المقدم من قبل الفلاحين (المنتجين) إلى الحكومة عبر مؤسساتها الإنتاجية. كما وتهدف الحكومة من تدخلها في مثل هذه الحالات إلى حماية فئة المزارعين من انخفاض أسعار منتجاتهم الزراعية المطلوبة. [1]

في الأردن ينص قانون الصحة العامة على الجزاءات التي يمكن إيقاعها على كل من ينتهك نصوص هذا القانون:

أ -يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد على شهر أو بغرامة لا تقل عن خمسة عشر ديناراً ولا تزيد على خمسة وعشرين ديناراً كل من قام بأي من الأفعال التالية:

---

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 50.

- تدخين أي من منتجات التبغ في الأماكن العامة المحظورة التدخين فيها.
- سماح المسؤول عن المكان العام المحظور التدخين فيه لأي شخص بتدخين أي من منتجات التبغ فيه.
- عدم الإعلان عن منع التدخين في المكان العام وفقاً لأحكام الفقرة (ج) من المادة (53) من هذا القانون.
- بيع السجائر بالتجزئة.
- توزيع مقلدات منتجات التبغ أو بيعها.

ب -يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن خمسمئة دينار ولا تزيد على ألف دينار كل من قام بأي من الأفعال التالية:

- تدخين أي من منتجات التبغ في دور الحضانة ورياض الأطفال في القطاعين العام والخاص أو السماح بذلك.
- عرض أي من منتجات التبغ خلافاً للشروط التي يحددها الوزير في القرار الذي يصدره لهذه الغاية.
- طبع أو عرض أو نشر أي إعلان لأغراض الدعاية لأي من منتجات التبغ أو توزيع أي نشره أو أدوات أو مواد للتعريف به أو أنه معروض للبيع.
- وضع ماكنات لبيع منتجات التبغ.
- صنع أو استيراد مقلدات منتجات التبغ.
- إنتاج أو استيراد أو تسويق أي من منتجات التبغ ضمن أراضي المملكة خلافاً لأحكام المادة (56) من هذا القانون.[1]

---

[1] المادة 64 من قانون الصحة العامة الأردني.

بالإضافة أن للمحكمة حجز واسطة نقل الركاب في حال تكرار المخالفة. و تصادر منتجات التبغ أو مقلداته أو أي إعلان أو نشره خاصة به أو ماكنات بيع منتجاته في حال مخالفة أي من أحكام هذا الفصل.[1]

في سورية، يمنع التدخين وبيع منتجات التبغ وتقديمها في الأماكن العامة التالية:

- المدارس ودور الحضانة ورياض الأطفال والمعاهد والمؤسسات التربوية الأخرى.

-الجامعات الحكومية والخاصة والمنشآت التعليمية الأخرى بما فيها المعاهد العليا والمتوسطة ومراكز التدريب المهني

-المراكز الصحية والمصحات و المشافي والعيادات الطبية والصيدليات وعيادات التصوير الشعاعي ومراكز التأهيل الطبي والمؤسسات الصحية الأخرى العامة أو الخاصة.

- الغابات والمحميات و الحراج وحقول الحبوب في موسم الحصاد .

-دور العبادة وما يتبعها.

-الأندية والصالات الرياضية المغلقة وأماكن التدريب وممارسة الرياضة وما يتبعها.

-وسائل النقل العامة في البر والجو والبحر .

-أماكن تخزين أو بيع أو نقل أو توزيع المحروقات والغاز .

-المصاعد الكهربائية.

---

[1] المادة 65 من قانون الصحة العامة الأردني.

-المراكز الثقافية ودور السينما والمسارح والمكتبات العامة والمتاحف والمؤسسات الثقافية الأخرى.

-المحال العامة المغلقة وأي أماكن أخرى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

- كما يمنع التدخين أثناء الاجتماعات والمؤتمرات والمحاضرات والأنشطة التدريبية والندوات الرسمية. و تقوم الجهات المعنية بالأماكن التالية بتوفير حيز مستقل جيد التهوية مخصص للمدخنين ووضع شارة السماح بالتدخين ويمنع التدخين في غير هذا المكان.

- السجون وأماكن التوقيف.

- المطارات والموانِئ البحرية ومحطات السكك الحديدية ومحطات النقل بالمركبات ومحطات انتظار الركاب وكذلك أماكن قطع تذاكر الركوب.

- الأماكن التي تشغلها الجهات الحكومية وجهات القطاع المشترك والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية وكذلك الجمعيات والروابط غير الحكومية وأي أماكن أخرى تحدد بقرار من رئيس مجلس الوزراء.[1]

في حالة مخالفات هذه الواجبات المفروضة تفرض العقوبات التالية :

أ -يعاقب العاملون في الجهات العامة الذين يخالفون في أماكن عملهم أحكام المادة 2 من هذا المرسوم التشريعي بإحدى العقوبات المسلكية المنصوص عليها في القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 تاريخ 6-12-2004.

ب- يعاقب العاملون في القطاع الخاص والقطاع المشترك الذين يخالفون في

[1] المادة 2 من المرسوم التشريعي رقم /62/ لعام 2009.

أماكن عملهم أحكام المادة 2 من هذا المرسوم التشريعي وفق أحكام الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في أنظمة العمل التي يخضعون إليها .

ج- مع مراعاة ما ورد في الفقرة (أ-ب) من هذه المادة يعاقب كل من يخالف أحكام المادة 2 من هذا المرسوم التشريعي بغرامة مقدارها 2000 ل.س ألفا ليرة سورية ويتم ضبط هذه المخالفات من قبل الجهات المعنية .[1]

من ناحية أخرى، فرض المشرع السوري عدة التزامات على التجار:

أ -يحظر إنتاج وتصدير واستيراد وبيع الحلوى والأغذية وألعاب الأطفال المصنعة على شكل يشبه منتجات التبغ أو عبواتها.

ب- يحظر بيع محتويات عبوات منتجات التبغ بشكل مجزأ.

ج- يحظر بيع منتجات التبغ ممن يدل ظاهر حالهم أنهم بعمر أقل من سن الثامنة عشرة أو تقديمها أو بيعها إليهم وعلى بائعي منتجات التبغ أن يضعوا في مكان بارز من واجهات محالهم شارة تتضمن هذا المنع.

د- يمنع وضع أي دعاية عن التبغ ومشتقاته على الألبسة والأدوات المدرسية.

ه- يصدر وزير الإدارة المحلية ووزير الاقتصاد والتجارة بالتنسيق مع الوزير ووزير المالية القرارات الناظمة لاستيراد وتصدير ووجود آلات بيع منتجات التبغ[2].

في حالة مخالفة التجار هذه الواجبات المفروضة تفرض العقوبات التالية :

---

[1] المادة 12 من المرسوم التشريعي رقم /62/ لعام 2009.

[2] المادة 3 من المرسوم التشريعي رقم /62/ لعام 2009.

أ- مع عدم الإخلال بالعقوبة الأشد المنصوص عليها في القوانين النافذة يعاقب المصنعون أو المصدرون أو المستوردون الذي يخالفون الفقرة (أ) من المادة 3 من هذا المرسوم التشريعي وبالحبس لمدة ثلاثة اشهر وبدفع غرامة مقدارها 100000 مئة ألف ليرة سورية كما يعاقب البائعون المخالفون لهذه الفقرة وبدفع غرامة مقدارها 20000 ل.س عشرون ألف ليرة سورية وتصادر المنتجات.

ب- مع عدم الإخلال بالعقوبة الأشد المنصوص عليها في القوانين النافذة يعاقب من يخالف أحكام الفقرة "ب" من المادة 3 من هذا المرسوم التشريعي بغرامة مقدارها 6000 ل.س ستة آلاف ليرة سورية وتصادر المنتجات.

ج- يعاقب من يخالف أحكام الفقرة "ج" من المادة 3 من هذا المرسوم التشريعي بدفع غرامة مقدارها 5000 ل.س خمسة آلاف ليرة سورية ويتم ضبط المخالفات من قبل عسكريي الشرطة أو من قبل العاملين في جهاز المكافحة أو الجهات المعنية كل فيما يخصه.

د- مع عدم الإخلال بالعقوبة الأشد المنصوص عليها في القوانين النافذة يعاقب من يخالف أحكام القرارات الصادرة استنادا لأحكام الفقرة د من المادة 3 من هذا المرسوم التشريعي بالحبس لمدة ثلاثة اشهر وبدفع غرامة مقدارها 100000 ل.س مئة ألف ليرة سورية وتصادر آلات بيع منتجات التبغ وإتلافها من قبل المحافظة المختصة ويتم ضبط المخالفات من قبل عسكريي الشرطة أو

من قبل العاملين في جهاز المكافحة أو الجهات المعنية كل فيما يخصه[1].كما تضاعف الغرامة إذا لم يتم دفعها خلال شهر من ضبط المخالفة[2] .

ثانيا : صعوبات التقاضي

فيما يتعلق بالمسؤولية الجزائية والمدنية، حددت اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية أحكام خاصة، حيث نصت على انه : بغرض مكافحة التبغ تنظر الأطراف في اتخاذ إجراءات تشريعية أو تعزيز قوانينها القائمة، عند اللزوم، لمعالجة مسألة المسؤولية الجنائية والمدنية، بما فيها التعويض، حسب الاقتضاء. كما تتعاون الأطراف مع بعضها البعض على تبادل المعلومات من خلال مؤتمر الأطراف طبقاً للمادة ٢١ ، ويشمل ذلك ما يلي:

- المعلومات عن الآثار الصحية لاستهلاك منتجات التبغ والتعرض لدخان التبغ وفقاً للمادة ٢٠
- المعلومات عن التشريعات والأنظمة السارية وكذلك الولاية القضائية ذات الصلة.

بالإضافة، تقدم الأطراف، حسب الاقتضاء وحسبما تم الاتفاق عليه فيما بينها، وفي حدود التشريعات والسياسات والممارسات القانونية الوطنية والترتيبات السارية الخاصة بالمعاهدات القائمة، المساعدة إلى بعضها البعض فيما يخص

---

[1] المادة 13 من المرسوم التشريعي رقم /62 / لعام 2009.

[2] المادة 19 من المرسوم التشريعي رقم /62 / لعام 2009.

الإجراءات القانونية التي تتعلق بالمسؤولية المدنية والجنائية، وذلك بما يتوافق مع هذه الاتفاقية.

بالمقابل، لا تمس الاتفاقية بأي شكل، أي حقوق قائمة لوصول الأطراف إلى محاكم بعضها البعض ولا تحد أيًا من هذه الحقوق، حيثما وجدت حقوق من هذا القبيل. و لا يجوز لمؤتمر الأطراف، إذا أمكن في أية مرحلة مبكرة، ومع مراعاة العمل المضطلع به في المحافل الدولية المعنية، أن ينظر في المسائل ذات الصلة بالمسؤولية، بما فيها الجهود الدولية المناسبة لمعالجة هذه المسائل، والوسائل المناسبة لدعم الأطراف، عند الطلب، في أنشطتها التشريعية وغيرها من الأنشطة طبقاً لهذه المادة.[1]

بالرغم من المحاولات العديدة للأفراد والمجموعات من الحصول على تعويضات نتيجة لما تعرضوا له من آثار وأضرار صحية بسبب التبغ في العديد من دول العالم إلا أن مقاومة شركات صناعة التبغ كانت أقوى من معظم المحاولات، وبالرغم من حصول بعض الأفراد على تعويضات في بعض الدول، إلا أن القضايا العديدة التي رفعت في الولايات المتحدة قد استمرت لفترات طويلة داخل محاكم الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن استطاعت أربع ولايات أمريكية تحقيق نجاح واسع في حصولها على تعويضات كبيرة من

[1] المادة 19 من اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية.

شركات صناعة التبغ لعلاج مواطنيها , وهو ما اندرج على بقية الولايات الأمريكية كاملة[1] .

في دعوى Macpherson v. Buick Motor Co توسع القاضي الأمريكي كاردوز في الاستثناءات الواردة على قيد الصلة العقدية أو مبدأ الأثر النسبي للعقد، فألحق بالمنتجات الخطيرة بطبيعتها تلك المنتجات التي وإن لم تكن خطيرة حال سكونها، إلا أنها تتحول إلى أدوات دمار في خضم حركتها تعرض صحة الإنسان وحياته للخطر.

حيث قررت المحكمة في إحدى الدعاوى أن السجائر التي صنعت خطيرة بسبب تركيبها المعيب يسأل صانعها أمام المدخن المضرور من السجائر باستهلاكه العادي للسيجارة رغم أن السيجارة ليست خطيرة بطبيعتها، وهي دعوى تضمنت مواد أجنبية غير معروفة انفجرت في يد المدخن.

وفي قضية أخرى تضمنت انفجار رأس عود ثقاب كان مطموراً في السيجارة، بينت المحكمة أن كل ما هو مخصص للاستهلاك البشري يجب أن يكون خالياً من تلك العناصر التي قد تعرض حياة المستعمل للخطر، واحتواء السيجارة على مادة متفجرة يجعل منها شيئاً خطيراً.[2]

في الواقع، إذا كان الواجب الفني يقتضي مباشرة المنتج لسلسلة من الأبحاث والدراسات الدائمة ومواكبة الجديد منها، فإن الوجه الآخر لهذا الواجب يقتضي

---

[1] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 97.

[2] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 91.

حتماً الإفضاء للسلطات العامة والجمهور المستهلك بنتائج تلك الدراسات، لتتمكن تلك السلطات من أداء مهامها التنظيمية على الوجه الصحيح من جهة، ويتمكن الجمهور المستهلك من اتخاذ قرار مستنير واعٍ من جهة أخرى، فإن أخل المنتج بذلك تقاعساً أو إهمالاً، بأن كتم Conceal أو حجب Suppress البيانات والمعلومات الخاصة بالسلعة كتماناً بريئاً innocent غير مقصودٍ، شكل هذا الإخلال خط أً تقصيرياً (الكتمان البريء innocent concealment)، وقد يشكل الكتمان غشاً deceit أو احتيالاً fraud إذا ما تعمد المنتج إخفاء أو كتمان تلك المعلومات لغاية حث المستهلك على الشراء، ليشكل الإخلاء خط أً عقدياً يسمى بالكتمان التدليسي أو الاحتيالي concealment fraudulent يقابل ما يسمى بالخطأ الجسيم الذي يرقى إلى درجة الغش في النظام اللاتيني.

و قد يتوصل المنتج من خلال أبحاثه ودراساته إلى وجود أضرار ومخاطر تحيط باستعمال منتجاته فلا يكتفي بكتمانها وحجبها عن السلطات والجمهور المستهلك، بل يبادر إلى إصدار تأكيدات وبيانات حول جودة منتجاته وسلامتها، مرتكبا في ذلك خط أً تقصيرياً يسمى بالتضليل البريء misrepresentation innocent إذا ما كان جاهلاً بحقيقة زيف ادعاءاته وتأكيداته، أو خطئاً عقدياً يسمى بالتضليل الاحتيالي fraudulent misrepresentation إذا ما كان عالماً بزيف ادعاءاته، قاصداً منها حث الجمهور على استعمال واستهلاك وشراء منتجاته، كما قد يشكل ذلك إخلالاً بالضمان الصريح Express warranty إذا ما اتضح عدم مطابقة تلك التأكيدات أو الادعاءات لحقيقة السلعة، سواء صدرت هذه التأكيدات على هيئة إعلان أو منشور مرفق بالسلعة أو على غلاف السلعة نفسه.

في الحقيقة، تتوافر لدى شركات التبغ الأمريكية دوائر ومختبرات للبحث والتطوير مزودة بأحدث التجهيزات الفنية، وتضم مجموعة من العلماء والباحثين من كافة التخصصات العلمية، وقد توصلت في دراساتها تلك إلى نتائج في منتهى الخطورة تتعلق بالآثار الضارة لمنتجاتها، وعوضاً عن الإفضاء بتلك المعلومات للجمهور المستهلك والسلطات العامة فقد أثرت تلك الشركات الاحتفاظ بها سراً بل وبذلت ما بوسعها للحيلولة دون إطلاع الجمهور أو الجهات المختصة عليها، خوفاً من ضياع أسواقها في حال تسرب تلك المعلومات، مؤثرة بذلك مصالحها المادية على الصحة والسلامة العامة.

وتأسيساً على ذلك فقد تم رفع عدد من الدعاوي الفردية والجماعية على شركات التبغ متهمة إياها بممارسة الكتمان التدليسي بشأن الآثار الضارة للتدخين: في دعوى Henley استند المدعي على أساس الكتمان التدليسي fraudulent concealment لشركات إنتاج السجائر واحتج بقيادة هذه الشركات لحملات إعلانية تقوم على الاحتيال fraud والتضليل misrepresentations والبيانات الكاذبة false statements وحجب البيانات الجوهرية concealment of material information، من خلال ثلاثة طرق:

- قطعت شركات التبغ على نفسها وعداً بإجراء أبحاث ودراسات علمية موضوعية وصادقة حول علاقة التدخين بالصحة ونشرها للجمهور، ليتضح من بعد زيف وكذب هذا الوعد.
- انتهجت شركات التبغ استراتيجية التضليل والكتمان وإثارة الجدل الدائم حول المخاطر الصحية للتدخين لا سيما خطر الإدمان، إذ اخفوا معرفتهم الحقيقية بخصوص تلك المخاطر كما أخفوا أبحاثهم القائمة على التلاعب بمستويات

النيكوتين الهادفة إلى خلق مستهلك دائم من خلال الإدمان، وقد تبنت كافة شركات التبغ الأمريكية ذات الإستراتيجية الأمر الذي شكل نوعاً من التآمر والتواطؤ conspiracy القائم على نشاط أو اتفاق تآمري concerted action مسبق ممثلاً في اتفاق الشرف "gentleman's agreement" الذي أبرمته هذه الشركات فيما بينها، وبموجبه يعتبر أي تسريب لنتائج الأبحاث والدراسات الداخلية الدالة على الآثار العضوية والنفسية السلبية للمنتجات التبغية أو وجود تصميم بديل لسيجارة أكثر أماناً من السجائر التقليدية إخلالاً بهذا الاتفاق.

- استعانت صناعة التبغ بمحامين من أجل أن يقوموا بالتوجيه الخاطئ لما يفترض بها أن تكون أبحاثاً علمية موضوعية لتمرير الملائم منها لمصلحة صناعة التبغ وإخفاء و/ أو إتلاف النتائج غير الملائمة بخصوص العواقب الصحية للتدخين ومن ثم إحباط الدعاوى القضائية المرفوعة من المدخنين الأفراد، لقد انخرطوا في إستراتيجية الأرض المحروقة مع إخفاء وتدمير الأدلة لحماية الصناعة وأرباحها.

في شباط 1999 أصدرت هيئة محلفين كاليفورنيا حكما بتعويض المدعي مليون ونصف دولار كتعويض مدني و 50 مليون دولار كتعويض عقابي، ثم تخفيض التعويض لاحقاً من محكمة الموضوع إلى 25 مليون دولار. استأنف الطرفان الحكم وفي أيلول 2003 خفضت محكمة استئناف كاليفورنيا التعويض العقابي إلى 9 ملايين دولار لكنها أيدت التعويض المدني، ليستأنف المدعى عليه الحكم أمام محكمة كاليفورنيا العليا التي رفضت الاستئناف في أيلول 2004، وفي تشرين الأول أصدرت محكمة استئناف كاليفورنيا أمراً بتنفيذ الحكم وفي كانون الأول 2004 تقدم المدعى عليه بالتماس إلى المحكمة الأمريكية العليا يطلب فيه استصدار أمر قضائي في الدعوى، في 21 آذار 2005 رفضت المحكمة

الالتماس وخضع المدعى عليه في نهاية الأمر للحكم ودفع 75 مليون دولار كتعويض مدني و9 ملايين دولار كتعويض عقابي مع الفوائد. [1]

في السعودية، مستشفى الملك فيصل التخصصي كانت قد اتخذت خطوة هامة عالمية عندما رفعت دعواها أمام عدة محاكم، في عام ٢٠٠١ ،ضد عشر من شركات تصنيع التبغ العالمية ووكلائها المحليين، حيث طالب المستشفي بتعويض قدره 2,9 بليون دولار كانت قد تكبدتها المملكة لعلاج حوالي ثلاثة ملايين مريض خلال خمس وعشرين عاما ألا أنها دعوى توقفت عند حد معين مع ما يشوبها من غموض وغياب المعلومات[2] .

تعتبر فرنسا حديثة العهد نسبياً في مجال مقاضاة شركات التبغ مقارنة بالتجربة الأمريكية، لكن هناك دلائل تنبئ بوجود تطور في هذا المجال، فقد تم رفع عدد من الدعاوي في مواجهة شركات التبغ، وانتهت أغلبها إلى إبراء وإعفاء هذه الشركات من المسؤولية، أغلب هذه الدعاوي هي دعاوي فردية تم رفعها من قبل مدخنين مضرورين أو عائلاتهم عن الوفاة غير المشروعة أو الأضرار الجسدية التي لحقت بهم جراء الآثار الضارة للتدخين على الصحة، وفيما يخص الدعاوي التمثيلية أو الجماعية التي تم رفعها ضد هذه الشركات عبر هيئات الرعاية الصحية فهي أقل شيوعاً ونجاحاً عن مثيلاتها في الولايات المتحدة

---

[1] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 270-274 .

[2] عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، المرجع السابق، ص 141.

الأمريكية، على أن ذلك لا يعني عدم قابلية الدعاوي الجماعية وتلك الدعاوي المقدمة من المؤسسات الصحية للتطور في المستقبل. [١]

تنمو السوق السوداء بفعل الزيادة المستمرة في الضرائب المفروضة على منتجات التبغ، خاصة حين تكون الضرائب أقل بكثير في بلدان مجاورة. وتؤدي عوامل أخرى مثل ضعف العقوبات الجنائية، والرقابة غير المُحكمة للحدود، وتدنّي معدلات الاعتقال، وانتشار الفساد إلى تفاقم هذه المشكلة في بعض البلدان [٢]

حدد البروتوكول كيفية الملاحقات القضائية والجزاءات، حيث يعتمد كل طرف ما قد يلزم من تدابير، لقانونه الداخلي، لضمان إخضاع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين تلقى عليهم مسؤولية التصرفات غير المشروعة، بما فيها الأفعال الإجرامية المحددة وفقا للمادة ١٤ لجزاءات جنائية أو غير جنائية فعّالة ومتناسبة ورادعة بما فيها الجزاءات المالية. كما يسعى كل طرف إلى ضمان أن أي صلاحيات قانونية تقديرية يتيحها قانونه الداخلي فيما يتعلق بالملاحقة القضائية للأشخاص لارتكابهم التصرفات غير المشروعة، بما فيها الأفعال الإجرامية المحددة وفقا للمادة ١٤ ، تمارس من أجل تحقيق الفعالية القصوى لتدابير إنفاذ القانون التي تتخذ بشأن تلك التصرفات غير المشروعة بما فيها

---

[١] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 454 .

[٢] الجريمة ومردوداتها، المرجع السابق.

الأفعال الإجرامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لضرورة ردع ارتكاب تلك التصرفات غير المشروعة بما في ذلك الأفعال المخالفة للقانون[١].

يعد التبغ من المحاصيل الرئيسية في القطر العربي السوري، كما ويعتبر محصول التبغ من المحاصيل الصناعية التي من الممكن أن تشكل أحد أهم الصناعات المحلية الاستهلاكية ذات القابلية للتصدير الخارجي وبالتالي إنتاج التبغ يحتل مكانة عالية وأهمية كبيرة في الإنتاج النباتي السوري بشكل عام وذات مرتبة متقدمة في إنتاج المحاصيل الصناعية. لكن بالمقابل، يزرع بمساحات ضئيلة نسبيا إذا ما قورنت بأهم المحاصيل الرئيسية المنتجة في القطر كالقمح والقطن والشوندر السكري وغيرها من المحاصيل. حيث يمكن القول بأن زراعة وإنتاج التبغ من العمليات ذات الريعية الاقتصادية العالية والربحية الكبيرة لمنتجي هذا المحصول مقارنة بجميع المحاصيل الزراعية الأخرى في سورية وبالرغم من أن إنتاج المحصول يتطلب الكثير من الشروط الخاصة في عمليات زراعته وإنتاجه. [٢]

التهريب الجمركي يظهر بأنه جريمة تتعدى حدود الأقاليم و تلحق أضرار بمصالح أكثر من دولة في آن واحد، فحركات التهريب الجمركي تتأثر بعدة عوامل أهمها العامل البسيكولوجي، الاقتصادي، الطبيعي، الاجتماعي وكذا العامل السياسي والأمني، كما تتأثر بشكل كبير بطبيعة العمل الجمركي، إذ أن

---

[١] المادة 16 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ

[٢] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 137-140.

تعقد وعدم وضوح القوانين والإجراءات المنظمة لعمليات الاستيراد والتصدير، ارتفاع الجباية الجمركية أضف إلى ذلك البيروقراطية والرشوة ... الخ من شأنها أن تشكل عائقا أمام رغبة المتعامل الاقتصادي في مزاولة العمل المشروع، وقد تؤدي به إلى ممارسة العمل غير المشروع عن طريق عمليات الغش والتهريب الجمركيين. ولهذا فان آثار التهريب على الاقتصاد الوطني تبدو ظاهرة للعام والخاص،خاصة في ظل تزايد خطورتها وتردي الوضع الأمني عبر الحدود. حيث أن الآثار الاقتصادية للتهريب لها انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الوطني، سواء بالنسبة للخزينة العمومية التي تشهد انخفاضا كبير في مستوى إيرادات الجباية ما يودي إلى العجز في التسيير ونقص المشاريع التنموية، او كذلك بالنسبة إلى تدهور السوق الوطنية وغزو البضائع المهربة، ما ينتج عنه عرقلة الصناعات الناشئة وكساد المنتج الوطني. إن الإستراتيجية الجمركية لمكافحة التهريب تحتاج إلى مزيد من الدعم، وذلك بقصد تحديث و تطوير الوسائل المادية وكذا تثمين الموارد البشرية التي تبقى دون المستوى المطلوب بالإضافة إلى إصلاح مناهج العمل وجعلها تتماشى والتطور التكنولوجي من جهة، ومن جهة أخرى تطور الأساليب التي يستعملها المهربون في عمليات التهريب. فهذه الإستراتيجية وعلى حداثتها، فإنها قد اعترتها مجموعة من النقائص التي تتمثل أساسا في عدم توضيح المهام وعلاقات التنسيق بين الهياكل والقطاعات، كما أن تركيزها على أسلوب الردع بصفة كبيرة مع إغفال الحلول الاقتصادية والاجتماعية، أمر قد يحد من فعاليتها ويستدعي بالتالي تداركه، بدراسة الأسباب المؤدية لجريمة التهريب والبحث لها

عن حلول ناجعة و منطقية تراعي متطلبات المناطق الحدودية والدولة بصفة عامة[1].

[1] تركي بشير، المرجع السابق، ص 55.

المبحث الثاني

ضعف القواعد الإجرائية في مكافحة جرائم التبغ

أن مكافحة جرائم الاتجار في السلع غير المشروعة تقتضي اعتماد إستراتيجيات مندمجة وتنسيقا محكما بين مختلف القطاعات الحكومية الوطنية ، فضلا عن إرساء تعاون مشترك بين مختلف الدول والمنظمات بالنظر إلى الامتدادات الإقليمية والدولية لهذا النوع من الإجرام . بالتالي ضرورة اعتماد مقاربات تشاركية بين أجهزة العدالة الجنائية من جهة وبين الجمعيات والمنظمات والهيئات المهتمة بحقوق المستهلك والمؤسسات المعنية بالمصنفات الفكرية والمنتجات الفنية والعلامات التجارية من جهة أخرى فضلا عن تبادل المعلومات على الصعيد الإقليمي والدولي بين الهيئات المكلفة بتطبيق القانون حتى يتسنى التصدي الحازم والرصد الفعال لمختلف مظاهر الاتجار بالسلع غير المشروعة ولجميع أشكال المساس بالملكية الفكرية والصناعية .[1] لكننا نجد في الواقع العملي تشابكيه و خصوصية في إجراءات الملاحقة (المطلب الأول) و المحاكمة في جرائم التبغ(المطلب الثاني.)

---

[1] عبد المجيد الشاذلي، ندوة مكافحة الاتجار بالسلع غير المشروعة، مراكش ، وذلك بمبادرة من منظمة الانتربول بتعاون مع المديرية العامة للأمن الوطني، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://kech24.com / ، تم الاطلاع بتاريخ 22 8 2020.

المطلب الأول: تشابكيه إجراءات الملاحقة في جرائم التبغ

لتعزيز التعاون في التحقيق في الأفعال المخالفة للقانون ومقاضاة مرتكبيها تتخذ الأطراف، وفقا لقانونها الداخلي،جميع التدابير الضرورية، عند الاقتضاء، بواسطة ترتيبات متعددة الأطراف أو إقليمية أو ثنائية لأغراض منع الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الضالعين في الاتجار غير المشروع بالتبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع وكشفهم والتحقيق معهم ومقاضاتهم ومعاقبتهم و يكفل كل طرف أن تتعاون السلطات الإدارية والتنظيمية والسلطات المعنية بإنفاذ القانون وسائر السلطات المخصصة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالتبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع بما فيها السلطات القضائية، حيثما كان القانون الداخلي يسمح بذلك وتتبادل المعلومات المناسبة على الصعيدين الوطني والدولي في حدود الشروط المنصوص عليها في قانونه الداخلي. [1] هذا الأمر ينجم عنه تعدد الجهات المختصة بالبحث و التقصي(الفرع الأول) و ضرورة إعطاء سلطات استثنائية للضابطة العدلية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعدد الجهات المختصة بالبحث و التقصي

في سبيل مكافحة الاتجار غير المشروع بالتبغ لابد من تحقيق التعاون الدولي و الإقليمي و تنسيق الجهود و تبسيط تعقيدات التعاون الداخلي.

---

[1] المادة 24 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

أولا: التعاون الدولي و الإقليمي

في سبيل تحقيق التعاون الدولي تقدم الدول الأطراف المعلومات المناسبة على استمارة التبليغ المنصوص عليها في اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، ورهنا بالقانون الداخلي، وحسب الاقتضاء، عن جملة أمور ومنها مسائل من قبيل ما يلي : التفاصيل الخاصة بالمضبوطات من التبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع، وكمية وقيمة المضبوطات وأوصاف المنتجات، وتواريخ وأماكن الصنع؛ والضرائب المُتهرب من دفعها؛ استيراد التبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع وتصديرها وعبورها ومبيعاتها المدفوعة الضرائب ومبيعاتها المعفاة من الرسوم الجمركية، وكمية إنتاجها أو قيمته؛ الاتجاهات السائدة وأساليب الإخفاء وأساليب العمل المتبعة في الاتجار غير المشروع بالتبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع؛ أي معلومات أخرى مناسبة حسبما تتفق عليه الأطراف. كما تتعاون الأطراف مع بعضها البعض ومع المنظمات الدولية المختصة على بناء قدرة الأطراف على جمع المعلومات وتبادلها. و تعتبر الأطراف المعلومات المذكورة أعلاه سرية ولاستعمال الأطراف وحدها، ما لم يذكر الطرف المرسل خلاف ذلك.[1]

حيث تتبادل الأطراف حسب الاقتضاء ورهنا بالقانون الداخلي أو أي معاهدة دولية سارية المعلومات الواردة أدناه، وبمبادرة منها أو بناء على طلب من الطرف الذي يبرر احتياجاته إلى هذه المعلومات للكشف عن الاتجار غير المشروع بالتبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع أو للتحقيق في هذا الاتجار غير المشروع : سجلات الترخيص الخاصة بالأشخاص الطبيعيين والاعتباريين

[1] المادة 20 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

المعنيين؛ المعلومات الخاصة بتحديد ورصد ومقاضاة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الضالعين في الاتجار غير المشروع بالتبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع؛ سجلات التحقيق والمقاضاة؛ سجلات المدفوعات الخاصة بالواردات والصادرات والمبيعات المعفاة من الرسوم الجمركية من التبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع؛ التفاصيل الخاصة بالمضبوطات من التبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع، بما في ذلك من معلومات مرجعية عن القضية حسب الاقتضاء، وكمية وقيمة المضبوطات وأوصاف المنتجات، والكيانات الضالعة، وتواريخ وأماكن الصنع، وأساليب العمل بما فيها وسائل النقل والإخفاء والتوجيه والكشف. تستعمل الأطراف المعلومات الواردة إليها بموجب هذه المادة حصرا لبلوغ الأغراض المنشودة من هذا البروتوكول .ويجوز للأطراف أن تحدد عدم جواز تمرير هذه المعلومات بلا موافقة من الطرف الذي أرسل هذه المعلومات[1] .

في سبيل تعزيز التعاون الدولي، تتعاون الأطراف مع بعضها البعض أو عن طريق المنظمات الدولية والإقليمية المختصة على توفير التدريب والمساعدة التقنية والتعاون في المسائل العلمية والتقنية والتكنولوجية، من أجل بلوغ الأغراض المنشودة من هذا البروتوكول، حسبما تتفق عليه فيما بينها . وقد تشمل هذه المساعدة نقل الخبرات أو التكنولوجيا المناسبة في مجالات جمع المعلومات، وإنفاذ القوانين واقتفاء الأثر وتحديد المنشأ، وإدارة المعلومات، وحماية البيانات الشخصية، والمنع، والترصد الإلكتروني، وتحليلات الطب الشرعي، والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المجرمين. و يجوز أن تبرم

[1] المادة 21 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

الأطراف، حسب الاقتضاء،أي اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف أو أي اتفاقات أو ترتيبات أخرى من أجل تعزيز التدريب والمساعدة التقنية والتعاون في المسائل العلمية والتقنية والتكنولوجية مع مراعاة احتياجات الأطراف من البلدان النامية والأطراف التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. كما تتعاون الأطراف، حسب الاقتضاء، على تطوير وبحث إمكانيات التحديد الدقيق للمنشأ الجغرافي للتبغ المضبوط ومنتجات التبغ المضبوطة[1] .

ولضمان احترام و صون السيادة تؤدي الأطراف التزاماتها بمقتضى هذا البروتوكول على نحو يتفق مع مبدأي المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول، ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كما ليس في هذا البروتوكول ما يعطي الحق لأي طرف في أن يقوم في إقليم دولة أخرى بممارسة الولاية القضائية وأداء الوظائف التي يقتصر أداؤها حصرا على سلطات تلك الدولة الأخرى بمقتضى قانونها الداخلي[2] .

ثانيا: تعقيدات التعاون الداخلي

بغية تسهيل التعاون الداخلي وضع البروتوكول أسس المساعدة الإدارية و المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول الأطراف

---

[1] المادة 23 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

[2] المادة 25 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

١ سبل المساعدة الإدارية المتبادلة بين الدول الأطراف

تزود الأطراف بعضها البعض، عند الطلب أو بمبادرة منها، وفقا لنُظمها القانونية والإدارية الداخلية، بالمعلومات التي تضمن التطبيق السليم للقوانين الجمركية وغيرها من القوانين ذات الصلة وفي إطار منع الاتجار غير المشروع بالتبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع وكشف هذا الاتجار والتحقيق فيه والمقاضاة عليه ومكافحته .وتعتبر الأطراف المعلومات المذكورة معلومات سرية ومقيدة الاستعمال، ما لم يحدد الطرف المرسل خلاف ذلك .ويمكن أن تشمل هذه المعلومات ما يلي :الإجراءات الجمركية الجديدة وغيرها من أساليب الإنفاذ التي ثبتت فعاليتها؛ الاتجاهات أو الوسائل أو الطرائق الجديدة التي المنطوية على الاتجار غير المشروع بالتبغ ومنتجات التبغ ومعدات الصنع؛ البضائع التي يُعرف أنها موضوع للاتجار غير المشروع بالتبغ ومنتجات التبغ ومعدات الصنع، وكذلك التفاصيل الخاصة بوصف وتغليف ونقل وتخزين تلك البضائع والأساليب المتبعة فيما يتعلق بها؛ الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون الذين يُعرف أنهم ارتكبوا فعلا من الأفعال المخالفة للقانون والمحددة طبقا للمادة ١٤ أو كانوا طرفا في ارتكابها؛ أي بيانات أخرى تساعد الوكالات المعينة على تقدير المخاطر المتعلقة بمراقبة سلسلة التوريد وغير ذلك من أغراض الإنفاذ.[١]

٢ سبل المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول الأطراف

تقدم الأطراف، بعضها لبعض، أكبر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة في التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية فيما يتصل بالأفعال الإجرامية

[١] المادة 28 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

المحددة وفقا للمادة ١٤ من هذا البروتوكول. و تقدم المساعدة القانونية المتبادلة في أقصى نطاق ممكن بمقتضى قوانين الطرف متلقي الطلب ومعاهداته واتفاقاته وترتيباته ذات الصلة، فيما يخص التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضائية المتعلقة بالجرائم التي يجوز تحميل أشخاص اعتباريين مسؤوليتها بمقتضى المادة ١٥ من هذا البروتوكول في الطرف مقدم الطلب. أيضا يجوز أن تُطلب المساعدة القانونية المتبادلة، التي تقدم وفقا لهذه المادة، لأي من الأغراض التالية: الحصول على أدلة أو أقوال من الأشخاص؛ تسليم المستندات القضائية؛ تنفيذ عمليات التفتيش والضبط وتجميد الأصول؛ فحص الأشياء والمواقع؛ تقديم المعلومات والأدلة والتقييمات التي يقوم بها الخبراء؛ تقديم أصول المستندات والسجلات ذات الصلة، بما فيها السجلات الحكومية أو المصرفية أو المالية أو سجلات الشركات أو الأعمال، أو نُسخ مصدقة عنها؛ التعرف على عائدات الجرائم أو الممتلكات أو الأدوات أو الأشياء الأخرى أو تحديد منشئها لأغراض الحصول على أدلة؛ تيسير مثول الأشخاص طواعية في الطرف الطالب؛ أي نوع آخر من المساعدة لا يتعارض مع القانون الداخلي للطرف متلقي الطلب[١] .

الفرع الثاني: سلطات الضابطة العدلية

وضع البروتوكول قواعد خاصة بأساليب التحري، حيث يتخذ كل طرف، إذا كانت المبادئ الأساسية لنظامه القانوني الداخلي تسمح بذلك، وفي حدود

[١] المادة 29 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

إمكانياته، وبالشروط المحددة في قانونه الداخلي، ما يلزم من تدابير تتيح الاستخدام الملائم لأسلوب التسليم المراقب، وكذلك لاستعمال أساليب التحري الخاصة الأخرى، حيثما اعتُبرت ملائمة، مثل الترصد الإلكتروني أو غيره من أشكال الترصد والعمليات المستترة من جانب سلطاته المختصة داخل إقليمه بغرض المكافحة الفعالة للاتجار غير المشروع بالتبغ أو منتجات التبغ أو معدات الصنع. كما تشجع الأطراف، بغية التحري عن الأفعال الإجرامية المحددة وفقا للمادة ١٤ ، على أن تبرم، عند الضرورة، اتفاقات أو ترتيبات ملائمة ثنائية أو متعددة الأطراف لاستخدام الأساليب المُشار إليها في سياق التعاون على الصعيد الدولي. بالإضافة، في غياب أي اتفاق أو ترتيب على النحو السابق تُتخذ قرارات استخدام أساليب التحري الخاصة هذه على الصعيد الدولي حسب كل حالة على حدة، ويجوز أن تراعى فيها، عند الضرورة، الترتيبات المالية والتفاهمات المتعلقة بممارسة الولاية القضائية من جانب الأطراف المعنية. ايضا، تقر الأطراف بأهمية وضرورة التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي في هذا المجال، وتتعاون مع بعضها البعض ومع المنظمات الدولية على تنمية القدرة اللازمة لبلوغ المرامي السابقة المحددة في هذه المادة.[١]

أولا: سلطات عامة

في سورية، وضع المشرع السوري قواعد خاصة بالتحري و التفتيش:

[١] المادة 19 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

١ -النطاق الشخصي

حدد المشرع السوري الأشخاص الذين يحق لهم البحث عن مخالفات التبغ وإثباتها والقيام عند الحاجة بالمصادرات بالأشخاص التاليين و هم : مأمورو الاحتكار المكلفون بذلك والمحلفون خصيصاً لهذه الغاية، وضباط البوليس العدلي، وكل المأمورين المحلفين في الدولة، وكل الضباط والجنود وأفراد الدرك والشرطة والجمرك . ومهما كان الأمر فإنه لا يجوز لمأموري الاحتكار أن يتفردوا بالتحريات[١] . أما فيما يتعلق بالزرّاع والمدخنين والباعة الذين يحق لإدارة الاحتكار أن تجري عندهم تحريات بصورة دائمة فإن التحريات لا يمكن أن تجري في المساكن الخاصة والحوانيت إلا بمساعدة السلطة المحلية وفقاً للقوانين المرعية الإجراء. و يقوم بالتحريات أحد المأمورين السابقين باستثناء مأموري إدارة الاحتكار الذين لا يجوز لهم القيام بالتحريات وحدهم . أما هؤلاء فعليهم أن يطلبوا مساعدة أحد المأمورين الآخرين المشار إليهم أعلاه ولا يجوز لهذا المأمور أن يرفض معاونتهم في أي حال كان . و لا تطبق الأحكام السابقة على التحريات التي تجري في المحلات مهما كان نوعها وأيا كان شاغلها التي تدخل إليها المنتجات المهربة تحت أنظار مأموري القمع أثناء مطاردتهم إياها عن كثب[٢] .

في الحقيقة، يشترط لإصدار الإذن بالتحري والتفتيش عن الدخان المهرب أن يتحقق الشروط الآتية:

---

[١] المادة 66 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

[٢] المادة 67 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

- جدية التحريات: أن يكون التفتيش قد بني على تحريات جدية تسوغ للنيابة العامة من الإذن بالتفتيش، وليس هناك ما يمنع من إصدار الإذن على شخص المتهم أو منزله فقط، كما لا يمنع من أن يكون هذا الإذن صادراً بصورة شفوية طالما أن له أصل ثابت عند عرقلة إجراءات التحقيق، وإن العبرة في صحة إذن التفتيش أن يثبت صدوره بالكتابة، وإن تقدير جدية التحريات ومبررات التفتيش وشمول التحريات لأكثر من شخص في بلاد مختلفة، وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش من الأمور الموضوعية التي يعود أمر تقديرها من حيث النتيجة لمحكمة الموضوع.
- وقوع جرم التهريب: من المقرر أن الإذن بالتفتيش إنما هو إجراء من إجراءات التحقيق لا يصح قانوناً إصداره إلا لضبط جرم واقع بالفعل وترجحت نسبته إلى المأذون بتفتيشه وإن التفتيش الذي تجريه النيابة أو تأذن في إجراءه، بمسكن المتهم هو أن لا يلجأ إليه إلا في تحقيق مفتوح وبناء على تهمه موجه إلى شخص مقيم في المنزل المراد تفتيشه بارتكاب جرم التهريب أو باشتراكه في تهريبها أو إذا وجدت قرائن على أنه حائز لأشياء مهربة.

ويخرج عن ذلك المسكن الذي لا يعود كليا للشخص المتهم، كما يخرج البيت الذي يكون مسوراً أو الذي يكون بدون سقف ويمكن الدخول إليه لأي شخص كان ومن المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذي تجريه النيابة العامة أو تأذن بإجرائه في مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه هو أن يكون رجل الضابطة العدلية علم بتحرياته واستدلالاته أن جرم التهريب قد وقع من شخص معين وأن يكون هناك من الدلائل و الإمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التحقيق لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف مبلغ اتصاله بالفعل المعزو إليه. ولا يشترط لصحة الأمر بالتفتيش أن

يكون قد سبقه تحقيق أجرته السلطة التي ناط بها القانون إجراءه، بل يجوز لهذه السلطة أن تصدره إذا رأي أن الدلائل المقدمة إليها في محضر الاستدلال كافية، ويعد حينئذ أمرها بالتفتيش إجراء مفتتحاً للتحقيق.

- صدور الإذن ممن يملكه : إن توجيه طلب التفتيش إلى رئيس النيابة أو المحامي العام لا يمنع ممثل النيابة العامة الذي يعمل معه من الفصل فيه وإصدار الأذن بالتفتيش، إذ أن المحامي العام الأول وممثلي النيابة جميعهم الذي يعملون معه مختصون بأعمال التحقيق في جميع الحوادث التي تقع في دائرة المحكمة التي هم تابعون لها، الأول بناء على حقه الواضح في القانون والآخرون بناء على تفويضهم من المحامي العام أو ممن يقوم مقامه تفويضاً بحيث يصبح على النحو الذي استقر عليه العمل في حكم المفروض بحيث لا يستطاع نقيه إلا بنهي صريح. [1]

٢ النطاق العملي

يتوجب لكل مأموري الدولة ومأموري إدارة الاحتكار أن يحافظوا أثناء هذه التحريات على واجبات اللياقة نحو الأفراد وأن يتجنبوا العنف الذي لا فائدة ترجى منه . و إذا كان مأمورو المكافحة يرغبون في تحري بعض المنتجات المعدة للبيع في الأسواق كالبيض والجلود والفواكه، وسواها من المنتجات التي لا تسمح طبيعتها بتحريها حساً أو سبراً والتي تكون موضوعة ضمن سلاسل أو أكياس أو غلافات لا يمكن تفريغها دون إلحاق الضرر بالبضاعة، فلا يجوز

[1] محمود زكي شمس، المرجع السابق، ص 115–119.

لهؤلاء المأمورين أن يطلبوا تحري هذه المنتجات إلا في السوق المرسلة له، على أن يتخذوا أثناء الطريق كل التدابير اللازمة للمحافظة عليها .[1]

و يجب على الحكومة أن تساعد على الملاحظة ومكافحة التهريب بكل الوسائل التي في حوزتها، ولاسيما بواسطة كل أفراد القوة العامة، وعلى رجال الدرك والشرطة وخفراء الجمارك بصورة خاصة أن يساعدوا المأمورين المكلفين بالملاحظة، وإثبات المخالفة والمصادرة ولا يجوز لهم الامتناع عن تلبية طلباتهم[2] .

على السلطات المحلية ولاسيما على المختار وأعضاء مجلس الاختيارية، والمدير والقائم مقام والمحافظ أن يساعد سائر اللجان المشكلة بموجب هذا القرار كل مأموري القوة العامة أو إدارة الاحتكار المكلفين بمكافحة التهريب على القيام بمهمتهم، وعلى هذه السلطات بصورة خاصة أن تقوم بكل الواجبات المترتبة عليها وفقاً لهذا القرار، وإلا عرضت نفسها للعقوبات التأديبية التي يجب على الحكومات اتخاذها ضد الموظفين المهملين أو المقصرين .وعلى السلطات نفسها أن تتخذ كل التدابير اللازمة كي تجري المعاملات مجراها القانوني ودون أن تعترضها أعمال عنف وإرهاب [3] . و على المصالح العامة ولاسيما على مصلحة البريد، والشركات صاحبة الامتياز وشركات النقل أن

---

[1] المادة 68 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

[2] المادة 69 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

[3] المادة 70 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

تمهد أمام مأموري المكافحة سبل القيام بوظيفتهم، وأن تحيطهم علماً بحوادث التهريب التي قد تطلع عليها[1] .

من ناحية ثانية، فيما يتعلق بشكل الإذن، فيجب أن يكون الإذن ثابتاً بالكتابة، والتوقيع عليه ممن أصدره، فلا يكفي أن يشير رجل الضابطة القضائية أو رجل المكافحة في محضره إلى أنه باشر التفتيش بإذن النيابة دون أن يقدم الدليل على ذلك، وكل تفتيش يجريه رجال المكافحة بدون إذن من النيابة حيث يوجب القانون هذا الإذن يعتبر باطلاً ولا يصح الاعتماد عليه وعلى شهادة من أجروه ولا على ما أثبتوه في محضرهم أثناء هذا التفتيش لأنه من القواعد العامة أن أجروه ولا على أثبتوه في محضرهم أثناء هذا التفتيش لأنه من القواعد العامة أن إجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب إثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة يعامل الموظفون الآمرون منهم والمؤتمرون بمقتضاها ولتكون أساساً صالحاً لما بني عليه من النتائج، فإذا أقر ممثل النيابة العامة بالجلسة بأنه إذن رجال المكافحة شفوياً بتفتيش منزل متهم واعتبرت المحكمة هذا التفتيش حاصلاً وفق القانون كانت مخطئة في رأيها، والدفع ببطلان التفتيش الحاصل على هذه الصورة هو من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى. كما أن دخول المنزل بدون هذا الإذن جريمة معاقب عليها في القانون وهذا الضمان الذي أراده المشرع بحرمة المساكن.

من ناحية أخرى، توجد قواعد محددة لإجراء التفتيش بمعرفة مأمور الضبط وأصول دخول المنازل، حيث إن تفتيش رجل المكافحة أو ضابط الشرطة منزل المتهم بغير رضاه لا يكون صحيحاً إلا إذا كان الضابط مأذوناً من النيابة

---

[1] المادة 71 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

بإجراء هذا التفتيش. ويجب أن يكون التفتيش بحضور المختار أو عضو من أعضاء مجلس المدينة وحضور هذين الشخصين عند التفتيش ما يدل على أن القانون أراد أن يحوط حرمة المساكن بما يمكن من الضمانات فحكم القانون إذن متعلق بالنظام العام ويترتب بل يجب على المحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها، ولا يسقط الحق في التمسك به بالسكوت عن إبدائه قبل سماع شهادة الشهود بل يجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى.

والإذن بالتفتيش لغرض معين لا يصح تجاوزه لغرض آخر، كما أن الإذن بالتفتيش الصادر من السلطة القضائية يجوز لأي رجل من رجال الضابطة القضائية القيام بتنفيذه ما لم يكن قد عين فيه من يقوم بذلك، وفي هذه الحالة لا يجوز لغير من عين بالذات فيه أن ينفذه ولو كان ذلك بطريق الانتداب من المأمور المعين مادام إذن التفتيش لا يملكه هذا الندب.

ويجوز أن يستعين مأمور الضبط القضائي عند التفتيش بأعوانه ولو لم يكونوا من مأموري الضابطة القضائية ما دام قد حصل تحت إشرافه وذلك سنداً لأحكام النص القانوني الوارد في المادة 66 من القرار 16/ل.ر حيث أفادت: إن الذين يحق لهم البحث عن مخالفات التبغ وإثباتها والقيام عند الحاجة بالمصادرات هم مأمورو الاحتكار المكلفون بذلك والمحلفون خصيصاً لهذه الغاية، وضباط البوليس العدلي، وكل المأمورين المحلفين في الدولة، وكل الضباط والجنود وأفراد الدرك والشرطة والجمرك .

وإذا كان إذن النيابة في التفتيش منصوصاً فيه على ضبط المتهم وتفتيشه وتفتيش منزله ومحل عمله ومن يوجد (بهم أو معهم) الخ، وقام الضابط الذي كلف بتنفيذ ذلك فأمسك المتهم في سيارة عامة أو باص وفتشه وفتش من كان

يجلس بجواره فوجد مع هذا دخاناً مهرباً، فلا يصح القول ببطلان هذا التفتيش على أساس إن الإذن به لم يجز ضبط الغير إلا إذا كان وجوده مع المتهم بمنزلة أو بمحل عمله، لأن عبارة الإذن عامة تنصرف إلى أي مكان.

وتتوقف أهمية المواد الجرمية في الأغلب على الزمان والمكان اللذين تكشف هذه المواد فيها، ولقد وضع قانون الأصول الجزائية عدداً من الضمانات التي تؤول إلى صيانة بل وسلامة المواد الجرمية والأشياء الأخرى المضبوطة ومن هذه الضمانات أن المواد المضبوطة ينبغي عرضها على المشتبه به أو على من يمثله حين اكتشافها (أنظر المواد 38-41) من نفس القانون. [1]

ثانيا: سلطات استثنائية

وضع القانون 16 ل. ر سلطات استثنائية تتمثل في عدة إجراءات خاصة و إمكانية عقد التسوية.

١ إجراءات خاصة

تشجيعا لمكافحة جرائم التبغ منح المشرع السوري كل شخص غريب عن إدارة الاحتكار يطلعها مباشرة أو يطلع السلطات المحلية على أمر يستدعي مصادرة كمية من التبغ أو من الأشياء المهربة أو يلقي القبض على المهربين أو يشترك في إلقاء القبض عليهم، يحق له أن يتقاضى جائزة لا يمكن أن تتجاوز أما ثلث الغرامة وأما (في حالة عدم استيفاء الغرامة) ثلث قيمة الأشياء المصادرة على أن تتولى إدارة الاحتكار تقدير قيمة هذه الأشياء . وإذا تعاون عدة أشخاص

[1] محمود زكي شمس، المرجع السابق، ص127-129.

على إعطاء هذه (الإخبارية) أو إلقاء القبض على المهربين فتقسم الجائزة بينهم حصصاً متساوية . وهناك ثلث أخر تحدده إدارة الاحتكار بالطريقة نفسها وتتولى توزيعه بين المأمورين الذين يقومون بالمصادرة[١] .

المشرع المصري بدوره سمح بالمكافئات التشجيعية، حيث يجوز لمصلحة الجمارك توزيع مبالغ التعويضات وقيمة الأدوات ووسائل النقل التي يحكم بمصادرتها على كل من أرشد أو اشترك أو عاون في ضبط الجريمة أو اكتشافها أو في استيفاء الإجراءات المتصلة بها ولها أن تصرف مكافأة فور الضبط لمن سبق ذكرهم وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية.[٢]

تطبق على هذه الجنح القواعد المطبقة على الجنح العادية سواء أكان فيما يتعلق بأصول المعاملات أم بأصول المحاكمة والتنفيذ مع العلم بأن كل شخص يفاجأ بالجرم المشهود وهو يقتني أو ينقل أو يصنع تبغاً يجب أن يساق بواسطة منظمي المحضر إلى أقرب نقطة للدرك، أو الشرطة وبعد التحقيق معه بإيجاز يحال في خلال 24 ساعة إلى قاضي الصلح [٣] . وإذا لم يكن المخالف ذا محل إقامة معين وكان مستهدفاً لعقوبة حبس فيصدر قاضي الصلح بحقه مذكرة توقيف، غير أنه يجوز إطلاق سراحه بصورة مؤقتة بعد أن يؤدي كفالة نقدية أو أن يأتي بكفالة شخصية تقبل بها السلطة القضائية المختصة، على أن تضمن

---

[١] المادة 77 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

[٢] المادة 6 من قانون التبغ المصري رقم 92 لعام 1964.

[٣] د. بارعة القدسي، أصول المحاكمات الجزائية، الجزء الثاني ، سير الدعوى العامة،جامعة دمشق، 2011، ص. 97.

هذه الكفالة أو تلك تسديد كامل الغرامات المتوجبة على المخالف أو سواها من الأحكام النقدية التي تصدرها المحكمة . أما قيمة هذه الغرامات أو الأحكام النقدية فتقدرها إدارة الاحتكار.[1]

٢ عقد التسوية

يحق لإدارة الاحتكار إجراء التسوية على المحاضر المتعلقة بالمخالفات المرتكبة ضد هذا القانون، وينبغي على المخالف في مثل هذه الحالة أن يسدد كل النفقات القضائية ونفقات صون المصادرة، غير أنه لا يمكن إجراء التسوية على عقوبة حبس تحكم بها المحكمة[2] . فالغرامات التي يحكم بها لصالح إدارة حصر التبغ لها صفة التعويض المدني، وإن عقد التسوية مع الإدارة يوقف التنفيذ، وإن صفح الفريق المتضرر يسقط دعوى الحق العام ويوقف تنفيذ العقوبات .[3]

فالتسوية هي عبارة عن عقد ثنائي يتلافى الفريقان بموجبه خلافاً أو يحسمانه، والمسؤول عن جرم التهرب أو المخالفة بقبوله عقد التسوية يعترف بجرم التهريب أو بالمخالفة المنسوبة إليه، ويعرض والحالة هذه تأدية مبلغ من المال أو التنازل عن بضاعة و الإدارة تقبل من جهتها عروضه وترجع عن ملاحقته ويمكن اعتبار التسوية تدبير تعتمده الإدارة طوعاً وترجع عن طلب الحكم عن

---

[1] المادة 72 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

[2] المادة 78 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

[3] جناية 982/1019 قرار 954 تاريخ 1982/10/23 ــ سجلات محكمة النقض قاعدة 517 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج2 ــ أ قاعدة 518 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

المسؤول عن جرم التهريب أو المخالفة من الملاحقة المدنية فقط ويبقى مسؤولاً من الناحية الجزائية طبقاً للقوانين النافذة التي سوف تتعرض لها.

و يعتبر تنظيم محضر الضبط بالمخالفة ضرورياً وهاماً حتى وأن جرت التسوية الرضائية فيما بين الطرفين وذلك لاعتبارات كثيرة منها أن يمتنع المخالف بعد إجراء حساب رسوم التسوية عن سدادها أو أن يكون هناك خطأ في الحساب حتى يجري ملاحقته مجدداً أو أن يكون عاقداً التسوية ليس أهلاً لها، إذ يجب على من يعقد التسوية أن يكون أهلا للتصرف بالأشياء التي يشملها العقد. أما من حيث التطبيق فأن القانون 163 تاريخ 1941/2/21 المعدل بالرسوم التشريعي رقم 40 تاريخ 1949/5/1 خول إدارة الحصر بعقد التسوية مع المخالفين عن الغرامة المالية على الشكل التالي:

- اذا ارتكبت المخالفة للمرة الأولى

10 ل.س عندما لا تتجاوز الكمية المهربة عن 200 غ أي كروز واحد

15ل.س عندما لا تتجاوز الكمية المهربة عن 1000 غ أي خمس كروزات ولا تقل عن 200 غ

٢٥ ل.س عندما تزيد الكمية عن كيلو غرام واحد

- إذا ارتكبت المخالفة للمرة الثانية: تضاعف الغرامات المبينة أعلاه
- إذا ارتكبت المخالفة للمرات التالية تستوفى الغرامة القانونية بكاملها وتعادل 100 ل.س للكيلو غرام الواحد أو جزئه.[1]

[1] محمود زكي شمس، المرجع السابق، ص420.

في مصر أيضا، يحق لوزير الخزانة أو من ينيبه التصالح في جميع الأحوال مقابل تحصيل ما لا يقل عن نصف التعويض المنصوص عليه في هذا القانون، وفي هذه الحالة تعدم المواد التي استعملت ويجوز رد وسائل النقل والأدوات، و يترتب على التصالح انقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية مع جميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الأحوال.[1]

يحق للمحكمة فيما إذا رأت أن ثمة أسباباً تخفيفية، أن تخفض الغرامة المنصوص عليها إلى النصف . تضاعف الغرامات عند تكرار المخالفة أو عند ارتكاب المخالفة والجنحة مع استعمال العنف أو استعمال مستندات مزورة، وذلك بقطع النظر عن العقوبات التي ينص عليها قانون الجزاء . وتعتبر المخالفة متكررة إذا كان في غصون خمس سنوات خلت قبل وقوع المخالفة الجديدة صدر أول حكم على المخالف لمخالفته أحكام هذا القرار [2] . فالمشرع تبنى لإدارة التبغ مصلحة من تطبيق أحكام التكرار مما يجعل طعن الإدارة المنصب على مضاعفة الغرامة صحيحاً في القانون وهذا ما نصت عليه المادة 79 من القرار 16/ ل.ر في حالة التكرار.[3]

---

[1] المادة 4 من قانون التبغ المصري رقم 92 لعام 1964.

[2] المادة 79 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

[3] جنحة 5367 قرار 4092 تاريخ 1963/10/24 ــ سجلات محكمة النقض قاعدة 527 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1407ية الخاصة ج 2 قاعدة 528 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

المطلب الثاني: خصوصية منتقدة للمحاكمة في جرائم التبغ

في الحقيقة، تطبق أحكام خاصة فيما يتعلق بتنازع الاختصاصات القضائية بين الدول أو ضمن الدولة الواحدة، (الفرع الأول)، كما يترتب على محاكمة المجرمين المرتكبين لجرائم الاتجار الغير مشروع بالتبغ عدة آثار متفردة سواء ما يتعلق بخصوصية الاشتراك الجرمي و الإجراءات معجلة النفاذ المتصلة بالغرامة و المصادرة.

كما تطبق أحكام خاصة فيما يتعلق بتسليم المجرمين المرتكبين لجرائم الاتجار الغير مشروع بالتبغ و ذلك خصوصا عندما :

- يكون الشخص المطلوب للتسليم موجودا في إقليم الطرف متلقي الطلب
- يكون الفعل الإجرامي الذي يلتمس بشأنه التسليم معاقبا عليه بمقتضى القانون الداخلي للطرف الطالب والطرف متلقي الطلب
- عندما يكون الفعل المخالف للقانون معاقبا عليه بمدة قصوى من الحبس أو شكل آخر من الحرمان من الحرية لفترة لا تقل عن أربع سنوات أو بعقوبة أخرى

أشد صرامة أو فترة أقصر حسبما يتفق عليه الطرفان المعنيان عملا بمعاهدات ثنائية ومتعددة الأطراف أو اتفاقات دولية أخرى[1].(الفرع الثاني)

الفرع الأول: تنازع الاختصاصات

في سبيل محاكمة مرتكبي جرائم التبغ لابد من تحديد المحكمة المختصة بالمحاكمة، حيث توجد عدة قواعد تنظم هذا الأمر سواء دوليا أو داخليا.

أولا: دوليا

حدد البروتوكول قواعد الاختصاص الخاصة بجرائم الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ من خلال تحديد الولاية القضائية للدول الأطراف، حيث يعتمد كل طرف ما يلزم من تدابير لتأكيد سريان ولايته القضائية على الأفعال الإجرامية المتعلقة بالتبغ في أي من الحالتين التاليتين :

- عندما يُرتكب الفعل المخالف للقانون في إقليم ذلك الطرف
- عندما يُرتكب الفعل المخالف للقانون على متن سفينة ترفع علم ذلك الطرف أو على متن طائرة مسجلة بموجب قوانين ذلك الطرف وقت ارتكاب الفعل المخالف للقانون.

و يجوز للطرف، رهنا بأحكام المادة ٢٥ ، أن يؤكد أيضا سريان ولايته القضائية على أي فعل إجرامي من هذا القبيل في الحالات التالية:

- عندما يُرتكب الفعل المخالف للقانون ضد ذلك الطرف

---

[1] المادة 30 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

- عندما يرتكب الفعل المخالف للقانون أحد مواطني ذلك الطرف أو شخص عديم الجنسية يوجد محل إقامته المعتاد في إقليم ذلك الطرف
- عندما يكون الفعل المخالف للقانون واحدا من الأفعال المخالفة للقانون المحددة وفقا للمادة ١٤ ويُرتكب خارج إقليمه بهدف ارتكاب فعل مخالف للقانون داخل إقليمه

من الأفعال المخالفة للقانون المحددة وفقا للمادة ١٤، أيضا يعتمد كل طرف ما قد يلزم من تدابير لتأكيد سريان ولايته القضائية على الأفعال الإجرامية المحددة طبقا للمادة ١٤ ، وذلك عندما يكون الجاني المزعوم موجودا في إقليمه ولا يقوم بتسليم ذلك الشخص بحجة وحيدة هي أنه من مواطنيه. و يجوز أيضا أن يعتمد كل طرف ما قد يلزم من تدابير لتأكيد سريان ولايته القضائية على الأفعال الإجرامية المحددة طبقا للمادة ١٤ ، و ذلك عندما يكون الجاني المزعوم موجودا في إقليمه ولا يقوم بتسليمه. و أما إذا أُبلغ الطرف الذي يمارس ولايته القضائية بمقتضى الفقرة ١ أو ٢، أو علم بطريقة أخرى، أن طرفا أو أكثر من الأطراف الأخرى يجري تحقيقا أو يقوم بمقاضاة أو يتخذ إجراءا قضائيا بشأن التصرف ذاته، تتشاور السلطات المختصة التابعة لهذه الأطراف فيما بينها، حسب الاقتضاء، بهدف تنسيق ما تتخذه من إجراءات. لكن دون المساس بقواعد القانون الدولي العام لا يحول هذا البروتوكول دون ممارسة أي ولاية قضائية جنائية يؤكد الطرف سريانها وفقا لقانونه الداخلي. [١]

[١] المادة 26 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

في الحقيقة ، ضمن نطاق التعاون في مجال إنفاذ قانون الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ، يعتمد كل طرف تدابير فعالة تتماشى مع نظامه القانوني والإداري الداخلي من أجل ما يلي:

تعزيز قنوات الاتصال بين سلطاته ووكالاته ودوائره المختصة، وإنشاء تلك القنوات عند الضرورة، من أجل تيسير تبادل المعلومات على نحو مؤمَّن وسريع عن كل جوانب الأفعال الإجرامية المحددة وفقا للمادة ١٤ و ضمان التعاون الفعال فيما بين السلطات والوكالات، والجمارك، والشرطة وسائر وكالات إنفاذ القانون المختصة

التعاون مع الأطراف الأخرى على إجراء التحريات في قضايا معينة فيما يتعلق بالأفعال الإجرامية المحددة وفقا للمادة ١٤ ، وذلك بخصوص ما يلي :

- هوية الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في تلك الأفعال المخالفة للقانون وأماكن وجودهم عادة وأنشطتهم، أو أماكن الأشخاص المعنيين الآخرين
- حركة عائدات الجرائم أو الممتلكات المتأتية من ارتكاب تلك الأفعال المخالفة للقانون
- حركة الممتلكات أو المعدات أو الأدوات الأخرى التي تستخدم أو يُعتزم استخدامها في ارتكاب تلك الأفعال المخالفة للقانون
- القيام، عند الاقتضاء، بتوفير البنود أو الكميات اللازمة من المواد لأغراض التحليل أو التحقيق

- تسهيل التنسيق الفعال بين سلطاته ووكالاته ودوائره المختصة، وتشجيع تبادل العاملين وغيرهم من الخبراء، بما في ذلك ورهنا بوجود اتفاقات أو ترتيبات ثنائية بين الأطراف المعنية، تعيين ضباط اتصال

تبادل المعلومات ذات الصلة مع الأطراف الأخرى عن الوسائل والأساليب المحددة التي يستخدمها الأشخاص الطبيعيون أو الاعتباريون في ارتكاب هذه الأفعال المخالفة للقانون، بما في ذلك وحسب الاقتضاء، الطرق ووسائل النقل، واستخدام هويات مزيفة، أو وثائق محورة أو مزيفة، أو وسائل أخرى لإخفاء أنشطتهم

- تبادل المعلومات ذات الصلة وتنسيق التدابير الإدارية وغيرها من التدابير المتخذة حسب الاقتضاء بغرض الاكتشاف المبكر للأفعال الإجرامية المحددة وفقا للمادة ١٤.

عمليا، بغية وضع بروتوكول الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ موضع النفاذ، تنظر الأطراف في إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف بشأن التعاون المباشر بين وكالاتها المعنية بإنفاذ القانون، وفي تعديل تلك الاتفاقات أو الترتيبات وفقا لذلك إذا كانت موجودة بالفعل .وإذا لم تكن بين الأطراف المعنية اتفاقات أو ترتيبات من هذا القبيل يجوز للأطراف أن تعتبر هذا البروتوكول أساس التعاون المشترك في مجال إنفاذ القانون فيما يتعلق بالأفعال المخالفة للقانون المشمولة بهذا البروتوكول . وتستفيد الأطراف، حسب الاقتضاء، استفادة تامة من الاتفاقات أو الترتيبات، بما في ذلك المنظمات الدولية أو الإقليمية، من أجل تعزيز التعاون بين وكالاتها المعنية بإنفاذ القانون. كما تسعى الأطراف إلى التعاون، في حدود إمكانياتها، بغية التصدي لأنشطة

الاتجار غير المشروع عبر الحدود بمنتجات التبغ والتي تُرتكب بواسطة التكنولوجيا الحديثة. [1]

ثانيا: داخليا

في سورية، حدد المشرع السوري قواعد الاختصاص الخاصة بجرائم الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ، حيث ترسل محاضر الإثبات والمصادرة إلى إدارة الاحتكار فوراً ويعمل بها إلى حين ثبوت عكسها، كما إن إدارة الاحتكار هي التي يعود لها حق القيام بالملاحقات القضائية، و إن كل مخالفة لأحكام هذا القرار، وكل أعمال التهريب وبصورة أعم كل الأعمال والأفعال التي تمس بمصالح الاحتكار تعتبر جنحاً وتحال بصفتها هذه إلى محاكم الجزاء. [2] حيث أن طلب تحريك دعوى الحق العام بجرم تهريب دخان منوط بإدارة الحصر دون غيرها وهذا ما قررته أحكام المادة 72 من القرار 16 ل.ر ولا تملك النيابة حق إقامة الدعوى إلا بطلبها للجرائم المتعلقة بتهريب

---

[1] المادة 27 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

[2] المادة 72 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

الدخان . [1] حيث أن حق إدارة حصر التبغ بالملاحقة القضائية منحصر بمخالفات القرار 16/ ل.ر.[2]

في مصر، أيضا لا يجوز رفع الدعوى الع امة أو اتخاذ أية إجراءات في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون إلا بطلب مكتوب من وزير الخزانة أو من ينيبه.[3] حيث إن مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم 92 لسنة 1964 في شأن تهريب التبغ هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أي إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم، قبل صدور الطلب بذلك ممن يملكه، فإذا انتفت صفة مصدر الطلب وقعت الإجراءات باطلة بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام، لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة.

لكن التفويض الصادر من وزير الخزانة برفع الدعوى واتخاذ الإجراءات في جرائم تهريب التبغ قاصر على من يملكونه ومن بينهم مدير جمرك القاهرة في دائرة اختصاصه. و ليس للأخير أن ينيب غيره في تقديم الطلب. ولما كان يبين الإطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن المدافع عن الطاعن قد قدم

---

[1] أمن اقتصادي أساس 63 قرار 24 تاريخ 1983/3/9 ــ سجلات محكمة النقض قاعدة 509 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1388 1383 قاعدة 510 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[2] جنحة 937 قرار 747 تاريخ 1966/4/12 قاعدة 538 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2ــ أديب استانبولي ــ ص 1420 قاعدة 539 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[3] المادة 4 من قانون التبغ المصري رقم 92 لعام 1964.

مذكرة آثار فيها الدفع بعدم قبول الدعوى لأن من طلب إقامتها هو وكيل جمرك القاهرة وهو غير مختص بإصدار الطلب وكان يبين من مطالعة أصل الطلب الصادر من مصلحة الجمارك أنه لا يحمل توقيعاً لمصدره تحت عبارة " مدير جمرك القاهرة" المطبوعة وإنما إلى جوار تلك العبارة توقيع غير مقروء وكان الحكم قد دان الطاعن دون أن يفي بتحقيق ما أثاره من منازعة في اسم وحصة مصدر الطلب واقتصر على القول " بأنه صدر من مدير جمرك القاهرة رغم ظروف التوقيع وغموضه ومنازعة الطاعن فيها " مما يعد في خصوص الدعوى المطروحة دفاعاً جوهرياً ومؤثراً في مصيرها، إذا يبنى على صحته أو عدم صحته قبول أو عدم قبول الدعوى الجنائية، مما كان يقتضي من المحكمة أن تمحصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه على سبيل القطع واليقين، أما وهي لم تفعل مكتفية بالعبارة القاصرة السالف الإشارة إليها، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع والقصور بما يتعين معه نقضه والإحالة.[1]

من ناحية أخرى، من المقرر أن الخطاب الوارد في المادة الرابعة من القانون رقم 92 لسنة 1964 في شأن تهريب التبغ موجه من الشارع إلى النيابة العامة بوصفها السلطة الأصلية صاحب الولاية في الدعوى الجزائية باعتبار أن أحوال الطلب والشكوى والإذن هي قيود على حريتها في رفع الدعوى الجزائية استثناء

---

[1] طعن رقم 1115 جلسة 13 / 12 / 1970 س 21 ص 1195، طعن رقم 1177 جلسة 16 / 11 / 1970 س 21 ص 1095، مذكور من قبل، مصطفى مجدى هرجة، المرجع السابق، ص 244.

من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد على قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق فلا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال، وإذا كانت الدعوى الجزائية لا تتحرك إلا بالتحقيق الذي تجريه سلطة تحقيق سواء بنفسها أو بمن تندبه لذلك من مأمورية الضبط القضائي أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم ولا تعتبر الدعوى قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به جهات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة ذلك بأن المقرر في صحيح القانون أن إجراءات الاستدلال أياً كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الدعوى الجزائية بل هي من الإجراءات السابقة عليها الممهدة لها، مما يرد عليه قيد الشارع في توقفها على الطلب أو الإذن رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق تحرياً للقصود في خطاب الشارع بالاستثناء وتحديداً لمعنى تلك الدعوى على الوجه الصحيح والتي لا يملكها في الأصل غير النيابة العامة. لما كان ذلك، وكان الحكم فد استند إلى ما أثبته رئيس وحدة المباحث في محضره، وما تبيّن من التحليل وإقرار المشرف الزراعي و هي جميعاً لا تعدو أن تكون من إجراءات الاستدلال السابقة على الدعوى الجزائية، فإن ما يثيره الطاعن من بطلان هذه الإجراءات (لحصولها قبل صدور طلب رفع الدعوى العمومية) يكون غير صحيح في القانون. [1]

تطبق على هذه الجنح القواعد المطبقة على الجنح العادية سواء أكان فيما يتعلق بأصول المعاملات أم بأصول المحاكمة والتنفيذ مع العلم بأن كل شخص يفاجأ بالجرم المشهود وهو يقتني أو ينقل أو يصنع تبغاً يجب أن يساق بواسطة منظمي

---

[1] طعن رقم 68 جلسة 1975/2/24 س 26 ص188، مذكور من قبل، مصطفى مجدى هرجة، المرجع السابق، ص 244.

المحضر إلى أقرب نقطة للدرك، أو الشرطة وبعد التحقيق معه بإيجاز يحال في خلال 24 ساعة إلى قاضي الصلح . وإذا لم يكن المخالف ذا محل إقامة معين وكان مستهدفاً لعقوبة حبس فيصدر قاضي الصلح بحقه مذكرة توقيف، غير أنه يجوز إطلاق سراحه بصورة مؤقتة بعد أن يؤدي كفالة نقدية أو أن يأتي بكفالة شخصية تقبل بها السلطة القضائية المختصة، على أن تضمن هذه الكفالة أو تلك تسديد كامل الغرامات المتوجبة على المخالف أو سواها من الأحكام النقدية التي تصدرها المحكمة . أما قيمة هذه الغرامات أو الأحكام النقدية فتقدرها إدارة الاحتكار.[1]

الفرع الثاني: انفرادية الآثار المترتبة على المحاكمة

يترتب على ارتكاب جرائم التبغ عدة نتائج سواء تتعلق بخصوصية الاشتراك الجرمي، أو إجراءات معجلة النفاذ.

أولا: خصوصية الاشتراك الجرمي

يفرض على الأشخاص الذين يشتركون في ارتكاب جرائم التبغ المنصوص عليها في هذا القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935 ، نفس العقوبات التي يتعرض لها مرتكبوها الأصليون . وعلاوة على ذلك فإن الوالد أو (في حالة عدم وجوده) الشخص الذي يقوم بحراسة الولد مسؤول مدنياً في كل الأحوال عن ذيول جميع الأعمال التي قد يأتيها الولد القاصر الساكن معه منتهكاً بها أحكام هذا القرار . ويجوز الحكم على الأسياد أو الموكلين باعتبار أنهم اشتركوا في

---

[1] المادة 72 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

المخالفة كما أنه يجب عدهم مسؤولين مدنياً في كل الأحوال عن المخالفات التي قد يرتكبها مستخدموهم أو عمالهم في أثناء قيامهم بالواجبات المطلوبة منهم[1] .

ثانيا:إجراءات معجلة النفاذ

يجب النظر في دعاوى التهريب دون إبطاء وتقديمها على القضايا الأخرى، ويجب في كل الأحوال أن يقرر تنفيذ الأحكام تنفيذاً مؤقتاً رغم الاعتراض والاستئناف غير أنه يجوز للمحكوم عليه بناء على تعهد كفيل قادر على الدفع يقبل به القاضي أن يطلب تأجيل كل تنفيذ ريثما يبت في الاعتراض أو الاستئناف الذي قدمه[2] . لكن هذا النفاذ المعجل لا يطبق على الأحكام الصادرة بحق الأحداث لعدم شمولهم بهذا النص.[3]

و في حالة إلقاء الحجز على دواب يجوز للمحكمة أن تصدر بناء على طلب إدارة الاحتكار وبعد دعوة الفريقين، حكماً خاصاً تقرر فيها بيع هذه الدواب بالمزاد العلني صوناً لها. ولصاحبها القديم حق الأفضلية على سواه من المشتركين في المزايدة في حالة التساوي بالأسعار المعروضة . غير أنه يجب على المحكمة أن تسلم الدواب المحجوزة إلى صاحبها القديم فيما إذا قدم

---

[1] المادة 75 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[2] المادة 73 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935

[3] أحداث 1981/103 قرار 932 تاريخ 1981/12/19 ،أحداث 1981/132 قرار 936 تاريخ 1981/12/19 ،أحداث 1981/138 قرار 939 تاريخ 1981/12/19 ،قاعدة 510 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1389 قاعدة 511 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

بالتضامن مع شخص ثالث تبت المحكمة في قدرته على الوفاء كفالة تحدد المحكمة نفسها مقدارها. ويجب العمل بهذا التدبير المؤقت إلى حين البت بصورة نهائية في مصير الدواب المحجوزة .[1] بالتالي، إن القصد من حجز وسائل نقل التبغ دون ترخيص من التأمين لاستيفاء الغرامات التي ستفرض. [2] فالقانون نص على مصادرة التبغ المنقول بدون رخصة وعلى حجز وسائل النقل حتى يرى القاضي رأيه فيها وفق القواعد العامة . [3] و إذا كان حجز وسائل النقل قد تم بصورة إدارية فعدم تثبيته أو إلغائه في الحكم النهائي يعني زوال هذا التدبير الإداري .[4]

إن الغرامات المنصوص عليها في هذا القرار لها دائماً صفة التعويض الشخصي وتعود لإدارة الاحتكار [5] . فالغرامة المحكوم بها في قمع مخالفة التهريب من أداء رسم الجيش على الدخان تتصف بطابع التعويض المدني،

---

[1] المادة 74 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

[2] جنحة 1503 قرار 805 تاريخ 1964/3/23 ــ مجلة القانون صفحة 577 لعام 1964 قاعدة 534 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1418 قاعدة 535 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[3] جنحة 89 قرار 788 تاريخ 1961/5/13 ــ مجلة القانون صفحة 979 لعام 1961 قاعدة 535 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1418 قاعدة 537 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة

[4] جنحة 2123 قرار 2093 تاريخ 1964/7/8 ــ سجلات محكمة النقض قاعدة 537 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1420 قاعدة 538 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[5] المادة 76 القرار رقم 16 ل.ر لعام 1935.

وهي غير مشمولة بالعفو الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 12 لعام 1971، والرجوع عن كل اجتهاد مخالف.[1] بالمقابل، لئن كانت الغرامات في جرائم التبغ لها صفة التعويض المدني، إلا أن الصفة الجزائية تبقى الصفة الغالبة عليها لأنها تحصل بمعرفة النيابة العامة ويمكن استبدالها بالحبس في حال عدم الدفع،وحيث انه لا يجوز حبس الحدث أو الحكم عليه بالغرامة لمثل هذا الجرم وفقاً لأحكام المواد 3 و 4 و 5 من قانون الأحداث فإنه بالتالي لا يجوز الحكم بالغرامة على وليه لأن الغرامة عقوبة، والعقوبة شخصية لا يحكم بها على الولي كما لا يجوز الحكم بالنفاذ المعجل .[2] فلا يجوز أن يفرض على الحدث الذي لم يتجاوز الخامسة عشرة من عمره سوى أحد تدابير الإصلاح الواردة في قانون الأحداث.[3] كما أن الغرامة عقوبة لا يجوز فرضها على الحدث ولا يجوز تغريم الولي لأن العقوبة شخصية تفرض على الفاعل.[4]

---

[1] هيئة عامة أساس 24 قرار 40 تاريخ 1977/2/28 ــ سجلات محكمة النقض،قاعدة 5 قاعدة 512 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[2] أحداث 1520 قرار 410 تاريخ 1981/6/23 ــ سجلات محكمة النقض،قاعدة 515 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1395نين الجزائية الخاصة ج2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1395 قاعدة 516 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[3] أحداث أساس 478 قرار 464 تاريخ 1979/5/26 ــ سجلات محكمة النقض،قاعدة 513 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1395 قاعدة 514 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[4] أحداث 913 قرار 996 تاريخ 1980/12/16 ــ سجلات محكمة النقض،قاعدة 514 ــ قاعدة 515 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

إن الغرامات التي يحكم بها لصالح إدارة حصر التبغ لها صفة التعويض المدني، وإن عقد التسوية مع الإدارة يوقف التنفيذ، وإن صفح الفريق المتضرر يسقط دعوى الحق العام ويوقف تنفيذ العقوبات [1]. بينما في جرم التهريب بشكل عام يعتبر عقد التسوية عن جرم التهريب سبباً مخففاً قانونياً يوجب تنزيل العقوبة المانعة للحرية إلى الثلث ولا يتناول هذا التخفيض الغرامة.[2]

بالإضافة أن لغرامة التبغ صفة جزائية وصفة مدنية فلا يشملها العفو ولا يجدي إثبات عدم وقوع الضرر من المخالفة [3]. و الغرامات التي يحكم بها لمصلحة مؤسسة التبغ لها صفة التعويض المدني فلا يطالها الدغم. [4] لكن لا يجوز الحكم

---

[1] جناية 982/1019 قرار 954 تاريخ 1982/10/23 ــ سجلات محكمة النقض قاعدة 517 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج2 ــ أ قاعدة 518 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[2] المادة 5 من القانون رقم 13 لعام 1974 قانون قمع التهريب والمعدل بالمرسوم 26 لعام 2005.

[3] مدنية أساس 289 قرار 38 تاريخ 1973/2/5 ــ مجلة المحامون ص 28 قاعدة 38 لعام 1973 قاعدة 541 مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1421ائية الخاصة ج2 ــ أديب استانبولي ــ ص قاعدة 542 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[4] جنحة 2844 قرار 2494 تاريخ 1966/10/23 ــ سجلات محكمة النقض قاعدة 518 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1396ديب استانبولي ــ ص 1396 قاعدة 519 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

على كل واحد من المهربين بالحد الأعلى للغرامة عن نفس الكمية المهربة بل يجب الحكم عليهم بها بالتضامن .[1]

في مصر، أيضا نلاحظ أن الاجتهاد القضائي المصري سلك نفس اتجاه الاجتهاد القضائي السوري، فقد قرر أن الغرامة التي ربطها الشارع في الأمر العالي الصادر في 22 يونيو سنة 1891 المعدل بالقانون رقم 78 لسنة 1948 تغلب عليها صفة العقوبة ويخالطها عنصر التعويض عن الضرر الذي يصيب الخزانة العامة من إدخال أو اصطناع أو تداول أو إحراز الدخان المغشوش أو المخلوط باعتباره تهرباً جمركياً، ويترتب على ذلك أنه لا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جزائية. ومن ثم فإن قضاء الحكم المطعون فيه بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة يعد منهياً للخصومة على خلاف ظاهر، ما دام أن المحكمة المدنية المحالة إليها الدعوى غير مختصة ينتظر الدعوى ومال طرح الدعوى المدنية عليها هو الحكم بعدم اختصاصها بنظرها. [2] كما أن المادة الرابعة من القانون رقم 160 لسنة 1959 الذي حل محله القانون رقم 92 لسنة 1964 في شأن تهريب التبغ إذ نصت على أنه يضبط الدخان المهرب ويصادر فإذا لم يضبط يضاف إلى التعويض الواجب الحكم به قيمة هذا الدخان فقد دلت على أن المشروع جعل الحكم بقيمة الدخان المهرب بديلاً عن المصادرة في

---

[1] جنحة أساس 3042 قرار 3883 تاريخ 1969/12/30 ــ مجلة المحامون ص 57 ــ قاعدة 93 لعام 1970 قاعدة 539 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1420 قاعدة 540 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[2] طعن رقم 547 جلسة 1967/5/15 س18 ص 642، مذكور من قبل، مصطفى مجدى هرجة، المرجع السابق، ص 237.

حالة عدم ضبطه، وبذلك تكون بهذه المثابة عقوبة تنطوي على عنصر التعويض، فهي بوصفها الأول تكون تدبيراً وقائياً يجب على المحكمة أن تحكم بها ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته عن دائرة التعامل، وهي بوصفها الثاني توفر للمجني عليه صفة في المطالبة بها كتعويض وفي أن يتبع حقه في ذاك أمام درجات القضاء المختلفة حتى في حالة الحكم بالبراءة. ولما كان للطاعنة (مصلحة الجمارك) مصلحة مؤكدة في المطالبة بمصادرة الدخان الليبي موضوع الاتهام، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل القضاء بها سواء باعتبارها إجراء وقائياً يجب اتخاذه أو بوصفها من قبيل التعويضات المدنية، فإنه يكون قد جانب صحيح القانون بما يتعين معه نقضه جزئياً وتصحيحه والقضاء بمصادرة الدخان المضبوط.[1]

من ناحية ثانية، الغرامة مقابل رسم الجيش عن الدخان المهرب تعتبر حقاً شخصياً للخزانة لا يجوز تخفيضها لأسباب تقديرية. [2] و إدارة حصر التبغ مالكة للدعوى العامة في المخالفات المخولة بملاحقتها مما يجعل استئنافها شاملاً للدعوى العامة كالنيابة.[3]

---

[1] طعن رقم 1375 جلسة 1966/5/17 س 17 ص 639، مذكور من قبل، مصطفى مجدى هرجة، المرجع السابق، ص 236.

[2] جنحة 1501 قرار 1758 تاريخ 1968/7/24 ــ سجلات محكمة النقض قاعدة 521 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1397لخاصة ج2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1396 قاعدة 522 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[3] جنحة أساس 4523 قرار 1268 تاريخ 1963/5/1 ــ مجلة القانون صفحة 807 لعام 1963 قاعدة 523 ــ مجموعة القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص

إذا انتفت المخالفة واقتضى إعادة البضاعة المحجوزة إلى صاحبها فتسلم إليه بعد أن يوقع في سجل المحجوزات إشعاراً بالاستلام. وعلى كل حال فإن الدخان بجميع أنواعه لا يسلم ولا يعاد تسليمه لأنه يبقى مخالفاً ما لم يكن ممهوراً بمهر مؤسسة التبغ وعليه العلامة الفارقة ويكون نظامياً ويحمل الشرعية لتواجده مع الشخص الذي ضبط لديه.[1]

في الحقيقة، تطبق أحكام خاصة فيما يتعلق بتسليم المجرمين المرتكبين لجرائم الاتجار الغير مشروع بالتبغ، تتمثل في اعتبار كل فعل من الأفعال الإجرامية التي تنطبق عليها هذه المادة مدرجا في عداد الأفعال الإجرامية الخاضعة للتسليم في أي معاهدة لتسليم المجرمين سارية بين الأطراف .وتتعهد الأطراف بإدراج هذه الأفعال الإجرامية في عداد الجرائم الخاضعة للتسليم في أي معاهدة لتسليم المجرمين تبرم فيما بينها.

و في حالة تلقى طرف يعلق تسليم المجرمين على شرط وجود معاهدة طلب التسليم من طرف آخر لا يرتبط معه بمعاهدة تسليم، يجوز له أن يعتبر هذا البروتوكول السند القانوني للتسليم فيما يتعلق بتلك الأفعال الإجرامية التي تنطبق عليها هذه المادة. كما على الأطراف التي لا تعلق تسليم المجرمين على شرط وجود معاهدة أن تعتبر تلك الأفعال الإجرامية التي تنطبق عليها هذه المادة أفعالا تستوجب التسليم فيما بينها. و يكون تسليم المجرمين خاضعا للشروط التي ينص عليها القانون الداخلي للطرف متلقي الطلب أو معاهدات تسليم

1398 القوانين الجزائية الخاصة ج 2 ــ أديب استانبولي ــ ص 1397 قاعدة 525 / مجموعة القوانين الجزائية الخاصة الجزء الثاني، شفيق طعمة.

[1] محمود زكي شمس، المرجع السابق، ص 217.

المجرمين المنطبقة، بما في ذلك الشرط المتعلق بالحد الأدنى للعقوبة المسوغة للتسليم والأسباب التي يجوز للطرف متلقي الطلب أن يستند إليها في رفض التسليم.

و تسعى الأطراف، رهنا بقوانينها الداخلية، إلى تعجيل إجراءات التسليم وتبسيط ما يتصل بها من متطلبات إثباتية تتعلق بأي فعل إجرامي تنطبق عليه هذه المادة. و في حالة لم يقم الطرف الذي يوجد الجاني المزعوم في إقليمه بتسليم ذلك الشخص فيما يتعلق بأفعال إجرامية تنطبق عليها هذه المادة، لسبب وحيد هو كونه أحد مواطنيه، وجب عليه، بناء على طلب الطرف الذي يطلب التسليم، أن يحيل القضية دون إبطاء لا مبرر له إلى سلطاته المختصة بغرض الملاحقة القضائية .وتتخذ تلك السلطات قرارها وتضطلع بإجراءاتها كما هو الشأن في حالة أي جريمة أخرى ذات طابع مماثل بمقتضى القانون الداخلي لذلك الطرف .وتتعاون الأطراف المعنية مع بعضها البعض، وخصوصا في الجوانب الإجرائية والمتعلقة بالأدلة، ضمانا لفعالية تلك الملاحقة القضائية[1].

عمليا بغية تسهيل تسليم المجرمين وضع البروتوكول مجموعة من التدابير التي تتمثل في انه يجوز للطرف متلقي الطلب، رهنا بأحكام قانونه الداخلي وما يرتبط به من معاهدات لتسليم المجرمين، وبناء على طلب من الطرف الطالب، أن يحتجز الشخص المطلوب تسليمه والموجود في إقليمه، أو أن يتخذ تدابير مناسبة أخرى لضمان حضوره إجراءات التسليم، متى اقتنع بأن الظروف تسوّغ ذلك وبأنها ظروف ملحة. كما يُبلغ الطرف الطالب بالتدابير السابقة ، دون

[1] المادة 30 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

تأخير ووفقا للقانون الوطني. بالإضافة انه، يحق لأي شخص تتخذ بشأنه التدابير السابقة أن يتصل دون تأخير بأقرب ممثل مختص للدولة التي يحمل جنسيتها أو، للدولة التي يقيم في إقليمها عادة، إذا كان عديم الجنسية؛ أن يزوره ممثل لتلك الدولة. [1]

[1] المادة 31 من بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ.

الخاتمة

النتائج

- عدة عوامل أو أسباب ساهمت وبشكل كبير في انتشار تجارة التبغ من أهمها تحرير التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، التسويق العالمي والإعلان عن التبغ والترويج له ورعايته عبر البلدان والنقل الدولي للسجائر المغشوشة والمهربة[1]
- التجارة غير الشرعية تمثل ما نسبته 11.6% من سوق السجائر العالمية، وبذلك تفقد الدول ما يقارب 40.5 مليار دولار سنويا عبارة عن دخل للضرائب، وتكثر تجارة السجائر غير الشرعية في الدول ذات الدخول المنخفضة أو المتوسطة حيث تمثل نسبة السجائر المهربة نسبة 12.1% مقارنة ب9.8% في الدول ذات الدخول العالية وبذلك تكون خسارة هذه الدول ذات الدخول المنخفضة أكبر وذات تأثير أقوى، ومن شأن القضاء على التجارة غير المشروعة للسجائر أن يرفع أسعار السجائر بنسبة 3.9% وبالتالي انخفاض الاستهلاك بنسبة 2 % و السجائر غير المشروعة تدخل إلى السوق أو تباع فيه بالمخالفة للقوانين المالية وقوانين الجمارك واللوائح الأخرى، مثل عدم دفع رسوم الاستيراد أو ضريبة خاصّة أو ضريبة القيمة المضافة وعدم الالتزام بالإجراءات التنظيمية، ويمكن أن تكون السجائر غير المشروعة منتجات أصلية مصنعة من قبل أو تحت سلطة صاحب علامة تجارية وتباع دون دفع الضرائب

---

[1] نتائج الاتفاقية العالمية الأولى لمكافحة التبغ التي تم اعتمادها من قبل منظمة الصحة العالمية، 2003، منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.who.int

المستحقّة عليها، كما يمكن أن تكون مقلدة، أي مزيفة تم تصنيعها بدون الحصول على تصريح من صاحب العلامة التجاري.[1]

إن رواية صناعة التبغ عن قضايا التجارة غير المشروعة تصور الأمر كما لو كانت السجائر غير المشروع تداولها تُصنَع من لا شيء، أو أن عصابات التزوير هي المسؤولة عن تصنيع كل هذه السجائر . وهذه الرواية محض خرافة، فقد أكدت شركة فيليب موريس انترناشيونال، في الأرقام الفعلية التي قدمتها لمستثمريها، على أن من بين 339 مليار سيجارة جرى تداولها بطرق غير مشروعة على مستوى العالم في عام 2013، لم يتجاوز عدد السجائر المقلدة 7 مليار سيجارة بما يعادل 2% فقط، وقد اتفق تقدير شركة فيليب السابق مع تقديرات أعدتها مؤخرًا منظمة الجمارك العالمية التي ذكرت أن من بين 2.7 مليار سيجارة جرى تداولها بطرق غير مشروعة وضبطها في عام 2015، لم يتجاوز عدد السجائر المقلدة 58 مليون سيجارة بما يعادل 2% فقط.[2]

- أظهر الحجم الهائل لعدد الدعاوي القضائية المقامة ضد التبغ الأمريكية مدى سخط الرأي العام الأمريكي على هذه الصناعة، على أن هذا السخط لم يجد صداه في أروقة القضاء الأمريكي الذي ظل دائماً ينحى باللائمة على المدخن في إطار موازنته بين سلوك المدخن المضرور وسلوك صناعة التبغ المتسببة بالضرر، بحجة ممارسة المدخن لحقه في الاختيار ومباشرته التدخين رغم

---

[1] عتيق الدوسري، سعد العسكر، فهد الرباح، المرجع السابق.

[2] التجارة غير المشروعة، المرجع السابق.

سابق علمه بالأضرار المرتبطة به، ثم ما لبث أن تبدل هذا الموقف غداة الكشف عن أرشيف الوثائق الداخلية لصناعة التبغ والذي كشف عن سنوات طوال من التضليل والاحتيال الممنهج الذي مارسته هذه الصناعة في مواجهة جمهورها، وقد هيأت هذه الوثائق الفرصة أمام المدخنين المتضررين للظفر في دعاويهم. بالمقابل، رفض القضاء الفرنسي إدانة صناعة التبغ تحت ذريعة غياب علاقة السببية بين خطأ تلك الصناعة أو تعيب منتجاتها والضرر الناجم عنها، بعد أن أعمل نظرية السبب المنتج في الدعاوي المقامة ضد تلك الصناعة على خلاف نهجه المستقر بالأخذ بنظرية تكافؤ أو تعادل الأسباب في الدعاوي الأخرى، الأمر الذي يدعو للريبة والشك من مدى قانونية مسببات أحكامه، إذ ذهب الفقه الفرنسي إلى أن المبرر الحقيقي لعزوف القضاء الفرنسي عن إدانة صناعة التبغ هو مبرر سياسي يتمثل في عدم الأخذ بمخرجات التجربة الأمريكية خشية اكتظاظ المحاكم الفرنسية بالدعاوي القضائية المقامة ضد صناعة التبغ وغيرها من الصناعات المشابهة.[1]

- تستخدم الحكومات ضرائب التبغ لتحقيق العديد من الأهداف، وتستغل الحكومات الضرائب الخاصة والإجراءات المالية الأخرى لتوليد إيرادات، ومن الممكن أن تساعد التدابير المالية أيضاً على تعزيز أهداف الصحة العامة من خلال الحد من استهلاك التبغ، وفي معظم الدول، تكون أسعار السجائر المهربة أقل بكثير من السجائر المفروض عليها ضرائب مما يسهم في زيادة استهلاكها، والقضاء

[1] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 557.

على التجارة غير الشرعية للسجائر قد يوفر مبالغ طائلة على الدول تقدر ب 31 مليار دولار سنويا[1].

- السمات المشتركة بين أشكال التجارة غير المشروعة، أنها كلها ضخمة ومتنامية، ونتيجة لذلك، تفشل الحكومات برغم الجهود الضخمة المبذولة، في محاربتها، والحد من نشاطاتها في الأقل، بينما هناك حكومات متورطة في التواطؤ معها. [2]
- في حال مضاعفة نسبة الضريبة أو الرسوم الجمركية في سورية، فسوف يبقى ثمن علبة السجائر في السوق السورية أقل منها لدى العديد من دول العالم، لكن، مهما بلغت قيمة الرسوم الجمركية أو الضرائب، والتي لم تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من إيرادات الدولة، فسوف يخسر الاقتصاد الوطني أكثر من ذلك لعلاج الآثار الصحية والاجتماعية الناجمة عن استهلاك التبغ.
- أن الضرائب المرتفعة على التبغ تخدم الصحة من جهة وتحقق دخلاً مالياً للدولة يستمر لفترة طويلة مع الاقتناع أن التهريب مسألة يتم تجاوزها وبشكل كبير بالتعامل الحازم معها مثل وضع نظام للتفريق بين النوع المستورد نظاماً والنوع المهرب، وتشديد العقوبات على المهربين وتبني نظام الترخيص لجميع من يتعامل بتجارة التبغ. و التبغ هو المادة الوحيد التي لو زادت أسعارها بالضرائب لن تلقى اعتراضات كثيرة في الأوساط الشعبية مقارنة برفع أسعار مواد أخرى مثل الخبز، والسكر والأرز وغيرها، و أن أموال تجارة التبغ بالمنطقة تذهب في مجملها إلى شركات التبغ الكبرى (شركات أجنبية في

---

[1] عتيق الدوسري، سعد العسكر، فهد الرباح، المرجع السابق.

[2] موسى نعيم، المرجع السابق.

مجملها) وفرض رسوم على منتجات التبغ يعني بقاء جزء هذه الأموال في الدولة خاصة في أمور لها علاقة بالصحة والاقتصاد بدلاً من ذهابها خارج البلاد في شكل أرباح لشركات التبغ. [1]

- باعتبار أن ظاهرة التهريب هي جريمة عابرة للحدود فإنه من الواجب تكاثف الجهود من أجل مكافحتها والقضاء عليها وذلك من خلال الاتفاقيات الثنائية والجماعية، وباعتبار أن ظاهرة التهريب لا تقتصر في أضرارها وخطورتها على المصالح الاقتصادية والمالية والجمركية لدولة فقط، وطبيعة أن التهريب التي تتمثل في خرق القوانين والتنظيمات المعمول بها في دولتين فأكثر، نظرا لتمرير البضائع و رؤوس الأموال بصفة غير شرعية بين أقاليمها زد إلى ذلك دوره المثبت في السنوات الأخيرة في تمويل بعض الجرائم العابرة للأوطان، والتي تشكل تهديدا لأمن الدول دون استثناء والمتمثلة في الإرهاب على سبيل الخصوص، كما أنه يعمل على تنمية جرائم أخرى والتي من بينها جريمة تبييض الأموال والجريمة المنظمة كل هذا جعل من الضروري أن يتم التصدي له ومكافحته بتكاثف جهود الدول. [2]
- عدة عوامل تلعب دور مهم في التجارة غير المشروعة بالتبغ : الإدارة غير الفعالة للجمارك وللضرائب، غياب التنسيق داخل البلد وبين الشركاء التجاريين،

---

[1] عبد الله بن محمد البداح، جائحة التبغ والحد منها، بتفعيل دور الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثيقة معتمدة بقرار مجلس وزراء الصحة رقم(8) للمؤتمر الخمسين بالكويت، 2001.

[2] تركي بشير، المرجع السابق، ص 41.

ضعف الحكومة وانتشار الفساد، عدم التزام الحكومة، الشبكات الإجرامية المنظمة ووجود قنوات التوزيع غير الرسمية.[1]

- التهريب يعتبر من أكثر الجرائم الاقتصادية خطورة، من شأنه أن يؤثر سلبا على المؤسسات الناشئة، يشوه قوانين المنافسة المشروعة، يثبط كل رغبة في الاستثمار، يؤثر على شفافية ويقين الاقتصاد، يكبح النمو الاقتصادي ويعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو يؤثر في نهاية المطاف على كيان الأمة، أمنها واستقرارها.[2]
- التخوف من إجراءات التقاضي سيجبر صناعة التبغ على الامتثال للقانون، كما أن مقاضاة التبغ، تضمن أن التزام الوفاء بالواجب العام بالرعاية، يحول دون انخراط شركات التبغ في ممارسات تجارية جائرة واستغلال الفجوات في الإطار التشريعي دون أن يلحقها دون عقاب، كما أن مقاضاة التبغ من شأنها أن تكشف القصور الذي يعتور الإطار التنظيمي في الدول العربية.[3]

المقترحات

- تطبيق قانون التبغ وإ إجراءاته بشكل فعال، مما سيسهم في تحديد المساحات المزروعة بالتبغ، ومن ثم الحد من تصنيعه بشكل غير منظم، ويتم ذلك من خلال تفعيل عمل كافة الجهات المشرفة على قطاع التبغ ضمن اختصاصها، و التي حددها قانون التبغ لمتابعة التنظيم، وعمل التسهيلات اللازمة للمزارعين،

---

[1] تقرير منظمة الصحة العالمية، زيادة الضرائب على التبغ، 2014، المرجع السابق.

[2] بوطالب براهمي، المرجع السابق، ص 248.

[3] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 552.

وضمان حصولهم على مردود مناسب لمحاصيلهم، وبالتالي سيتم الحد من احتكار التجار للمحصول، والقضاء على السوق غير الرسمي. و تحسين جودة التبغ المحلي من خلال تحسين التربة والبذور، و إتباع أساليب الزراعة الحديثة مما سيقلل من تكلفة زراعة التبغ وبالتالي تقليل أسعار التبغ الخام .وهذا سيسمح للتبغ المحلي بمنافسة التبغ الأجنبي، وسيمكن المزارعين المحليين من تصدير كميات كبيرة للدول المصنعة للتبغ، وكذلك سيشجع الشركات المحلية على شراء كميات أكبر من التبغ الخام بأسعار مناسبة، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من كميات التبغ المتاحة للمصنعين غير الرسميين مما سيحد بشكل كبير من التهريب[1] .

- نتيجة للأهمية البالغة لصناعة التبغ في الاقتصاد السوري، وللفوائد الكبيرة التي تجنيها الدولة منها، من حيث الموارد المخصصة للخزينة والتي ترتفع عاما بعد عام، كل ذلك يستدعي الاهتمام والعناية بهذه الصناعة وبتحسين أوضاع العاملين فيها، ومحاولة إدخال آخر التقنيات اللازمة لهذه الصناعة لملائمتها التطور العالمي الحاصل في مجال هذه الصناعة، وبالتالي إيجاد منتج أكثر قابلية للذوق المحلي والاستغناء ما أمكن عن استيراد التبغ الأجنبي المصنع مما يستلزم بالضرورة الحتمية: إنشاء معامل جديدة مخصصة لصناعة السجائر العليا، استيراد أحدث الآلات اللازمة لصنع السجائر وتعليبها وتغليفها، تدريب

[1] علي جبارين، مسيف جميل مسيف، المرجع السابق، ص 50-52.

العاملين والفنيين وإرسالهم ببعثات علمية وفنية إلى أحدث المعامل والمنشآت في العالم.[1]

- إن أحد العوامل الأساسية في تحديد معدل الضريبة المناسب هو التأثير المحتمل لزيادة الضريبة على تفاقم التجارة غير الشرعية . فالتجارة غير الشرعية تسير مدفوعة بعدد كبير من العوامل والتي من أبرزها الضرائب المفرطة، بالتالي يجب المحافظة على ارتفاع مستويات الضرائب دون حدوث ارتفاع مستوى التهريب الذي يواكب ذلك . حيث أن الضرائب لا تزال حافزاً أساسياً ومن ثم فإنها عامل مهم فيما يتعلق بالتجارة غير الشرعية في منتجات التبغ، وعلاوة على ذلك، وجوب تمتع الحكومات بالأهلية والإرادة والقدرة على تطبيق القوانين والتحكم في حدودها، حيث أن اعتماد سياسة زيادة الضرائب العادية التدريجية بالإضافة إلى التدابير الفعالة لمواجهة التجارة غير المشروعة هو السبيل الأمثل للحكومات لتلبية كل من أهداف الإيرادات والصحة، مع الحد من مخاطر تحفيز وتشجيع السوق غير المشروعة[2].
- ضرورة التعاون والتنسيق الفعال لجميع القطاعات الحكومية المعنية مثل الجمارك والشرطة ووزارات المالية والصحة والعدل والتجارة والسلطات المحلية، من أجل التصدي لمشكلة تجارة التبغ غير المشروعة.
- أي زيادة لافتة في العبء الضريبي يجب أن تترافق مع قدرة الدول الصارمة على إنفاذ القوانين ووضع إستراتيجيّة لتعقّب الاتجار غير المشروع. ويجب

---

[1] زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، المرجع السابق، ص 175.

[2] عتيق الدوسري، سعد العسكر، فهد الرباح، المرجع السابق.

توحيد معدلات الرسوم الانتقائيّة واستحداثها بصورة منسّقة فتكون نفسها في كل الدول الأعضاء.

- التطبيق التدريجي للضريبة الانتقائيّة والزيادة الضريبيّة. على سبيل المثال، يُمكن أن تتوزّع زيادة ضريبيّة بنسبة 100 في المئة على فترة خمس سنوات، ما يسمح للسلطات بتقويم النجاحات في تطبيق التغيير السياسي وبناء الإدارة الفاعلة وإنفاذ القوانين[١].
- مساندة ودعم وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة التجارة غير الشرعية، وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والقضائية وصولاً إلى تشكيل لجنة مشتركة مع مختلف الأجهزة لتعزيز الاستقصاء والاستخبار والملاحقة، والسعي مع الأجهزة القضائية والتشريعية إلى تحديث القوانين والتشريعات اللازمة لمكافحة التهريب والتشدد في تطبيق الأحكام القضائية وصولاً إلى العقوبات الجزائية.[٢]
- إعادة النظر بكل الواقع على المستوى التشريعي والتنفيذي ورسم الآليات الضرورية لضبط هذه التجارة غير المشروعة، والتهريب والفساد الإداري والمالي بكل أوجهه وعلى كل مستوياته، لكي يستقيم الوضع الاقتصادي، فالاقتصاد الشرعي هو الوحيد الذي يحمي كل أطراف العملية الاقتصادية، من صاحب العمل إلى العامل ومن المنتج إلى الموزع إلى المستهلك النهائي.[٣]

---

[١] ناصر السعيدي، المرجع السابق.

[٢] ناصيف سقلاوي، المرجع السابق.

[٣] علي حسن خليل ، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة، تحت عنوان "اقتصادك إنت بتحمي"، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.almodon.com/economy، تم الاطلاع بتاريخ 19 7 2020.

- إطلاق تحالف تجاري لمكافحة الاتجار غير المشروع لتعزيز الشبكات وإيجاد طرق مبتكرة للمساعدة في حماية الاقتصادات والمجتمعات ضد الأضرار والآثار التي تشكلها التجارة غير المشروعة عالمياً.[١]
- من المهم جداً أن تتبنى الحكومات أنظمة ضريبية عملية وسياسات اقتصادية لا تولّد ظروفاً تشجع التجارة غير المشروعة، تؤازرها قوانين فعالة ومراقبة مُحكمة للحدود.[٢]
- إمكانية الارتقاء بالصناعة الوطنية والتصنيع بامتياز لتقليل المستوردات من السجائر الأجنبية إلى الحدود الدنيا و من ثم تقليل العجز التجاري الخاص باستهلاك التبغ، و ضرورة تطبيق سياسات ضريبية و عند الاقتضاء سياسات سعرية على منتجات التبغ من شانها الحد من استهلاك التبغ، و من الأهمية تطوير الصناعة الوطنية و تحسين جودة المنتج النهائي و تخفيض التكلفة يساعد على إعطاء ميزة نسبية للمنتج المحلى مقارنة بالمنتجات المستوردة [٣].
- إتاحة الوثائق الداخلية لصناعة التبغ أمام المدخن العربي لتمكينه من الاستناد عليها كدليل يرقى إلى مقام الإقرار من جانب تلك الصناعة على سوء سلوكها وممارساتها التضليلية الاحتيالية لعقود خلت، و الاستعانة بآراء الخبرة الطبية والأدلة الإحصائية للتدليل على مخاطر التبغ وأضراره، و تفعيل العمل بنظام

---

[١] ديفيد لونا، المرجع السابق.

[٢] الجريمة ومردوداتها، المرجع السابق.

[٣] زين الدين زهيري، اتجاهات تطور إنتاج واستهلاك التبغ في سورية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، المرجع السابق، ص 139.

التسويات ومصالحات ما قبل المحاكمة كأحد سبل التخلص من إشكالية بطء العدالة في الوطن العربي.[1]

- يجب العمل على تحقيق المكافحة الفعلية للتهريب الجمركي وليس مجرد إلقاء القبض على المهربين، وذلك عن طريق إشراك كل الفاعلين في المجتمع، انطلاقا من توعية المستهلك بضرورة عدوله عن استهلاك البضائع المهربة وصولا إلى المتعاملين الاقتصاديين المطالبين بدعم هذا المسعى، انطلاقا من المخاطر المحدقة بمنتوجاتهم وبوحداتهم الإنتاجية، وبالاقتصاد الوطني بصفة عامة
- العمل على تدارك الثغرات التي تشوب الإستراتيجية الوطنية الشاملة لمكافحة التهريب على الوجه الذي يجعلها قادرة على محاربة هذه الظاهرة، وذلك عن طريق تعديل أسلوب الردع، إدخال الحلول الاقتصادية والاجتماعية، تحقيق التنمية خاصة في المناطق الحدودية، توضيح العلاقات بين الهياكل والقطاعات، إيجاد أفضل السبل لتحقيق مشاركة المجتمع المدني ،تعديل النصوص القانونية بصفة مدروسة ودقيقة حسب متطلبات المرحلة الحالية، وهذا في قانون واحد يراعي جميع المستلزمات لتطبيقه.[2]
- أن تقوم الشركات المحلية والمستوردة بشراء كافة المنتجات المحلية غير الرسمية بأسعار مناسبة لجميع الأطراف، وبالتعاون مع الحكومة، وفي حال وجود خسائر تتكبدها هذه الشركات، يجب على الحكومة أن تتدخل وتقوم

---

[1] محمد علي العماوي، المرجع السابق، ص 558.

[2] تركي بشير، المرجع السابق، ص 57.

بتعويضها، وهذه آلية سريعة ولفترة محددة ريثما يتم مكافحة التهريب بشكل نهائي[1].

- تعزيز القدرات اللازمة لمراقبة أسواق منتجات التبغ عن طريق: مراقبة سلسلة التوريد، حصول جميع المشاركين في تصنيع وتوزيع منتجات التبغ على رخص لمزاولة عملهم، استخدام أحدث طراز من نظم الرصد، والتتبع والتعقب، التعاون مع سلطات الجمارك والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بمراقبة التجارة تمشياً مع بروتوكول منظمة الصحة العالمية للقضاء على الاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ.[2]
- ضمان فرض عقوبات محددة وسريعة وشديدة لمن يقبض عليه متلبساً بالاتجار غير المشروع بمنتجات التبغ، و التركيز على أولئك الذين يديرون العملية وليس على من له دور في نهاية سلسلة التوزيع.[3]
- ضرورة التوعية بخطورة استهلاك السلع المهربة وإقناع المهربين بضرورة الإقلاع عن نشاطاتهم غير المشروعة ؛ كما أن الدولة ملزمة بتوفير الشروط الملائمة للعمل بالقطاع الرسمي بل تفضيلها ودعمها، بالإضافة إلى التكفل بالتنمية التي طالما نادت بها المناطق الحدودية، التي ستسمح بتوفير فرص عمل، التخفيف من حدة الفقر وبالتالي القضاء على المبادلات التجارية غير المشروعة عبر الحدود.[4]

---

[1] علي جبارين، مسيف جميل مسيف، المرجع السابق، ص 51.

[2] تقرير منظمة الصحة العالمية، زيادة الضرائب على التبغ، 2014، المرجع السابق.

[3] تقرير منظمة الصحة العالمية، زيادة الضرائب على التبغ، 2014، المرجع السابق.

[4] بوطالب براهمي، المرجع السابق، ص 248.

المراجع

الكتب العامة

- د. بارعة القدسي، أصول المحاكمات الجزائية، الجزء الثاني ، سير الدعوى العامة،جامعة دمشق، 2011.
- مصطفى مجدى هرجة، جرائم التهريب، دار الفكر و القانون بالمنصورة، 2006.

الكتب الخاصة

- عبد الله بن محمد البداح، الأعباء والتكاليف والعواقب الاقتصادية لتجارة التبغ في المملكة العربية السعودية، الرياض، 2007
- محمود زكي شمس، أضواء حديثة على تشريعات التبغ و التنباك و جرائم التهريب، فنا و فقها و اجتهادا و تشريعا، في سورية–لبنان–الأردن–مصر العربية، مطبعة زيد بن ثابت، 1998،
- محمد علي العماوي، المسؤولية المدنية لشركات إنتاج و توزيع التبغ، دراسة تحليلية مقارنة، الدار العالمية للنشر و التوزيع، ط 1، 2017

الرسائل

- وسيم أحمد، اثر إنتاج التبغ على التنمية الاقتصادية في الساحل السوري، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2015.

- بوطالب براهمي، مقاربة اقتصادية للتهريب بالجزائر،رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2012.
- بسام فاروق زرطيط، دراسة تحليلية لكفاءة استخدام الموارد البشرية في المؤسسة العامة للتبغ، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2018.
- زين الدين زهيري، اقتصاديات التبغ في سورية و آثاره واقع و آفاق، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، 2001.
- آيت شعلال لياس، حماية حقوق الملكية الصناعية من جريمة التقليد، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري،الجزائر، 2016.
- تركي بشير، جريمة التهريب و أثارها على الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح و رقلة، الجزائر، 2016.

المقالات

- وسيم أحمد، دراسة أثر ربحية أصناف التبغ المنتجة في السّاحل السّوري على الناتج المحلّي الزراعي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، 2015، المجلد 73 ، العدد 2.
- عبد الله بن محمد البداح، جائحة التبغ والحد منها، بتفعيل دور الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وثيقـــة معتمدة بقرار مجلس وزراء الصحة رقم(8) للمؤتمر الخمسين بالكويت، 2001.

- علي جبارين، مسيف جميل مسيف، قطاع التبغ في فلسطين،المشاكل والتدخلات الممكنة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2019.
- نضال درويش، دراسة الكفاءة الاقتصادية لزراعة التبغ (فرجينيا – شك البنت) في محافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، 1998 ، العدد 3 .
- زين الدين زهيري، اتجاهات تطور إنتاج واستهلاك التبغ في سورية وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مجلة جامعة تشرين، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، 2011، المجلد 33، العدد 5.

مواقع الانترنت

- تو سو آنغ، رئيس الجمعية الدولية للعلامات التجارية ، المؤتمر العالمي السابع لمكافحة التقليد والقرصنة للبحث عن حلول ابتكاريه للتصدي للتجارة غير المشروعة في السلع المقلدة والمقرصنة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles
- علي حسن خليل ، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة، تحت عنوان "اقتصادك إنت بتحمي"، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.almodon.com/economy
- عتيق الدوسري، سعد العسكر، فهد الرباح، تجارة التبغ الدولية بين المكافحة وتطبيق القوانين في جامعة الملك سعود، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني http://www.alriyadh.com ،

- دونكان روبنسون، جامي سميث، ارتفاع الأسعار يرفع حصة السجائر المهربة في بريطانيا، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.aleqt.com
- ناصر السعيدي، التجارة غير المشروعة بمنتجات التبغ وعلاقتها بتمويل الإرهاب في المنطقة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.alhayat.com/article
- ناصيف سقلاوي، المدير العام لإدارة حصر التبغ والتنباك اللبنانية (الريجي)، المؤتمر الوطني الأول لمكافحة التجارة غير المشروعة، تحت عنوان "اقتصادك إنت بتحمي"، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.almodon.com/economy
- فهد السلمان، الضريبة الانتقائية، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.eremnews.com/entertainment/societ
- الجيرداس سيميتا، مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون مكافحة الغش، الاتحاد الأوروبي يوافق على توقيع بروتوكول مكافحة تجارة التبغ غير المشروعة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.kuna.net.kw/Article
- عبد المجيد الشاذلي، ندوة مكافحة الاتجار بالسلع غير المشروعة، مراكش ، وذلك بمبادرة من منظمة الانتربول بتعاون مع المديرية العامة للأمن الوطني، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://kech24.com

- إيفا الشوفي، اقتصادات التبغ ومكافحة انتشاره، دراسة جديدة للمعهد الوطني للسرطان ومنظمة الصحة العالمية، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.lcparty.org ،
- صابرين شمردل، التجارة غير المشروعة.. مقبرة فقراء العالم ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،http://archive.aawsat.com
- مصطفى صِدّيقي كالوكو، أديمولا أولاجيدي، كينيث أوليكو ،مارجريت هاوثورن ، ماريا كارمونا وجوشوا كايالله، أثر استخدام التبغ على الصحة والتنمية الاجتماعية–الاقتصادية في أفريقيا، تقرير حول الوضع الراهن، صادر عن الاتحاد الإفريقي ، منشور على الموقع الالكتروني،https://www.who.int
- فرانسيس غري، المدير العام للويبو، المؤتمر العالمي السابع لمكافحة التقليد والقرصنة للبحث عن حلول ابتكاريه للتصدي للتجارة غير المشروعة في السلع المقلدة والمقرصنة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles
- بسام القنطار، الاتجار بالدخان: برتوكول دولي ينتظر توقيع لبنان، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://al–akhbar.com/Community
- كاظم الحلواجي، وصايا بضرورة سن قانون دولي لمكافحة التبغ ، صحيفة الوسط البحرينية، العدد، 2284 تاريخ 6 12 2008، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://alwasatnews.com/news

- ديفيد لونا، الرئيس التنفيذي لشركة لونا جلوبال نتوركس، مؤتمر تنمية التجارة العالمية في أبوظبي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.albayan.ae/economy/local
- هدى أحمد محمود ، تهريب التبغ لتمويل الإرهاب أكثر جدوى من تهريب السلاح، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.alhayat.com/article
- كونيو ميكوريا، الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية، المؤتمر العالمي السابع لمكافحة التقليد والقرصنة للبحث عن حلول ابتكاريه للتصدي للتجارة غير المشروعة في السلع المقلدة والمقرصنة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles
- عبد الرحيم نقي، أمين عام إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، المؤتمر الإقليمي حول مكافحة الاتجار غير المشروع، صحيفة الوسط البحرينية، العدد، 4558 تاريخ 28 شباط 2015، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://alwasatnews.com/news
- رونالد نوبل، الأمين العام للإنتربول، المؤتمر العالمي السابع لمكافحة التقليد والقرصنة للبحث عن حلول ابتكاريه للتصدي للتجارة غير المشروعة في السلع المقلدة والمقرصنة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles
- هياتي يازجي، المؤتمر العالمي السابع لمكافحة التقليد والقرصنة للبحث عن حلول ابتكاريه للتصدي للتجارة غير المشروعة في السلع

المقلدة والمقرصنة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles

- نتائج الاتفاقية العالمية الأولى لمكافحة التبغ التي تم اعتمادها من قبل منظمة الصحة العالمية، 2003، منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.who.int
- اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تحتفل بعامها العاشر من العمل لمكافحة وباء التبغ ، صحيفة الوسط البحرينية، العدد، 4555 تاريخ 25 شباط 2015، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://alwasatnews.com/news
- توطئة اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ، منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.who.int
- زراعة التبغ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://ar.tobaccoatlas.org/topic،
- تهريب الدخان، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://fedaa.alwehda.gov.sy/node
- التجارة غير المشروعة، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://ar.tobaccoatlas.org/topic،
- اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ تحتفل بعامها العاشر من العمل لمكافحة وباء التبغ ، صحيفة الوسط البحرينية، العدد، 4555 تاريخ 25 شباط 2015، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://alwasatnews.com/news

- البروتوكول الدولي لمكافحة تهريب التبغ يدخل حيّز التنفيذ، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،https://arabic.rt.com/world
- توصيات مؤتمر تنمية التجارة العالمية في أبو ظبي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://www.albayan.ae/economy/local
- الجريمة ومردوداتها، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://www.kamaran.com/english/illicit
- توصيات البنك الدولي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، https://raseef22.net/article/
- مؤتمر جمعية مكافحة التدخين و الدرن و أمراض الصدر بالقاهرة،بالتعاون مع مكتب منظمة الصحة العالمية في مصر، ووزارة الصحة والسكان،تقييم تجارة التبغ غير المشروعة في مصر، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني، http://gate.ahram.org.eg/News
- حقائق و أرقام حول التجارة غير المشروعة بالتبغ، نشرة الحقائق رقم 1، مقالة منشورة على موقع منظمة الصحة العالمية الالكتروني، www.who.int
- تهريب السجائر من الإمارات.. مشكلة تؤرق الاتحاد الأوروبي، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني،https://www.dw.com/ar
- تقرير منظمة الصحة العالمية، زيادة الضرائب على التبغ، 2014، مقالة منشورة على الموقع الالكتروني http://www.who.int

- تقرير منظمة الصحة العالمية تاريخ 29 5 2019، منشور على الموقع الالكتروني، https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/tobacco
- المرفق 2، تاريخ المفاوضات الخاصة بالبروتوكول، منشور على الموقع الالكتروني، https://www.who.int

الاجتهادات القضائية

- أديب استانبولي، مجموعة القوانين الجزائية الخاصة، الجزء الثاني
- شفيق طعمة، مجموعة القوانين الجزائية الخاصة، الجزء الثاني

الملحق رقم 1

إحصائيات دائرة الميزانية في فرع المنطقة الساحلية للمؤسسة العامة للتبغ

العام	إجمالي الإنفاق(ل.س)	الإنفاق على البحث العلمي (ل.س)	نسبة الإنفاق على البحث العلمي إلى إجمالي الإنفاق%
2002	2554284716	4508	0.00017
2003	2686188641	15201	0.0056
2004	3128353434	248474	0.0079
2005	2825568325	93217	0.0033
2006	4523709919	0	0
2007	48556299864	405569	0.0083
2008	5546419761	225722	0.0041
2009	6036274119	253887	0.0042
2010	6216311069	517903	0.0083
2011	6428158389	406600	0.0063
2012	7036417740	299229	0.0043
2013	8161419536	657743	0.0081
2014	9687792762	674204	0.0070
2015	7899914482	176109	0.0022
2016	10923316569	12066008	0.11

الملحق رقم 2

إحصائيات دائرة الميزانية في فرع المنطقة الساحلية للمؤسسة العامة للتبغ

العام	المساحات المزروعة(هكتار)	كميات الإنتاج الزراعي(كغ)	إنتاجية الهكتار الواحد(كغ/هكتار)
2002	9737	11702972	1202
2003	9236	11214659	1214
2004	9822	10940931	1114
2005	8991	11687029	1300
2006	7569	8631359	1140
2007	6913	7518965	1088
2008	6418	7629192	1189
2009	5735	5951392	1038
2010	5345	5605450	1047
2011	6891	13139977	1907
2012	4947	11838303	2393
2013	4452	5723596	1286
2014	3958	6624854	1674
2015	3463	3365182	972
2016	2969	2697865	909

الملحق رقم 3

إحصائيات دائرة الميزانية في فرع المنطقة الساحلية للمؤسسة العامة للتبغ

العام	كميات الإنتاج(طن)	استهلاك محلي(طن)	صادرات(طن)
2002	13300	13070	230
2003	11000	10790	210
2004	11000	10595	405
2005	11600	11435	165
2006	8600	8480	120
2007	7500	7403	97
2008	7600	7210	390
2009	5700	5250	450
2010	5600	5490	110
2011	13100	11329	1771
2012	6860	5997	0
2013	6380	5432	0
2014	5900	4867	0
2015	5420	4302	0
2016	4940	3736	0

الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	1
إشكالية البحث	8
أهمية البحث	10
أهداف البحث	13
منهجية البحث	15
الفصل الأول: محدودية القيود المفروضة في جرائم التبغ	16
المبحث الأول: عدم شمولية القيود الداخلية المتعلقة بالتبغ	22
المطلب الأول : قيود زراعية بدائية	25
الفرع الأول: أصناف التبغ في السّاحل السوري	27
الفرع الثاني: آثار زراعة التبغ	36
أولا: الآثار الجيدة لزراعة التبغ	37
ثانيا: الآثار السيئة لزراعة التبغ	40
المطلب الثاني : قيود تجارية متساهلة	46
الفرع الأول: قيود تجارية داخلية	48
أولا: نظام الاحتكار للمؤسسة العامة للتبغ	48
ثانيا: مهام المؤسسة العامة للتبغ	51
الفرع الثاني: ضعف فاعلية القيود التجارية	55
أولا: القواعد القانونية الناظمة في التشريع السوري	56
1- القواعد القانونية المتعلقة بالمخالفات بشكل عام	56
2-القواعد القانونية الخاصة بالتهريب	62
ثانيا: أثار القيود التجارية	65

المبحث الثاني: قيود دولية نظرية في التجارة غير المشروعة بالتبغ	83
المطلب الأول : اتفاقيات دولية متعددة	85
الفرع الأول: الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ	87
الفرع الثاني : الاتفاقيات التكميلية	95
أولا: برنامج التدابير الستة	95
ثانيا: بروتوكول القضاء على الاتّجار غير المشروع بمنتجات التبغ	98
المطلب الثاني : العوائق التي تواجه مكافحة جرائم التبغ	107
الفرع الأول: سياسة التضليل الممنهجة	112
أولا:الجهل بالمخاطر الصحية	112
ثانيا: الترويج	116
الفرع الثاني:الدور السلبي لشركات تصنيع التبغ	120
أولا:عالميا	120
ثانيا: إقليميا	127
الفصل الثاني: الآثار المترتبة على الاتجار غير المشروع بالتبغ	132
المبحث الأول : توسع نطاق ارتكاب جرائم التبغ	134
المطلب الأول: اتساع مضطرد في ارتكاب الجرائم	135
الفرع الأول: تعدد صور الجرائم	138
أولا: طرق تهريب	139
1-طرق تهريب دولية	139
2-طرق تهريب داخلية	149
ثانيا: طرق تقليد مستحدثة	159

الفرع الثاني: كثرة أسباب ارتكاب الجرائم	172
أولا: الضرائب	172
1-أنواع الضرائب	178
2-النتائج المحتملة لرفع الضرائب	185
أ-النتائج الايجابية	185
ب-النتائج السلبية	186
ثانيا: ضعف الرقابة الأمنية	189
ثالثا: طرق تصنيع احتيالية	193
رابعا : دوافع اجتماعية	198
خامسا: ضعف الدعم الزراعي	199
المطلب الثاني: تساهل الرد الجزائي	202
الفرع الأول: مخالفات القيود الزراعية	203
أولا: تقييد المساحات المزروعة	204
ثانيا : واجبات تسليم المحصول	211
ثالثا: واجبات التخزين	216
الفرع الثاني: مخالفات القيود التجارية	219
أولا:: تدابير محدودية الفائدة	220
ثانيا : صعوبات التقاضي	226
المبحث الثاني: ضعف القواعد الإجرائية في مكافحة جرائم التبغ	237
المطلب الأول: تشابكيه إجراءات الملاحقة في جرائم التبغ	238
الفرع الأول: تعدد الجهات المختصة بالبحث و التقصي	238
أولا: التعاون الدولي و الإقليمي	239
ثانيا: تعقيدات التعاون الداخلي	241
1-سبل المساعدة الإدارية المتبادلة بين الدول الأطراف	242

2-سبل المساعدة القانونية المتبادلة بين الدول الأطراف	242
الفرع الثاني: سلطات الضابطة العدلية	243
أولا: سلطات عامة	244
1-النطاق الشخصي	245
2-النطاق العملي	247
ثانيا: سلطات استثنائية	251
1- إجراءات خاصة	251
2-عقد التسوية	253
المطلب الثاني: خصوصية منتقدة للمحاكمة في جرائم التبغ	256
الفرع الأول: تنازع الاختصاصات	257
أولا: دوليا	257
ثانيا: داخليا	261
الفرع الثاني: انفرادية الآثار المترتبة على المحاكمة	265
أولا: خصوصية الاشتراك الجرمي	265
ثانيا:إجراءات معجلة النفاذ	265
الخاتمة	274
النتائج	274
المقترحات	279
المراجع	286
الملحق رقم 1	295
الملحق رقم 2	296
الملحق رقم 3	297
الفهرس	298